مطبوعات ليبرالية

لو مصر ليبرالية

مقالات شابة عن الليبرالية

لو مصر ليبرالية

مقالات شابة عن الليبرالية

تحرير

د. رونالد ميناردوس

طبعة أولى: ٢٠١٣



عنوان الكتاب: لو مصر ليبرالية

المحرر: د. رونالد ميناردوس

الناشر : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قطعة رقم ٧٣٩٩ ش٢٨ من ش ٩ – المقطم – القاهرة

ت، ف : ٢٥٠٧٥٩١٧

e.mail : mahrosa@ mahrosa.com

رئيس مجلس الإدارة : فريد زهران

رقم الإيداع : ٢٠١٣/٢٢٢٢٥

الترقيم الدولى : ٤-٤٩١-٣١٣-٩٧٧-٩٧٨

تم طباعة هذا الكتاب بدعم من مؤسسة فريدريش ناومان من اجل الحرية بالقاهرة.

الفهرس

مقدمة

بقلم د. رونالد ميناردوس
المدير الاقليمي لمؤسسة
فريدريش ناومان من اجل الحرية

الانفتاح على الأفكار والآراء الجديدة هي إحدى أهم الفضائل الليبرالية؛ فعلى عكس باقي التيارات الفلسفية والسياسية السائدة، دائمًا ما يتمتع الأشخاص ذوي الذهنية الليبرالية بعقليات متفتحة ومقت للدوغمائية والإقصاء الفكري. الليبرالية هي أيضًا موقف بذاتها؛ موقف انفتاحي تسترشد به البرامج التثقيفية لمؤسسة فريدريش نومان من أجل الحرية.

على مدار الأعوام الماضية، تولت المؤسسة رعاية عدد من الإصدارات في مصر، تأتي في مقدمتها سلسلة "مطبوعات ليبرالية"، وكان الهدف من تلك المطبوعات هو منح الليبراليين المصريين والعرب صوتًا مسموعًا أو منتدى لطرح أعمالهم وأفكارهم، بالإضافة لهدف آخر وهو إتاحة المساحة لمناقشة كافة الموضوعات التي تتصل بشكل أو بآخر بالفكر الليبرالي.

وقد يشوب تلك المهمة في هذا الجزء من العالم شيء من الجدلية. فالبعض - عن قصد أو بدون قصد - لا يزال ينشر الأقاويل المغلوطة حول الليبرالية. وللأسف تنطلي الدعاية السلبية على الكثيرين. نحن نرفض الإدعاء المغلوط بأن الليبرالية هي مفهوم أجنبي غربي، ونؤمن بأن الحرية هي فكرة كونية لا تعترف بقيود الجغرافيا أو الثقافة أو العرق.

توجد سبل عدة للترويج لحوار سياسي مفتوح. وإذا ما اخترنا الكتاب باعتباره أحد تلك السبل، فلا أنسب لفتح الطريق أمام قطاع أشمل من

الناس من أن تدعو كُتّـابك المرتقبين للمشاركة في مسابقة كتابية؛ وهو تماماً ما فعلناه: أنت تمسك بين يديك الآن مجموعة منتقاة من المقالات كتبها الفائزون في تلك المسابقة.

تلك هي المرة الثانية التي نقوم فيها بنشر أعمال الفائزين في مسابقة كتابية في مصر. فمنذ ثلاثة أعوام - كما قد يتذكر البعض منكم - قمنا بإطلاق حملة "أنا ليه ليبرالي" والتي تمتعت بنجاح ساحق، ثم قمنا بإصدار كتاب بالعنوان ذاته. وقد تُرجم هذا الكتاب إلى الإنجليزية وصار من وقتها مرجعاً شهيراً للأجانب الراغبين في معرفة كيف يفكر الليبراليون المصريون.

وكما هو معروف للجميع، حدث الكثير وتغير الكثير في مصر خلال الأعوام الثلاثة الماضية. ويمكننا القول بأن التطورات السياسية كان لها أكبر الأثر في رؤية المصريين - بشكل عام والشباب بشكل خاص - لمواضيع مثل الحريات ودور الشباب في المجتمع والعلاقة بين السياسة والدين، ومواضيع كثيرة أخرى. كل تلك الموضوعات لها منظور ليبرالي، ويوجد تجاهها مواقف ليبرالية واضحة.

وبالنظر لتلك الخلفية، فقد رأينا أنه ليس أنسب من هذا التوقيت لتنظيم مسابقة كتابية أخرى، واخترنا لتلك المسابقة عنوان "لو مصر ليبرالية".

وقد وجهنا دعوة عامة لتقديم مقالات تتعاطى - من منظور ليبرالي - مع أفكارهم ومفاهيمهم وآمالهم ومخاوفهم، بالإضافة إلى أحلامهم لمستقبل الوطن. باختصار: كيف ستبدو مصر إذا ما صارت ليبرالية؟ لن يستطع البعض مقاومة التأمل في السؤال، أما البعض الآخر فسيستشعر الاستفزاز من مجرد طرح السؤال.

كوني ليبراليـًا، فأنا على قناعة بأن عالمنا (وأيضـًا مصر) سيصـير أفضـل حالاً إذا ما هيمنت المبادئ الليبرالية وتمتعـت بـالاحترام المسـتحق. إلا أني - من ناحية أخرى - شخص واقعي وأعي تمامـًا قدر الأحجار العثرة والعوائق التي تقف حائلاً أمام مضي البلاد في ذلك المسار في المستقبل القريب.

يوجد قول شهير في لغتـي الأم، مغـزاه أن الأمـل هـو آخـر مـا يمـوت، ورسالتي من وراء ذلك القول هـو أننـا لا يجـب أن نـتخلى عـن الأمـل، بـل وينبغي علينا أن نقاوم ونناضل من أجل عالم أفضل وأكثر حرية - كما نـراه كليبراليين. تلـك الرسـالة هـي مـن الأهميـة بمكـان خاصـة للأجيـال الشـابة الممسكة بزمام المستقبل، فهم - الشـباب - مـن لهـم حـق أن يحلمـوا وأن يصبوا لتحقيق أحلامهم، سواء على الصعيد الخاص أو العام.

عالم ليبرالي - هو حلـم أو رؤيـة سياسـية للمجتمـع الـذي يتمتـع فيـه الناس - جمـيعهم - بالحريـة الشخصـية وتكـافؤ الفـرص وحكـم القـانون، ويتمتعون - قبل كل ذلك - بالكرامـة الإنسـانية. المقـالات الـواردة في هـذا الكتاب هـي تعبـير عـن رؤى الشـباب المصري لـذلك العـالم، حيـث يتنـاول الكُـتـّاب أسئلة من قبيل: لم يجب أن تصير مصر ليبرالية، والسـبل لتحقيـق ذلك، وأخيرًا كيف ستبدو مصر إذا ما صارت ليبرالية.

ويجدر بنا ذكر أننا قد لاحظنـا تقـدم هائـل في الجـودة الأدبيـة وقـوة الحجة في مقالات هذا الإصدار، إذا ما تمت مقارنتها بمقالات المسابقة الأولى. وبالنسبة لنا فإن مغزى ذلـك هـو أن الكثـير مـن الشـباب المصري يرنـو إلى العيش في بيئة أكثر ليبرالية، ويتمتع بفهمٍ جليّ لسبل تحقيـق ذلـك وكيفيـة تنظيم المجتمع إذا ما تحقق الحلم.

هذا الكتـاب يؤكـد أن الأفكـار الليبراليـة حـاضرة وبقـوة بـين الشـباب المصري، وسينتهي الأمر حتمـًا بين أيـدي ذلـك الشـباب - وحـده - لإدراك الحلم بمصر ليبرالية.

ورقة مبدئية عن الليبرالية في مصر

إبراهيم يوسف إبراهيم نجم



مواليد محافظة الشرقية ٢٥ سبتمبر ١٩٨٩. حاصل على بكالوريوس الطب والجراحة من جامعة الزقازيق ويعمل الآن طبيب متدرب بأحد مستشفيات القاهرة. مدون وعضو بحزب الدستور المصري.

لو مصر ليبرالية؟ ولماذا السؤال بهذه الصيغة وقد كانت مصر ليبرالية في الحقبة بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو.. هكذا يقول الكثيرون.. لكن هل شهدت مصر تجربة ليبرالية كاملة في حياتها؟ أعتقد الإجابة لا.. ففي عصر الملكية كانت هناك خطوط حمراء كثيرة وبوليس سياسي ومطاردة لنشطاء الاستقلال وتحرش بالتيار الشيوعي في مصر.. وعلى النقيض بعد ثورة يوليو التي تتهم بأنها أسست لدولة قمعية بوليسية في مصر شهدنا بعض مظاهر الليبرالية أو التحررية، فقد كانت هناك حركة فنية نشطة وتعليم راقٍ مجاني وصحافة كانت بالفعل موجهة، إلا أن الشارع كان يحظى بمساحة من الحركة والحرية والحقوق الاجتماعية خصوصًا، اختفت منه فيما بعد، وربما كانت هذه الحرية مدعومة من الدولة، وربما لهذا زالت هذه الحريات الاجتماعية بمجرد تراجع الدولة عن دعمها؛ إذن فتجربة دولة يوليو لم تكن قمعية بشكل كامل أيضًا.. لكن في النهاية لم تشهد مصر تجربة ليبرالية مكتملة طوال تاريخها بقدر ما شهدت تجارب قمعية مكتملة الأركان والصفات..

ربما يجدر بي في البداية وضع تعريف بسيط لليبرالية وهو ما تداولناه بعد ثورة يناير وهو "الحرية الشخصية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية" وقد أضاف له البعض لازمة "في حدود المجتمع"؛ حتى لا يتعرض لنيران تيارات اليمين الديني في الانتخابات أو في الحياة السياسية ككل..

مصر الآن ليست دولة منزوعة الحريات، لكنها للأسف تعاني من حالة من العداء تجاه الحرية تحت مسميات كثيرة مثل الأمن القومي والشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد.. ولذلك تجد نواحي كثيرة يتمتع فيها الإنسان المصري بالحرية مثل الحريات السياسية والاقتصادية.. لكن الحريات الدينية مثلاً والحريات الشخصية تظل موضع تساؤل وجدال وتحفظ من كثير من التيارات..

يقول كثير من المراقبين إن النشطاء الليبراليين /التحررين يكسرون حاجزًا ين الحرية والفوضى، ونحن نقول إن المراقبين والمعلقين السياسيين والاجتماعيين أنفسهم هم من يعتبرون الحرية فوضى..

يحتاج المجتمع المصري إلى الحرية على عدة مستويات، بدءًا من الحرية الشخصية حيث حرية التعبير عن الرأي والفكر، وإن كانت القوانين المصرية تدعمها وبعض مواد دستور ٢٠١٢ وإعلان ٨ يوليو ٢٠١٣ الدستوري تتحرش بها إلا أن هذا ليس هو جوهر المشكلة.. المشكلة يا سادة تكمن في الثقافة الجمعية للشعب المصري التي هي مستعدة لقبول تبريرات السلطة بشأن قمع أو تجاهل الأصوات المطالبة بالحقوق والحريات في مصر..

أقول أيضًا منطلقًا من الفقرة السابقة إن الدولة لا تستخدم القمع كثيرًا أو بشكل يؤثر على مسيرة الحريات بقدر ما تستخدم سلاح التجاهل.. الدولة المصرية وغيرها من دول الشرق الأوسط وبعض الدول التي تتغنى بالحريات تتجاهل الأصوات المطالبة بالإصلاح السياسي والاجتماعي، وهو ما يولّد حالة من اليأس والإحباط لدى جموع المواطنين..

إن الحديث عن الحرية لا يعني فقط حرية الكلام والتعبير بقدر ما يتضمن احترام المتكلمين وأصحاب القضايا العادلة والأقليات المطالبة بحقوقها والاستجابة لمطالبهم..

ثم تأتي بعد ذلك الحقوق الاجتماعية وحقوق الأقليات الدينية في تمثيلها في دستور ومؤسسات الدولة واحترام وجودها في المجتمع، بغض النظر عن نسبة تمثيلها.. فنسبة تمثيل الطوائف في المجتمعات ما هي إلا ذريعة للتغاضي عن حقوق هذه الأقليات وعن أصواتها..

وكذلك الحريات الدينية نفسها، ونحن نعرف كم التدهور الذي وصل له هذا الملف في عهد الرئيس مرسي والذي ربما كان هذا الملف أحد الأسباب القوية في ثورة الشعب ضده..

الملاحظ من فترة حكم الرئيس السابق مرسي أن الدولة لم تسن تشريعات جديدة تحد من الحريات الدينية بقدر ما تغاضت عن الخطاب

التحريضي لليمين الديني المتطرف ضد الأقليات الدينية مثل الشيعة والبهائيين والأقباط، ووصل هذا الأمر إلى حد الدعاء عليهم في حضوره ووصفهم بأوصاف سيئة في وجوده بأحد المؤتمرات، ولم يعترض أو يتحفظ ولو بأثر رجعي فيما بعد..

لا يفوتني في هذا المقام أن أذكر الكثير من الشهداء الذين سقطوا في خضم معركتهم في المطالبة بحقوقهم السياسية والاجتماعية، وفي القلب منها حقوق الإنسان، مثل الشهيد الصحفي الحسيني أبوضيف، الذي قتل في مظاهرة سلمية أمام أحد قصور الرئاسة في اشتباكات مع أنصار الرئيس، أو الشهيد جابر صلاح، الذي قتل في تظاهرة أمام وزارة الداخلية المصرية في عهد مرسي أيضًا..

طبيعي بعد كل هذه المآسي أن يظل ملف حقوق الإنسان متدهورًا في مصر برغم زيادة الضوء الملقى عليه بعد ثورة يناير المجيدة وحيث عدد حالات الوفيات في السجون وأقسام وزارة الداخلية مرتفع للغاية، وهناك نسبة ضخمة من المذنبين يفلتون من العقاب..

****

ولهذا كله قبل أن أقول ماذا لو كانت مصر ليبرالية أقول كيف تكون مصر ليبرالية؟

أولاً يجب سن التشريعات التي تغلظ عقوبة تجاهل أحكام القضاء، فالقضاء بمصر ليس بمنظومة فاسدة، كما يصور البعض بقدر ما يتم تجاهلها من جانب أصحاب السلطة..

ثانياً الاهتمام والتركيز على عملية كتابة الدستور القادم والحرص فيه على تأكيد قيم العلمانية والليبرالية والحقوق الشخصية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية..

ثالثاً يجب العمل على حماية صندوق الانتخابات وتحريره من كل أنواع تزييف الإرادة مثل الدعاية الدينية والابتزاز العاطفي وتنظيم عملية الدعاية وترسيخ قيم الديمقراطية في أذهان الناس قبل أي دستور أو قانون.

رابعاً وكما نكرر كل مرة: الإصلاح الفوري لمؤسسات التعليم والإعلام والأجهزة الأمنية.

خامساً: مكافحة الفقر.

****

الآن ماذا لو تحقق كل هذا وأكثر وأصبحت مصر ليبرالية؟ سأجيب عن هذا السؤال بشيء من الاختصار قدر الإمكان..

*قد لا تكون مصر الليبرالية دولة غنية أو فاحشة الثراء لكنها بالطبع لن تكون دولة متخلفة..

*ستنتبه مصر لكثير من نواحي الحضارة إذا أقرت بالليبرالية كنظام حاكم للدولة سياسيًا واجتماعيًا، فمثلاً سنشهد طفرة في مجال الإنتاج الثقافي والفكري والفني، وسنبدأ في مشاهدة أنواع جديدة من الفنون والثقافات كانت تحجبها عنا السلطة أو التيارات المتحفظة اليمينية.

*تحسن منظومة التعليم النابع من احترام حرية التفكير والتعبير عن الرأي سوف يؤدي إلى اكتشاف نوابغ علمية وأدبية في الأجيال الناشئة في سن صغيرة، وهذا بدوره سيؤدي إلى تنشئة أجيال جديدة واسعة الأفق لا تعاني من تعقيدات عانى منها سابقوها، وهو ما قد يؤدي إلى نوع من الرخاء الاقتصادي على المدى البعيد، فمن الصعب أن يكون لديك شعب واعٍ ومثقف ومحب للفنون ويعاني من الفقر الكادح..

*الحرية تعني حرية تداول المعلومات، وهو ما يعني مزيدًا من الشفافية من الدولة تجاه المواطنين واحترام حق الجميع في المعرفة، وهو ما

يعني مكافحة الفساد السياسي والإداري في جهاز الدولة.. *الحرية تعني الحريات الدينية، وهو ما يعني مجتمعًا أكثر تسامحًا وتضييق الخناق على حوادث العنف الطائفي أو العنصرية الدينية..

*حدوث تحسن كبير بملف حقوق الإنسان في مصر، وهو ما ينعكس على المجتمع في شكل ثقة متبادلة بين المواطن وأجهزة الدولة. *لو كانت مصر دولة ليبرالية فهذا يعني القضاء على الأصولية الدينية في الشرق الأوسط، وهذا يعني المزيد من الأمان من الهجمات الإرهابية في الغرب وفي العالم العربي نفسه بدون أي عمليات عسكرية أو أمنية وبطريقة تضمن التخلص من هذه الظاهرة نهائيًا، أو على الأقل تجفيف هذا المنبع للإرهاب وأفكاره في الشرق الأوسط.

*لو كانت مصر ليبرالية فهذا يعني المزيد من التبادل الثقافي بين مصر ومحيطها الأفريقي والبحر متوسطي والعالم أجمع، وهو ما يعني أن مصر تصبح جزءًا من المنظومة الحضارية العالمية تؤثر وتتأثر بدلا ًمن أن تكون متلقية للمنتج الثقافي الغربي..

في النهاية أود أن أقول إن انحيازي لليبرالية ليس انحيازًا لأيديولوجيا اقتصادية اجتماعية بقدر ما هو انحياز لجوهرها وهو حرية الإنسان في تغيير أفكاره والتعبير عن مكنون نفسه بكل حرية وصنع خياراته بيده وحماية الدولة والمجتمع له ولحريته في التعبير ولحريته في الاختيار، فهذا هو الضامن وصمام الأمان في مواجهة تغول سلطة الدولة وسلطة من يظنون أنفسهم أصحاب سلطة على المجتمع وأفراده..

الليبرالية هي الحل

أحمد محمد بكر الدرعى



من مواليد ١٩٨٦ حاصل على بكالوريوس تجارة - قسم المحاسبة -جامعة الزقازيق ومدون مصرى ناطق بالعربية من المنتمين للتيار الفرعوني ومن المؤمنين بالقومية المصرية والمدافعين عنها وصدر له مؤخراً كتاب بعنوان "ثورة الشك" عن دار هيباتيا للنشر.

(ا) ثقافة الديمقراطية من أجل دولة ديمقراطية :

الديمقراطية تعليم قبل أن تكون ممارسة، فتعلم ثقافة الديمقراطية جوهر وأساس الممارسة الديمقراطية وصلب العملية الديمقراطية، فالديمقراطية بدون تعليم مجرد عبث يمارس باسم الديمقراطية، يهدر قيم ومبادئ الديمقراطية ويضر ويدمر العملية الديمقراطية.

عندما نتعلم الديمقراطية عندها سنعلم أن لا ديمقراطية بدون عدالة، بمعنى المساواة والحياد وعدم الانحياز، وإلا تتحول الديمقراطية إلى اضطهاد وتسلط واستبداد.

عندما نتعلم الديمقراطية عندها سنعلم أن لا ديمقراطية بدون ليبرالية، بمعنى الحرية والإنسانية واحترام حقوق الأقلية، وإلا تتحول الديمقراطية إلى طغيان وديكتاتورية من الأغلبية.

عندما نتعلم الديمقراطية عندها سنعلم أن لا ديمقراطية بدون علمانية، بمعنى فصل المقدس عن السياسي؛ وإلا تتحول الديمقراطية إلى طغيان وديكتاتورية من الأغلبية الدينية؛ لأن الأغلبية والأقلية الدينية ثابتة ولا تصلح للتداول.

الديمقراطية هي الديموس قراطية أي حكم الشعب، والسيادة فيها للشعب، فهي ليست حاكمية لله، ومن أهم مبادئها أنها تقوم على الانتخاب الحر وليس الشورى والبيعة، وتقوم على تداول السلطة، فهي ليست خلافة راشدة.

الديمقراطية تقوم على مبدأ تداول السلطة، فالعملية الديمقراطية قائمة على الأغلبية والأقلية المتحركة، فأغلبية اليوم هي أقلية الغد، والعكس، ولذلك فالتصويت لا يصلح على المقدس.. المقدس ضد التصويت، لأن المقدس أساسًا ضد التداول، فالمرجعية المقدسة تفرض الولاء والبراء على المؤمنين بها وبالتالي لا تصلح التصويت.

الديمقراطية تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، فالقضاء كمثال لا يمارس السياسة، إجلالاً للقضاء، واحترامًا له، وليس عزلاً له عن الحياة، ولا عزلاً للقاضي عن المجتمع؛ فإذا أراد القاضي ممارسة دور سياسي فليستقِل من منصبه وينزل من على كرسيه إلى الساحة السياسية كسياسي نستطيع معارضته والاختلاف مع آرائه السياسية، ونفس الكلام ينطبق على المؤسسة العسكرية، الجيش، والمؤسسة الدينية، الكنيسة والأزهر، أيضًا إجلالاً لدورهما واحترامًا لهما، وليس لعزل الدين عن الحياة والمجتمع كما يدعي المضللون.

الديمقراطية تقوم على مبدأ سيادة القانون، فالمرجعية للدستور والقانون وفقط، أما المرجعيات المقدسة فهي ملك لأصحابها، فالمواطنون أمام القانون سواء والمواطنة هي المساواة وحياد الدولة تجاه المواطنين، وحيادها تجاه مرجعيتهم الدينية بعدم انحيازها لمرجعية بعينها، فلا تتبنى الدولة مرجعية بعينها؛ حتى لا تصبح المرجعية المقدسة امتيازًا لأتباعها، وحتى لا يصبح المنتمون إليها مواطنين درجة أولى فقط، لأنهم أغلبية دينية ولا عزاء بعدها للمواطنين الفرز الثاني، من الأقليات الفكرية والعرقية والدينية والجغرافية، ولاعزاء بعدها في الديمقراطية.

فالمواطنة هي العمود الفقري للدولة الديمقراطية، أما المرجعية الدينية فهي العمود الفقري للدولة الثيوقراطية التي تعني حرفيًّا حكم الله، وعليه فتكون الطبقة الحاكمة من رجال الدين "الشيوخ والكهنة" باعتبارهم ليس إلا منفذين للأوامر والتشريعات السماوية، فالثيوقراطية فكرة تاريخية قديمة بقدم الديمقراطية، فمن التضليل ربطها بالكنيسة بالمفهوم الذي ساد أوربا من سيطرة الكهنة على سلطة الحكم، فالثيوقراطية أقدم من ربطها بالكنيسة وتمتد أيضًا لتشمل سيطرة الشيوخ على سلطة الحكم باسم الحاكميه لله وإن الحكم إلا لله وتطبيق شرع الله.

الثيوقراطية لا تختلف عن الحاكمية لله، بلى هي الحاكمية في أوضح وأبسط صورها، إذن فلماذا تفرض عليّ كمواطن تفسيرك أنت ومفهومك

أنت لآيات الله وشريعة الله؟ هل يوحى إليك؟ هل تملك الحق الإلهي أو تفويضًا إلهيًّا لفعل ذلك؟ وهل هذه هي الديمقراطية؟

(٢) المواطنة هي جوهر الديمقراطية :

يقوم النظام الديمقراطي على التعددية السياسية والحزبية بشرط عدم تعارض مبادئ الحزب وأهدافه مع النظام الديمقراطي، ويعمل الحزب السياسي على تجميع المواطنين وتمثيلهم سياسيًّا بالوسائل الديمقراطية لتقديم برامج وحلول تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار النظام الديمقراطي.

فالأحزاب في النظام الديمقراطي تقدم برامج وحلولاً ولا تقدم مرجعيات، ويحظر قيام الأحزاب على أساس ديني، فالمرجعيات هي ملك لأصحابها الذين يؤمنون بها، أما البرنامج فهو تفسير لتلك المرجعية، يفسرها ويستخرج ويستنبط منها الحلول، لذلك فالبرنامج الحزبي هو مناط التعاقد بين الحزب وبين المواطن وليس المرجعية.

فالمرجعية تخاطب المؤمنين بها فقط، أما البرنامج فيخاطب كل المواطنين فيعرض البرنامج على كل المواطنين دون أي تمييز، فإذا اختار المواطنون حزبًا ما فيتعهد هذا الحزب ويكون مطالبًا بتنفيذ البرنامج الذي طرحه للتصويت، وإذا فشل في تنفيذ برنامجه يقوم المواطنون بالتصويت لغيره... وهكذا.

فالتصويت والانتخاب جزء مهم من العملية الديمقراطية ومرحلة من مراحل الممارسة الديمقراطية المستمرة التي تسمح بالتبادل السلمي للسلطة وتداول السلطات، فالديمقراطية قائمة على الأغلبية والأقلية المتحركة، فأغلبية اليوم هي أقلية الغد، والعكس، فالعملية الديمقراطية هي عملية مستمرة، والتصويت فيها على البرامج وليس على المرجعية.

فالتصويت لا يصلح على المرجعية المقدسة، والمرجعية المقدسة لا تصلح للتصويت، فالمرجعية المقدسة ضد التصويت، فهي تطلب التسليم والولاء الكامل من أتباعها وتخاطب المؤمنين بها فقط، وبالتالي سيتحول التصويت من أداة من أدوات النظام الديمقراطي إلى سلاح من أسلحة الفرز الطائفي والديني لفرز المواطنين على أساس الدين، وهذا إخلال بمبادئ المواطنة والمساواة وعدم التمييز وتدمير للعملية الديمقراطية بأكملها.

ونتيجة التصويت على أساس ديني معروفة سلفًا غزوة صناديق جديدة تقول فيها الصناديق نعم للدين؛ إذن فالمرجعية الدينية لا تصلح للتصويت.

وبالتالي لا يصلح التصويت على "الإسلام هو الحل" كشعار ولا على الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع؛ أولاً لأن التصويت لا يصلح على المقدس، فالمقدس ضد التصويت، فالمقدس يطلب التسليم والولاء الكامل من أتباعه ويخاطب المؤمنين به فقط. ثانيًا لأن الأغلبية والأقلية الدينية ثابتة ولا تصلح للتداول، والديمقراطية قائمة على الأغلبية والأقلية المتحركة فأغلبية اليوم هي أقلية الغد والعكس.

فالديمقراطية هي عملية مستمرة تقوم على مبدأ تداول السلطة ومبدأ الفصل بين السلطات وعلى مبدأ سيادة القانون، والمرجعية فيها للدستور والقانون وفقط. أما المرجعيات المقدسة فهي ملك لأصحابها، فالمواطنون أمام القانون سواء، وهذا هو جوهر المواطنة وجوهر الديمقراطية، فالمواطنة هي العمود الفقري للديمقراطية.

(٣) الليبرالية هي الحل :

يقوم النظام الديمقراطي على مبدأ المواطنة، والمواطنة هي العدالة والمساواة الكاملة بين كل المواطنين في الحقوق والواجبات دون أي تمييز بينهم على أساس الدين أو العقيدة والمذهب أو الجنس أو الأصل أو اللغة،

وأيضًا دون تمييز بينهم على أساس طبقي أو فئوي أو جغرافي، ولا يتوفر هذا إلا في ظل نظام ديمقراطي يقر بمبدأ الحرية الكاملة، حرية الرأي والتعبير وحرية الفكر وحرية العقيدة والحرية الشخصية، فالحرية هي أبسط حق من حقوق الإنسان وهي الضمانة الأساسية لوجود نظام ديمقراطي، فلا ديمقراطية بدون حرية كاملة ولا ديمقراطية بدون نظام ديمقراطي يقر بالمساواة القانونية.

وبالتالي فالمواطنة هي المساواة وحياد الدولة تجاه المواطنين، وحيادها تجاه مرجعيتهم الدينية، فلا تتبنى الدولة مرجعية بعينها، حتى لا تصبح المرجعية الدينية امتيازًا لأتباعها، وحتى لا يصبح المنتمون لمرجعية الأغلبية مواطنين درجة أولى وغير المنتميين لها مواطنين درجة ثانية، ولا عزاء بعدها في الديمقراطية.

إذن فالتصويت على الإسلام هو الحل كشعار أو على الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع، هو تصويت غير ديمقراطي مخالف لمبادئ الديمقراطية، فالتصويت على الإسلام هو تصويت على إلغاء الديمقراطية وتدميرها، وإذا صوَّتنا اليوم على الإسلام باسم الديمقراطية، سنصوت غدًا على إلغاء الديمقراطية باسم الإسلام.

لأن حينها ستصبح الديمقراطية معركة بين المؤمنين وخصومهم، إما كفر وإما إيمان.. معركة جاهلية وإسلام، معركة عقيدة ومسألة شرك أو توحيد، مسألة مواطنة أو ولاء وبراء؛ ولاء للمؤمنين ومحبتهم وموالاتهم وبغض الكافرين ومعاداتهم والبراءة منهم ومن ديمقراطيتهم، فإما ديمقراطية وإما إسلام، فهل من الديمقراطية أن تأتي بمن يقتلها؟

هذه ليست ديمقراطية، هذه هي حكم الغوغاء، كما عرفه توماس جفرسون، حيث يمكن لواحد وخمسين في المائة من الشعب استلاب حقوق التسعة والأربعين الآخرين، فالإكراه في مسائل الدين أو السلوك الاجتماعي

هو خطيئة واستبداد، وإن الحقيقة تسود إذا ما سمح للناس بالاحتفاظ بآرائهم وحرية تصرفاتهم.

هذه ليست ديمقراطية، هذا هو الفكر الغوغائي كما عرفه توفيق الحكيم: هبوب ترابي غباري كريح الخماسين يملأ الجو ويعمي البصر ويحول دون فتح العيون، في حين أن الفكر الديموقراطي ريح صافية تسمح بالجدل والأخذ والرد وتنتج رأيًا، وإذا اشتدت الريح أحيانًا وحدث تصادم في الآراء فإن ذلك يكون كاحتكاك حجر بحجر ينتج ضوءًا ينير جوانب المسألة.

هذه ليست ديمقراطية هذا هو الإعداد لحرب أهلية، كما عرفها ممدوح عدوان، فإن من أبرز أساليب الإعداد لحرب الأهلية، إقناع كل طرف بأن الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى خطر على الوطن أو الدين أو المجتمع.

هذه ليست ديمقراطية هذا هو الجهل بالتاريخ وبالحضارة الحديثة، وكما قال إسحق أسيموف إنهم لا يريدون السماع. هل تعلم لماذا؟ لأنهم يمتلكون بعض العقائد الثابتة حول الماضي، وأي تغيير سيكون إهانه للمقدسات في نظرهم حتى ولو كان الحقيقة.

"الليبرالية هى الحل, فالديمقراطية ليست استفتاء بالأغلبية على حقوق الأقلية".

(٤) الطريق نحو دولة ديمقراطية ليبرالية :

لا يمكننا الفصل بين الديمقراطية والليبرالية، فإذا كانت الديمقراطية إسلامية، فالليبرالية حكم بما أنزل الله، فأهدافها متسقة مع أهداف الشرع، ومقاصدها متفقة مع مقاصد الشريعة، فإقامة دولة العدل والاهتمام بحرية الإنسان واحترام حقوقه وحفظ كرامة الإنسان والمساواة بين الإنسان

وأخيه الإنسان هي بمثابة حكم بما أنزل الله، فهل هذه المقاصد الليبرالية تخالف شرع الله في شيء؟

الليبرالية هي تجربة إنسانية، ويختلف تطبيقها من بلد إلى آخر طبقًا للعرف السائد ومنظومة القيم الأخلاقية وعادات وتقاليد المجتمع، فهى ليست ضد الدين ولا تعني الشذوذ والإباحية، ولا تتعارض مع الضوابط العامة للمجتمع من عادات وتقاليد وشرائع سماوية، فالليبرالية لا تتعارض مع الإسلام، ولا تتعارض مع منظومة القيم الاخلاقية.

الليبرالية ليست جهازًا نستورده من دولة ما، ولكن الليبرالية هي مفهوم وفلسفة سياسية تتحدث عن الحداثة والحرية والتعددية والعدالة والمساواة، تطبيقها يختلف من مكان إلى آخر، بحيث ينسجم مع طبيعة البلد والمجتمع، بما تعنيه من حيادية تجاه الدين بفصلها بين الجانب الدعوي "المؤسسات الدينية القائمة على ثوابت الدين المبنية على الإيمان" عن الجانب السياسي "السلطة السياسية القائمة على متغيرات السياسة المبنية على المصلحة"، فالدولة كمؤسسات وهيئات ووزارات ليس لها دين ولا تتدخل في مسائل الإيمان الديني ولا تفرض حقائق دينية معينة على مواطنيها، وإنما لها قانون مستمد من الدستور، فالمرجعية الأساسية للديمقراطية والقوانين المدنية وليس للمرجعية الدينية والقوانين الدينية، وبالتالي إنهاء التمييز على أساس ديني.

فنحن لا نعيش في زمن القبيلة ولا نسكن الخيام ولا نملك الجواري والسبايا من ملك اليمين لكي تقيموا حد الرجم على الحرائر وحد الجلد على الإماء، نحن لسنا فى زمن الغزوات والغنائم وأسواق النخاسة، لقد تغير الزمن وتغيرت الأوضاع واستبدل السيف بالكلاشينكوف، فهل تحاربون بالسيف لكي تقيموا حد القطع؟ لقد انتهي زمن السيوف، نحن لسنا فى زمن الدية بمائة ناقة، ولا نركب الإبل ولا نشرب بولها، نحن لسنا فى حاجة إلى قطع يد شاب أو رجم فتاة، نحن لسنا في حاجة إلى شباب معاق جسديًا

ونفسيًّا من عقوبات صحراوية غير إنسانية، نحن في أمسّ الحاجة إلى قوانين تصلح ما أفسده الزمن وعقوبات تواكب عصرنا، مثل عقوبة السجن لكل فرد رجل أو امرأة ارتكب جرمًا بحق غيره، فيقضي فترة عقابه وفي نفس الوقت بالإصلاح والتهذيب نساعده ليصلح من ذاته ونهذب أفكاره ونحوله إلى مواطن صالح ينفع المجتمع بدلاً من تحويله إلى معاق جسديًّا لا ينفع المجتمع أو معاق نفسيًّا يضر المجتمع.

نحن في أمسّ الحاجة إلى القلوب الرحيمة ممن يدعون إلى مكارم الأخلاق وتهذيب النفس وإصلاحها بالحكمة والموعظة الحسنة، ولسنا في حاجة إلى القلوب الغليظة ممن يقطعون الأيادي ويرجمون الأجساد بلا رحمة، نحن في أمسّ الحاجة إلى الإنسانية وحداثة الدولة للنهوض للأمام، ولسنا في حاجة للعودة إلى رجعية القبيلة بالرجوع للخلف إلى قوانين القبيلة التي توارثتها القبائل العربية وكانت تسير على الكثير من أحكامها قبل مجيء الإسلام، تقاليد وأعراف أقر بعضها الإسلام ولم ينقضها كلها، فعدلها ولم يزِلها كلها، فكانت الحدود بالقطع والجلد والرجم، وكانت الدية على مائة من الإبل، وكان الطرد والنفي من أرض القبيلة، فأحكام الشريعة ما هي إلا امتداد للأحكام والأعراف والأنظمة القبلية السائدة بين العرب قبل الإسلام وبعده، وبالتالي فليست له صفة القداسة المرتبطة بالإسلام من حيث قبولها أو رفضها حسب مدى ملاءمتها لطبيعة الزمان والمكان، فالأحكام متغيرة بتغير الزمان والمكان، وإلا لكانت أحكام ملك اليمين موجودة في عصرنا الحالي، نحن في أمسّ الحاجة إلى مقاصد الشريعة لا أحكامها، فمقاصد الشريعة هي الغايات التي تهدف إليها الأحكام، نحن في أمس الحاجة إلى مقاصد الشريعة التي وضعت الشريعة لأجلها، نحن في أمس الحاجة إلى التجديد الديني، نحن في أمس الحاجة إلى إعمال العقل وأنتم لستم أوصياء على عقولنا.

نحن فى أمس الحاجة إلى منظومة اقتصادية متكاملة ولسنا فى حاجة إلى منظومة عقوبات, نحن فى أمس الحاجة إلى أن نسير على خطى رائد

الاقتصاد الوطني طلعت حرب لتحرير الاقتصاد المصري، فمن لا يملك قوت يومه لا يملك حريته, نحن لا نريد الذين يقطعون الأيادي ثم يبيعون السبح، نحن نريد من يقدسون علوم الإدارة الحديثة وتنمية الموارد البشرية والاقتصاد الحر.

نحن فى أمس الحاجة إلى الحرية، فأن نكتشف الحرية مع المخاطر أفضل وأكرم لنا من العبودية فى سجن آمنين؛ ولهذا تركنا الله نخطئ ونتعلم، فالدين لا يمكن غرسه بالإكراه، فلسفة ليبرالية، فالفكرة الأساسية في الليبرالية هي حرية الفرد، نحن في أمس الحاجة إلى الليبرالية لإعلاء قيمة الإنسانية ومعيار الضمير، نحن بحاجة إلى رغيف العيش، نعمة الله، والحرية، فطرة الله، والعدالة، ميزان الله، وهذا هو الحكم بما أنزل الله، وهذه هي الليبرالية، نحن في أمس الحاجة لأن نسلك الطريق الذي سلكته الدول المتقدمة، الطريق نحو دولة ديمقراطية ليبرالية.

الليبرالية هي الحل

هذه ليبراليتنا

أحمد أيمن بدوى



مواليد ١٩٨٦. حاصل على ماجستير القانون التجاري الدولي، بجانب دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص، ودبلوم الدراسات العليا في القانون البحري. اعمل محامياً بالشركة العربية لحليج الأقطان.عضو مؤسس بحزب مصر الحرية، وعضو اللجنة التشريعية والقانونية بالحزب.

كانت عقارب الساعة تشير إلى حوالي الثامنة مساء، وهو يقف متوترًا في نهاية رواق طويل، في آخره غرفة العمليات بالوحدة الصحية للقرية التي يسكن بها، حيث تخضع زوجته لعملية ولادة قيصرية. تحسس جيبه كعادته ليؤمّن على ما به من نقود، سرت في جسده رعشة، قبل أن تنبسط ملامح وجهه في ارتياح، عندما تذكر أن عشرات الجنيهات بجيبه، ما كانت لتكفي إكراميات طاقم التمريض في أي مشفى خاص أو استثماري، فحمد الله ممتنًا للدولة التي غطت تكاليف الولادة، من خلال نظام التأمين الصحي الجديد.

شرد بذهنه قليلاً فتذكر هؤلاء الساسة ذوي البزات الأنيقة، ورابطات العنق المُحْكَمة، الذين امتلأت بهم القنوات الفضائية بعد الثورة من خمس سنوات، وحديثهم المنمق عن تحقيق أهداف الثورة، الذي لا يخلو من مصطلحات لا يفهمها بالرغم من حصوله على شهادة فوق جامعية، ووعودهم المتكررة بتوفير حياة كريمة للمواطن، ينعم فيها بعيش كريم، وحرية وعدالة اجتماعية. لم تكن تعنيه تلك الوعود كثيرًا وقتها، فهو- كباقي جيله- لم يكن قبل الثورة يعتبر نفسه مواطنًا بالأساس، لكي تكون له حقوق، فإذا بتلك الوعود قد بدت له وكأنها تتحقق.

أعاده صوت أذان العشاء إلى وعيه، فهمَّ إلى الصلاة في المسجد الملحق بمجمع خدمات القرية، الذي يضم بجانب الوحدة الصحية، مكتب البريد، ووحدة المطافئ وقسم البوليس، ومجلس الحكم المحلي، ووحدة المرور، ومكتب السجل المدني. ذهب إلى المسجد، وتوضأ ودعا الله أن يخفف عن زوجته آلام الولادة، وأن يصل المولود سليمًا معافى.

لم يدُر بخلده وهو يصوت لذلك الحزب الجديد الذي ظهر بعد الثورة، أنه سيأتي اليوم الذي يجني فيه ثمار ذلك الاختيار، فلم تكن كلمات كالليبرالية، المواطنة، تكافؤ الفرص، اللامركزية، سيادة القانون، اقتصاد السوق، تمثل له معنى حقيقيًا، فهي بالنسبة له واحدة من أدوات الساسة، التي يستعينون بها على ملء المساحة المتاحة لهم من خلال وسائل الإعلام.

لم يكن اختياره لذلك الحزب الليبرالي مبنيًّا على وعي حقيقي، وربما قادته إليه الصدفة، ولكنه كان يحتفظ بمنشور من تلك التي كانت يوزعها الحزب خلال حملته الانتخابية، اعتبره عقدًا بينه وبينهم إذا هم وصلوا إلى الحكم، عقد سيفسخه باختيار حزب آخر في الانتخابات المقبلة، إذا لم يفِ الليبراليون بتلك الوعود والالتزامات التي سطروها في منشوراتهم، وضجت بها مكبرات الصوت في سرادقات حملاتهم الانتخابية.

أنهى وضوءه وصلى ركعتي السنة، ثم جلس مستندًا إلى أحد أعمدة المسجد، يتذكر وعود الحزب الليبرالي عن نظام التأمين الصحي الجديد، والذي سيؤمن لكل مواطن الحق في العلاج على نفقة الدولة، وتوفير مراكز ووحدات صحية مجهزة لتيسير حصول المواطنين على الخدمات العلاجية، وأن المواطن في القرية لن يتكبد عناء السفر إلى القاهرة أو طنطا، طلبًا للعلاج في المستشفى الأميري هناك، وأنه لن يقف طويلاً في انتظار دوره للكشف الطبي، ولن تكون هناك حاجة للوساطة أو دفع رشاوى للحصول على قرار بالعلاج على نفقة الدولة، لأن الدولة ستكفل العلاج للجميع.

بدت حينها تلك الوعود خيالية، وكان كل أمله تعيين طبيب أخصائي واحد، أو حتى طبيب زائر للوحدة الصحية المهجورة في القرية، وألا يضطر للذهاب إلى المستشفى العام في القاهرة إلا في أحلك الظروف، وهاهي زوجته تخضع لعملية ولادة قيصرية في تلك الوحدة الصحية عينها التي كانت مهجورة قبل ما لا يزيد عن سنتين من الآن، وقد شيدت الدولة مبنى سكنيًّا للأطباء ملحقًا بالوحدة، التي أصبحت تعمل على مدار الساعة، وتُجْرى فيها العمليات الطبية البسيطة، وتستقبل الحالات الحرجة، ولا تُحوِل أية حالة مرضية للمستشفى العام في مدينة بنها إلا فيما ندر.

قطع صوت الإقامة تفكيره فقام إلى الصلاة، صلى ثم لبس حذاءه عائدًا إلى الوحدة الصحية، كان الطبيب قد خرج من غرفة العمليات يسأل إحدى الممرضات عن زوج السيدة بغرفة العمليات، قابل الطبيب فطمأنه الأخير

على صحة زوجته والمولود، وأخبره أن المولود سيبقى في الحضّانة ليوم أو اثنين على الأكثر للاطمئنان على صحته، سأل الطبيب إذا كان هناك داعٍ لنقله إلى المستشفى، فطمأنه مؤكدا أن الوحدة الصحية مجهزة لتلك الحالات.

انقطع التيار الكهربائي فجأة، فخفق قلبه عندما تذكر حالات وفيات الأطفال في الحضّانات، التي امتلأت بأخبارها الصحف أيام النظام القديم، نتيجة انقطاع التيار الكهربائي عن الحضَانات لساعات دون سابق إنذار. لم يستغرق الأمر أكثر من خمس عشرة ثانية لتعود الكهرباء مرة أخرى عن طريق مولد الطاقة، الذي أمدت به الدولة كافة الوحدات الصحية، وكذلك المستشفيات العمومية، فعلى الرغم من قلة ساعات انقطاع الكهرباء أسبوعيًّا، واقتراب الانتهاء من مشروع ربط القرية بشبكة الكهرباء الجديدة، بعد ربط شبكة الكهرباء في مصر مع أكثر من دولة عربية نفطية، تحسنت علاقتنا بها بعد وصول الليبراليين إلى الحكم، إلا أن الدولة ما كانت لتترك تلك الأماكن الحيوية دون مولدات احتياطية. يبدو أنه قد أصاب بالتصويت لذلك الحزب.

بحث لنفسه عن كرسي وجلس يستريح من عناء يوم عمل طويل، يبدؤه بالسفر من قريته بجنوب مدينة بنها إلى القاهرة، سالكًا طريق القاهرة-الإسكندرية الزراعي، في رحلة تستغرق ٤٥ دقيقة في سيارته الصغيرة، رحلة كان قد تعود أن تطول لساعات بفضل طوابير السيارات المتكدسة أمام محطات البنزين، وزحمة سيارات النقل الثقيل.

تلك المشاهد أصبحت بالنسبة له من الماضي، بعد أن دبرت الحكومة بديلاً للبنزين، وقود حيوي مصنّع من ورد النيل، واحد من الابتكارات التي تبنتها الدولة، وكانت تعتبر بالنسبة له من أساطير الخيال العلمي، أن تستطيع الدولة التخلص من ورد النيل الذي تمتلئ به أفرع النيل، وحتى الترع والمصارف، وليس التخلص منه فحسب، وإنما تحويله إلى وقود حيوي،

ليحل أزمة أخرى. كما قامت الدولة باستحداث طريق جديد لسيارات النقل الثقيل، مما أدى إلى سيولة مرورية على الطريق الزراعي، وقلل بشكل كبير حوادث الطرق.

على كلٍّ لم يعُد يشغل باله كثيرًا بتلك الرحلة، فلم يتبقّ على تسلمه الشقة الجديدة سوى خمسة أسابيع، يبدو أنها رزق المولود الجديد، فقد أعلنت الحكومة مما يقرب من ثمانية أشهر عن توفير شقق للشباب في أحد مشروعات الإسكان، وتقدم للحصول على واحدة ليكون بالقرب من محل عمله بالقاهرة، ولم تمضِ هذه المدة حتى وفرت له الحكومة الشقة كاملة التشطيب، دفع مُقدَّمها من المنحة التي أعطته إياها الدولة، بعد حصوله على درجة الدكتوراه، في إطار سعيها لتشجيع البحث العلمي والابتكار. حتى إنه فكر في الاستغناء عن سيارته، فلن يعود في حاجة إليها، إذ سيستخدم مترو الأنفاق في رحلته إلى العمل ذهابًا وإيابًا، فعربات المترو الجديدة مكيفة الهواء، على خلاف سيارته التي صُنِّعت قبل مولده بسنتين!.

جاءته إحدى الممرضات تخبره بأن زوجته في غرفة الإفاقة، وأنه سيستطيع التحدث إليها خلال دقائق، فطلب منها السماح له بإلقاء نظرة على المولود في الحضانة، اصطحبته الممرضة إلى غرفة الحضّانات ليرى ابنته لأول مرة، بالرغم من دقة ملامحها بدت فاتنة الجمال، تشبه والدتها كثيرًا، لم ترث من ملامحه إلا نغزة صغيرة أسفل ذقنها. ابتسم لها في حنان، وعقله يحدثه أن فتاة على هذا القدر من الجمال لابد وأنها ستعاني من التحرش عندما تَكبُر!.

كان قبل الزواج لا يسمح لخطيبته بالخروج وحدها لشراء احتياجات الزواج ولوازم الفرح، ودائمًا ما كان يرافقها جيئة وذهابًا، لخوفه عليها من تلك الظاهرة التي ضربت المجتمع، وساعدها الانفلات الأمني الذي لحق بالبلد في أعقاب الثورة. كان يستنكر فكرة أن يرزقه الله بفتاة، ويتمنى أن ينجب كل أولاده من الذكور، فالمجتمع المصري مجتمع ذكوري بامتياز، ويُحمِّل الفتاة ذنب التحرش بها، حتى وإن كانت هي الضحية!.

علت وجهه ابتسامة واثقة، عندما تذكر يوم ناقش البرلمان مشروع قانون منع التحرش، الذي تقدم به الحزب الحاكم، وعدل بعض مواد قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية، وتذكر الدوريات الراكبة من شرطة منع التحرش المنتشرة في كل شوارع المدن، وعقوبة الستة أشهر التي سنها البرلمان كحد أدنى لمن يضبط بجريمة التحرش، واعتبار المتحرش مقبوضًا عليه في حالة تلبس، واقتياده إلى قسم الشرطة في حينها، ووضعه تحت المراقبة لمدة مماثلة لمدة العقوبة بعد تنفيذها، وتغليظ العقوبة في حالة العود، تلك الإجراءات التي قضت تقريبًا على ظاهرة التحرش. لابد وأن فتاته الجميلة سيمكنها التجول بأمان في شوارع هذا البلد.

مد يده يحاول أن يلمس أصابعها من وراء الفاصل الزجاجي للحضّانة، وهو يفكر في مستقبل تلك الفاتنة الصغيرة، وفي المدرسة التي سترتادها، لابد وأنه سيقدم لها في مدرسة الراهبات تلك. فلم يكن يريد أن تتلقى ابنته التعليم الحكومي، حتى تجد فرصة مناسبة في سوق العمل مستقبلاً، كان يمر على إحدى مدارس الراهبات بالقرب من محل عمله بمنطقة وسط البلد بالقاهرة، ولم يكن قد تزوج بعد حين دخل ليسأل عن مصاريف الدراسة بها، كان المبلغ كبيرًا بالمقارنة بما يمكن للأب توفيره من راتبه، وعلى الرغم من علمه بأنه عند وصول ابنه أو ابنته إلى سن الدراسة، ستكون تلك المصروفات قد تضاعفت، إلا أنه بدأ في الادخار لذلك اليوم.

لم يعُد يفكر في إلحاق ابنته بإحدى تلك المدارس الخاصة بعد أن نفذت الحكومة برنامجها لإصلاح التعليم، وأتاحت العديد من برامج التعليم المختلفة من خلال المدارس التجريبية، فهناك البرنامج التجريبي المميز، والتجريبي لغات، بجانب المدارس العادية، وتُجرى اختبارات قياس مستوى ذكاء ومهارات الطلاب في مرحلة التمهيدي، وإلحاق الطالب بواحدة من تلك المدارس بناء على تقييمه في تلك الاختبارات. بل يعتقد هو أن المدارس الحكومية تتميز عن غيرها من المدارس الخاصة، في تدريس اللغة العربية بشكل مكثف، وإعلاء قيم التنافس والمساواة في تلك المدارس،

التي لا يضطر أولياء الأمور لدفع أموال لإلحاق أولادهم للتعلم بها. أما الأموال التي ادخرها لهذا الغرض، فقد تفيد في تجديد الأثاث والأجهزة الكهربائية عند الانتقال إلى الشقة الجديدة.

رن هاتفه المحمول بنغمة الرسائل، رسالة من أمانة الإعلام بالحزب نصها: "إيداع مبلغ ١٥ مليار يورو في خزانة الدولة من سويسرا وألمانيا، بعد نجاح مفاوضات استرداد الأموال المهربة إلى الخارج". كانت علاقته بالحزب قد توطدت خلال السنوات الأربع الماضية، بدأها كعضو منتسب، وحضر خلالها العديد من لقاءات التثقيف السياسي وجلسات الحوار، ثم عضو عامل باللجنة التشريعية، عمل من خلالها على مشروع القانون الذي استردت به مصر تلك المبالغ، وكذلك مشروع التصالح مع المستثمرين في صفقات بيع شركات القطاع العام، مقابل استعادة الدولة لحصة من الأسهم، تعادل قيمة الغبن في الصفقات التي عقدها النظام السابق مع هؤلاء المستثمرين.

بات ليلته على كرسي بجوار سرير زوجته في الوحدة الصحية، استيقظ مبكرًا لإنهاء إجراءات تسجيل ولادة ابنته، والحصول لها على شهادة ميلاد، توجه إلى مكتب السجل المدني بجوار الوحدة الصحية، لم يستغرق الأمر سوى بضع دقائق، قدم للموظف المختص بطاقة هويته، فطبع له الموظف شهادة الميلاد، بعد أن بلّغت الوحدة المكتب بحالة الولادة، من خلال المنظومة الإلكترونية التي تربط كل أجهزة الدولة بنظام إلكتروني واحد، لتيسير الإجراءات على المواطنين، ذلك المشروع الذي أعلن عنه الحزب في حملته الانتخابية، وأصبح الآن واقعًا ملموسًا.

انصرف من المكتب، ومر على الوحدة الصحية، وشكر الطبيب وطاقم التمريض، واصطحب زوجته وابنته في سيارته الصغيرة عائدًا للمنزل، ليستعد للفعالية التي ينظمها الحزب مساء. حلق لحيته وشاربه واستحم، ارتدى بزته وأحكم رابطة عنقه، خرج واستقل سيارته وتوجه إلى الصالة

المغطاة بالاستاد حيث انعقاد المؤتمر. كان الحضور قد بدأوا في التوافد عندما اقتاده أحد المنظمين إلى مقعده، على يمين رئيس الحزب جلس، وبجانبه الأمين العام للحزب.

بدأ رئيس الحزب حديثه قائلاً: "مرت أربع سنوات منذ أن أوليتمونا ثقتكم، واليوم نقدم لكم كشف حساب عن تلك المدة، لتقرروا في ضوء ما حققناه معكم وبكم من إنجازات، ما إذا كنا جديرين بتجديد ثقتكم فينا من عدمه. أربعة أعوام قدمت فيها الهيئة البرلمانية للحزب العديد من مشروعات القوانين، وأجرت العديد من التعديلات على القوانين التي تمس حياة المواطنات والمواطنين، أربعة أعوام نفذت فيها الحكومة الكثير من المشروعات، قضينا فيها على مشكلات مزمنة ورثناها من الأنظمة السابقة، انتهت أزمة النوبة بعد أن تسلم أهلنا هناك المتضررون من بناء سد أسوان، منازل جديدة في وادي كركر، وتمت إعادة توزيع الأراضي المطلة على ضفاف بحيرة النوبة، وأراضي الظهير الصحراوي على أهالي النوبة. تبنت الحكومة مشروع الدكتور فاروق الباز، ممر التنمية، وأعدنا معكم تعمير سيناء، وأتاحت الحكومة آلاف فرص العمل لأبناء سيناء ومدن القناة. وانخفض معدل البطالة إلى مستوى قياسي، بعد أن خلق الاستثمار الأجنبي المزيد من فرص العمل، لم يعد هناك مجال للحديث عن مسلم ومسيحي، أو تفتيش في نوايا المواطنات والمواطنين، فالفقر والجهل اللذان يحركان تلك النزعة الطائفية في طريقهما للاندثار".

كان ينصت إلى كلمات رئيس الحزب بإمعان، هو نفس الرجل الذي كان يشاهده في البرامج التليفزيونية، وهاهو الآن يجلس بجواره على المنصة، أنهى رئيس الحزب كلمته بعد أن وجه إليه كلامه قائلاً: "لا أريد أن أطيل عليكم أكثر من ذلك، فقد جئت اليوم لأستمع لواحد منا ومنكم، هو مرشحنا في دائرتكم للانتخابات التشريعية المقبلة". أدار رئيس الحزب الميكروفون إليه، أطرق صامتًا للحظات قبل أن يبدأ حديثه.

"أجلس بينكم الآن بهيئة كتلك التي رأيت عليها زميلي رئيس الحزب في أول مرة في التليفزيون، عندما صدقته وصدقتموه، وصوَّتنا لحزبه في الانتخابات الماضية، حلمنا معًا ببلد نعيش فيه كمواطنين، ننعم فيه بحقوقنا، نساءل فيه الحكومة عن وعودها إذ هي قصرت". هكذا بدأ حديثه قبل أن يستطرد: "أقول لكم اليوم إننا نعيش في مصر أشبه بالتي وعدنا بها هؤلاء القوم، لم تتحقق كل وعودهم بالطبع، وهذا ما سنعمل عليه سويًّا، أعدكم أن نسير على ذات الدرب، أن نعيش سويًّا في مصر التي نحلم بها، مصر التي يتساوى فيها المواطنون، لا فرق بين مسلم ومسيحي، بين من في الريف ومن في المدن، مصر التي يحصل فيها كل ذي حق على حقه، مصر التي ستتداول فيها السلطة بديمقراطية، أعدكم بمصر الحرية".

مصر كما أتمنى

أحمد محمد محمد إبراهيم عفيفي



مواليد ١٩٨٧، حاصل على ليسانس الحقوق - جامعة عين شمس ٢٠٠٨، اعمل مدرباً وباحثاً سياسياً بمنتدى دراسات الشرق الأوسط. عضو مكتب تنفيذي شباب جبهة الإنقاذ وتنسيقية ٣٠ يونيو. مساعد أمين لجنة العلاقات الخارجية بحزب الجبهة الديمقراطية ومسئول العلاقات الخارجية بمنظمة شباب الحزب، ومن مؤسسي جبهة الشباب الليبرالي.

بداية أود أن أوضح القيمة الأساسية التي أراها بالليبرالية والتي تبنى عليها رؤية الفرد للدولة وتعامله معها، وبعد ذلك تعامل الأفراد فيما بينهم خلال الأطر الاجتماعية التي تربطهم، والعامل الرئيسي هنا هو إعلاء قيمة الحرية الفردية ونبذ التسلط على حريات وحقوق الأفراد الطبيعية باسم الدولة أو الله أو رأس المال، وأرى أن تلك هي القيمة العليا لإنسانيتنا وما يستحق أن نسعى لنصرته.

وللسعي نحو حرية الفرد وبناء المجتمع الحر الذي يتمتع فيه أفراده بالقدرة على الاختيار، وجب توضيح أن حرية الاختيار ترتبط دائمًا بالمعرفة وبالقدرة على تحقيق الخيارات التي تتراءى للفرد الحر والتي يقيدها دائمًا، إما القانون أو العرف أو عدم توافر رأس المال اللازم لتحقيقها.

ويمكننا تفنيد مصر الليبرالية في إطارين رئيسيين:

* الدولة ودورها.
* علاقات الأفراد في المجتمع.

إن دور الدولة الرئيسي في المنظور الليبرالي هو تنظيم الحريات لضمان عدم تعارضها وإخلالها ببعض، وهذا من خلال تطبيق القانون الذي ينظم هذه الحريات واحتكار العنف اللازم لتطبيقه، أي أنه لا يجوز أن تنافس الدولة الأفراد في الأنشطة الاقتصادية أو أن تحجر على إحدى الحريات الأساسية للأفراد، كحرية الاعتقاد أو التعبير مثلاً، باسم الدين أو الضمير أو الأخلاق أو تحت أي مسمى آخر.

ولتنظيم ذلك في إطار الدولة يجب أن تتوافر ضمانات دستورية لهذه الحقوق والحريات الرئيسية، من خلال مواد ضامنة للحريات الأساسية للأفراد وعدم تصنيف المواطنين على أي أساس، على سبيل المثال لا الحصر:

الدين أو العرق أو النوع الاجتماعي، من قبل الدولة والضمان الكامل لحرية الاعتقاد والتنظيم وحظر مرجعية القوانين لأي أساس ديني أو مذهبي، ولا يجوز أن تتدخل المؤسسات الدينية في إصدار القوانين أو تطبيقها أو الرجوع إليها كمرجعية.

وعلى سبيل المثال: لقد كانت الدساتير المتعاقبة في مصر تميز على أساس النوع الاجتماعي بين الرجل والمرأة، وكان هذا واضحًا فيما له علاقة بالأحوال الشخصية وقوانينها بمصر من تمييز إيجابي للرجل فيما يتعلق بأمور الميراث والتمييز على أساس الدين في إرجاع القانون نفسه لبعض النقاط إلى التشريعات الدينية المختلفة وعدم الاعتراف بالزواج المدني، وهذه نقاط يتضح فيها تمييز الدولة تجاه مواطنيها على أساس النوع الاجتماعي والدين، كما يجب أن يتضمن الدستور ضمانات للحقوق الأساسية كالتعليم والصحة والسكن.

وبالنسبة لتنظيم السلطات في الدولة فيجب إرساء مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ويكون الدور الرئيسي للمؤسسة التشريعية، الممثلة في البرلمان، هو إصدار التشريعات والقوانين، بما لا يتعارض مع الحريات الأساسية للفرد وضمان عدم وجود أية آلية للتصويت على ما ينتقص منها بمواد دستورية محصنة تنص على ذلك، كما يجب أن ينص القانون على مواد تضمن وجود آليات للمنافسة الاقتصادية وتضمن منع الاحتكار وتشجيع الاستثمار وإرساء قواعد السوق الحر، مع ضمانة الدولة بإتاحة الفرصة بحد أدنى من التعليم لأفراد المجتمع وحد أدنى من توفير الحاجات الأساسية لحياة الأفراد، لضمان عدم وقوعهم كعبيد لاحتياجاتهم الأساسية.

أما الحكومة أو السلطة التنفيذية فدورها هو تفعيل القانون وتنفيذه واحتكار العنف اللازم لذلك، والعمل على تنظيم العلاقات والتعاملات بين الأفراد في الإطار التنفيذي بما لا يتعارض مع حرياتهم الفردية الأساسية،

وكذلك تطبيق الخطط والبرامج، التي تضمن الرقي بأفراد المجتمع وتحقيق احتياجاتهم الأساسية التي شملها الدستور.

أما المؤسسة القضائية في الدولة فهي المخول لها الحكم بالقانون وتفسيره، وهي السلطة التي تحكم بين الأفراد، وبين الفرد والدولة لضمان الحقوق وضمان فض المنازعات طبقًا للقانون والدستور، ولأهمية هذه المؤسسة يجب ضمان استقلاليتها واستقلالية أحكامها عن ضغوط السلطة التنفيذية، فلا يجوز تبعيتها لها وإنما تكون مؤسسة مستقلة، لها قواعدها الخاصة في إدارتها، ويجب أن يضمن الدستور ذلك.

وعلى الجانب الآخر لا نستطيع الحديث عن دولة يحكمها نظام ليبرالي دون مجتمع يؤمن أفراده بالحريات والعلمانية، والعلمانية هنا ضرورة لا غنى عنها لتطور المجتمع وإحدى القيم الرئيسية بالليبرالية، وهى ضرورية لخروج المجتمع من دائرة الجهل والارتكان للخرافات وضبابية تفسيره للأشياء، إلى الأخذ بالعقلانية وإعمال العقل في تفسيره للأمور، فعلمانية أفراد المجتمع وإيمانهم بها عامل رئيسي في تطوره ونهوضه، والعلمانية في موقفها من الدين لا يقصد بها موقف الدولة أو مؤسساتها فقط إنما أيضًا الأفراد، فلا يمكن فصل العلمانية كما يشيع البعض إلى علمانية الدولة وعلمانية المجتمع، لأن الاثنتين متلازمتان لا تنفصلان، فإذا افترضنا أن هناك قانونًا بالدولة وكان أحد مواطنيها يؤمن بدين لا يعترف بهذا القانون أو يحض على نقضه فهل يجوز أن تسمح الدولة باختراق القانون، بدعوى القناعات الدينية للأفراد! لا أتصور ذلك بمنطلق أن القانون في الأساس قد وضع لينظم العلاقات بين الأفراد ويضمن الحقوق والواجبات باسم الدولة، ولا يجوز لفرد فرض رؤيته الخاصة في الانتقاص من القانون أو من حريات الآخرين بحجة الدين، فالدين في المجتمع العلماني هو روحانيات يؤمن بها متبعوه، ويمكن أن يؤثر في تصرفاتهم مع الآخرين بما لا يتعارض مع القانون الذي ينظم هذه العلاقات ولا يتعارض مع حريات الآخرين، ولهذا فإن في إطار الحديث عن الدولة العلمانية ذكر أنه لا يجوز أن تكون لها مرجعية

دينية، وبالتالي فلا يجوز فرض أي قانون بمنطلق ديني، حتى لو كان هذا الدين هو دين الأغلبية، ولقد سبق الأوروبيون مصر وبلاد الشرق الأوسط في الالتجاء للعلمانية ضد سيطرة الكنيسة المسيحية بأوروبا، وجاء عصر التنوير بأوروبا ضد الأفكار الدينية القديمة ليسهم في تقبل العلم وتسريع عجلة التطور والحضارة بأوروبا.

وإذا أردنا أن نرصد بعض مشكلات المجتمع بمصر الآن سنجد أن أغلبها مشكلات لها علاقة بالثقافة وطريقة التفكير، فعلى سبيل المثال:

مشكلات العنف تجاه المرأة :

التي ربما يكون من أسبابها الرئيسية رؤية المرأة بشكل متدنٍّ عن الرجل وعدم رؤيتها بشكل متساوٍ معه في حقوقها وواجباتها داخل الأسرة والمجتمع، ويساعد على ذلك بعض الأفكار الخاطئة المستمدة من الفهم الديني لوضع المرأة وبعض الأعراف والتقاليد السارية بالمجتمع، فدور المرأة الرئيسي عند أغلب المصريين هو خدمة الأسرة وتربية الأطفال والاهتمام بالشؤون المنزلية، وهذا كمفهوم منتشر بشدة رغم أن واقع المجتمع المصري غير متطابق مع ذلك، فالمرأة المعيلة في مصر- أي المسئولة عن الدخل في الأسر المصرية- تمثل نسبة ضخمة من المجتمع، كما أن وضع الرجل في الأسرة وحقوقه التي تتجاوز المرأة بكثير جعله أكثر حرية في تحديد أطر العلاقات الزوجية وطرق إنهائها، كما أن له حقًّا مكتسبًا بالنسبة للمسلمين في تعدد الزوجات حتى أربع زوجات في نفس التوقيت، وكل هذا في إطار القانون وحمايته، وبهذه الأوضاع المتدنية للمرأة في الأسرة والمجتمع نستطيع أن ندرك لماذا المجتمع المصري مجتمع ذكوري ولماذا تضطهد المرأة وتتدنى حقوقها فيه.

وفى الآونة الأخيرة كانت قضية التحرش الجنسي ظاهرة بشدة وتحديدًا بالتزامن مع التغيرات السياسية المتسارعة في مصر، ومن الممكن أن نفسر هذه الظاهرة بأكثر من ناحية.

الناحية الأولى وهي ما تحدثنا عنه سابقًا من الرؤية المتدنية للمرأة والاعتقاد أنها مجرد أداة للإشباع الجنسي للرجل وحاضنة للأطفال وأن وجودها إنما جاء كخدمة للرجل وضمانة لاستمرار النسل البشري.

الناحية الثانية تتلخص في تدني الأوضاع الاقتصادية في المجتمع وجعل الزواج وعلاقاته المعترف بها من قبل القانون والمجتمع أكثر صعوبة بسبب التمسك ببعض الأعراف في تقاليد الزواج المادية، رغم حالة التدهور الاقتصادي الذي تمر بها مصر الآن.

الناحية الثالثة هي الكبت الجنسي والذي ينتج عن الفصل بين الجنسين وصعوبة إيجاد علاقات طبيعية بينهم، كما أن العلاقات الجنسية تحدد في أطر العرف والدين، والتي تزداد صعوبة مع الوقت تبعًا للحالة الاقتصادية الآنية، كما أن الثقافة الجنسية غائبة تقريبًا عن النشء ولا يهتم بها في إطار التعليم الطبيعي.

أما ظاهرة العنصرية الدينية فهي تنتج من التشدد الديني ورؤية الآخر دائمًا بشكل أدنى بسبب اختلافه الديني، وهي مشكلة مترسخة في مجتمعاتنا ويساعد فيها أن بعض التفسيرات الدينية المنتشرة في مصر باختلاف الأديان ترى بتميز أتباع الدين بعينه وسموهم عن الآخرين المختلفين عنهم في الاعتقاد، وقد يجد بعض المتشددين الدينيين أحيانًا من رجال الدين بعض التبريرات للاعتداء على الآخرين المختلفين معهم، وهذا يساعد بالتأكيد على تنامي التطرف الديني في المجتمع.

ولحل هذه المشكلات المتفشية في مصر الآن ينبغي العمل على نشر الأفكار الليبرالية وما تتضمنها من قيم مثل العلمانية والتسامح وقبول الآخر ونسبية الرؤى، من خلال التعليم الموجه للنشء والتركيز عليه وتطوير أدواته، كما يجب الاهتمام بالعمل المدني والأهلي والتشجيع عليه، وهذه بعض الأدوات التي أرى أن التركيز عليها لا غنى عنه لكل من يريد أن

يساعد في تطور هذا المجتمع والانتقال لمصر أخرى بمشكلات أخرى أقل في البدائية من مشكلات العصور الوسطى الأوروبية التي نعيشها الآن.

لقد كان العالم الذي يطلق عليه العالم الأول الآن أو العالم المتحضر غارقًا في الظلام في فترة سابقة في التاريخ البشري؛ كانت الأرض المصرية تموج فوقها حضارة قديمة سميت بالفرعونية، سبقت فيها الحضارة المصرية حضارات العالم القديم في المعرفة والعلوم بوقت طويل، حتى ظن البعض فيما تلا هذه الحضارة من عصور أنها كانت لآخرين جاءونا من خارج حدود الأرض وأن بنّائي هذه الحضارة هبطوا إلينا من السماء، لقد أنتجت هذه الحضارة القديمة بسبب طول البحث في أسرارها حديثًا ما سمى بعلم المصريات والذي شغل بعض أسراره العالم لفترات طويلة، والآن وقد مضى التاريخ ورأينا سقوط حضارات وصعود أخرى وكيف صنع الآخرون الحضارة ببلادهم، فيجب علينا الآن التعلم من الآخرين، كما علمنا غيرنا في الماضي، ففي النهاية إن الحداثة والحضارة ليست حكرًا على أحد، وربما يفيدنا اختلاف العصر والأدوات في طرق إيجاد الحلول للمشكلات المتشابهة، فالعولمة مثلاً وثورة المعلومات والاتصالات جعلت من اليسير علينا التعلم من التجارب الأخرى ونقل المعرفة بسرعة أكبر.

وهذا يجعلنا ربما لا نمر بنفس فترات التغيير عند الأوروبيين، من الدول والمجتمعات الدينية التي عانت لسنوات طويلة من الحروب الدينية والمذهبية وعانى مفكروها وعلماؤها كجاليليو وداروين من اضطهاد الكنيسة ومحاربتها للعلم ولأي اختلاف يواجه المعتقدات الدينية القائمة في هذا التوقيت، ولقد دفعت هذه المجتمعات ثمن التحول إلى المدنية والعلمانية والنظم السياسية الديمقراطية في الحكم القائم على التعددية وعدم احتكار السلطة وتداولها.

وربما كان الحراك الذي شمل أغلب بلدان جنوب المتوسط وما سمي الربيع العربي واستطاعت فيه شعوب بعض هذه البلدان استبدال نظم

الحكم السياسية الديكتاتورية القائمة بها بنظم أكثر ديمقراطية، مثلما حدث بمصر وتونس وليبيا، وانتزاع الحكم بأيدي الشعوب فيها، وفى بعض البلدان الأخرى استطاعت شعوبها انتزاع بعض الحريات السياسية والسلطات من أيدي الحكام كاليمن والأردن والمغرب، ومازالت هذه الموجة قائمة في بعض بلدان الخليج مثل البحرين وفي بعض البلدان الأخرى أكثر ذروة مثل سوريا، التي تحولت فيها مطالب الحرية إلى حرب طائفية بسبب استخدام النظام السوري للكارت الطائفي في صراعه من أجل بقائه في السلطة.

وبالنسبة إلى مصر فالوضع يتطور بسرعة والعالم كله يشاهده الآن، فربما كان الحراك الذي يحدث منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الآن، مرورًا بتظاهرات ٣٠ يونيو، قد أنتج تغييرًا اجتماعيًّا في مصر من كسر للقيود التي كان يكبل بها المصريون من الخوف من النظام القمعي الحاكم والسلبية والبعد عن السياسة وانعدام الأمل في التغيير.

فلقد أصبح المصريون بعد عامين ونصف على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أكثر قدرة في الحكم على الأمور وأنشط كثيرًا في المطالبة بالحقوق والتحرك من أجل الدفاع عن وجهات نظرهم، وأصبحت هناك أجيال جديدة من الشباب المهتم بالعمل السياسي والذي نظمت النسبة الأقل منه في أحزاب أو حركات سياسية، هذا الحراك السياسي والاجتماعي الذي حدث، ومازال يحدث حتى الآن، هو المكسب الرئيسي لثورات الربيع العربي علينا كمصريين، وربما يكون مكسب آخر قد حدث بظهور التيار الأكثر محافظة (الإسلام السياسي) ووصوله إلى السلطة خلال عام من ٢٥ يناير، من خلال انتخابات البرلمان والانتخابات الرئاسية، وهذا ساعد على ظهور رأي عام ضد هذا التيار؛ نتيجة لانكشاف أدائه السياسي الحقيقي بوصوله لسدة الحكم بمصر، وأعتقد أن وصول الإسلاميين للسلطة في هذا التوقيت قد يساعد على حرق مرحلة السلطة الدينية وإنجاز الفترة التي عاشت فيها أوروبا لقرون من الحكم الديني في سنوات قليلة بمصر، بغض النظر عن هل كان استمرار تيار الإسلام السياسي الممثل بالإخوان المسلمين في حكم مصر أفضل حتى

حدوث اختبار ديمقراطي جديد لهم في انتخابات قادمة عن طريق الصندوق أم سقوطهم الذي حدث بعد خروج جموع غفيرة من المصريين وإسقاط الجيش لهم وتأييده لمطالب المتظاهرين التي خرجت ضد الرئيس الإخواني، كما تم لفظهم من ناحية مؤسسات الدولة والسلطة التنفيذية خلال فترة حكمهم قبل ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

ربما كان لكلتا وجهتي النظر وجاهة ولكن رجوعًا لما حدث بالفعل من إسقاط الإخوان وتجاوبًا مع المعطيات الجديدة في مصر، فإن الصراع الأهم القادم سيكون من أجل حداثة الدولة وسيكون خوضه على اتجاهين رئيسيين:

١- صراع سياسي جديد بين القوى المدنية من ناحية وبين تيار الإسلام السياسي والأحزاب الدينية المعتدلة منه والسلفية من ناحية أخرى.

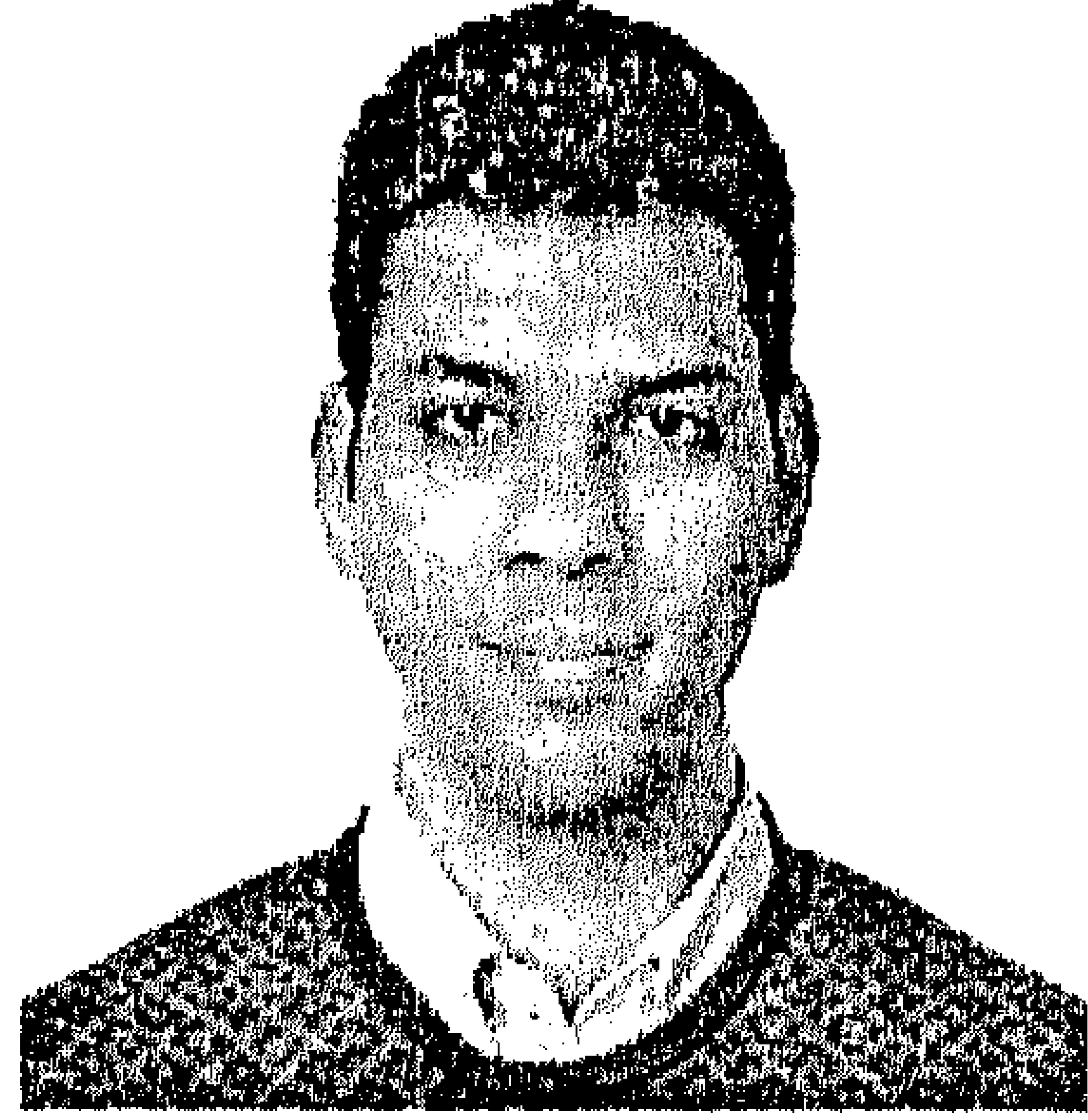
٢- صراع آخر ضد الفساد الإداري والمالي داخل مؤسسات الدولة نفسها وروابط المصالح المتعلقة بها سيواجهه جزء من المعارضة التقليدية المدنية.. نظام مبارك من داخل السلطة ومن خارجها بعد فرز المعارضة المدنية الجديدة التي ستحمل رؤى الحداثة وتتبنى أجندة مكافحة الفساد الذي كان حقيقة من الأسباب الرئيسية لوجود المعارضة في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك. وربما الرهان الجديد هو على الإدماج والاستفادة من حالة السيولة للشباب المقبل على الانخراط بالعمل السياسي داخل الأحزاب المدنية وتطوير آليتها، لتتوافق مع استيعاب هذه الحالة التي ستنتج نواة لأجيال جديدة من الشباب الذي يسعى للتقدم الديمقراطي المدني في السنوات القليلة المقبلة.

في النهاية فإن مصر الليبرالية التي نريدها، هي مصر التي تخلصت من المشكلات القديمة المتعلقة باحتكار السلطة من جانب القوى الدينية أو العسكرية والتي تعدت مشكلات التمييز المبني على الفروق في النوع أو الجنس أو اللون أو العقيدة، والتي تطلق الحريات الفردية

بما فيها حرية الفكر والتعبير والاعتقاد والتي تصان فيها الحريات الشخصية ولا تقيد أو يعتدى عليها باسم الدين أو العرف، وأن يكون القانون هو الحارس لهذه الحرية والدولة هي الضامن لتنفيذه.

بدائل ليبرالية لمشاكل الثورة المصرية

أسامة مفتاح



مواليد ١٩٨٤. حاصل على ليسانس حقوق انجليزي بكلية حقوق الإسكندرية وماجستير فى القانون الدولي وحل النزاعات من جامعة الأمم المتحدة للسلام فى كوستاريكا. باحث فى مجال الديمقراطية وحل النزاعات. أعمل حاليا منسق مشروعات بالمكتب الاقليمى لمؤسسة فريدريش ناومان. قبل ذلك عملت خارج مصر لمدة أربع سنوات (٢٠٠٩ - ٢٠١٢) مراقباً سياسياً و باحثاً مع العديد من المؤسسات الدولية فى إفريقيا والشرق الأوسط. خلال هذه الفترة قمت بتصميم العديد من البرامج التدريبية لقادة سياسيين مثل تصميم برنامج لأعضاء برلمان السودان وتصميم برنامج تدريبي لوفد دارفور فى اتفاقية الدوحة. كذلك شارك فى مراقبة ٧ انتخابات دولية.حصلت على عدد من المنح كان أهمها منحة للتدريب فى الكونجرس الأمريكي (مجلس الشيوخ) ومشاركة في ندوة بالأكاديمية الدولية للقيادة فى ألمانيا.

هناك قصة ساخرة تقول بأنه إذا قسّمت مصر إلى دولتين: دولة دينية ودولة ليبرالية فإن غالبية المصريين سيذهبون إلى صناديق الاقتراع ويصوتون للدولة الدينية، وبعد ذلك ينتقلون ليعيشوا فى الدولة الليبرالية.

هذه القصة وإن كانت خيالية إلا أنها صادقة فى التعبير عن المستقبل السياسي الذي يتمناه المصريون لبلدهم بعد الثورة. فاستطلاعات الرأى[1] أكدت أن أغلب المصريين يرون فى تركيا النموذج الأفضل الذي يجب أن تصل إليه الثورة: دولة علمانية، قوية اقتصاديًا ويحكمها حزب سياسى إسلامى. والواقع أن تفضيل المصريين للنموذج التركى يجب أن يكون منطقيًا، فلا يقف عند حدود الإعجاب بوجود حزب إسلامي ناجح، بل يتعداه لفهم النظام السياسي الذي سمح بوجود حزب سياسي إسلامي في السلطة. فحزب العدالة والتنمية لم يكن يومًا ليصل إلى السلطة لو قدر له أن يوجد في دول إسلامية أخرى، مثل إيران أو السعودية.

والأفضل من ذلك هو البحث عن نظام يمثّل قيم وأفكار الثورة المصرية ويكون قادرًا على خلق مجتمع أفضل سياسيًا واقتصاديًا لكل المصريين. وهذا ما ستحاول السطور التالية البحث عنه.

طريق الثورة المصرية :

يعد جان جاك روسو أهم مفكر سياسي في الثورة الفرنسية. فأفكاره في كتاب العقد الاجتماعي المتعلقة بالسيادة الشعبية كان لها أكبر أثر في رسم وجه فرنسا السياسي بعد الثورة. والشيء اللافت أن روسو مات قبل الثورة الفرنسية ولم يشهد حتى يومًا واحدًا منها، إلا أنه كان على بصيرة جعلته يتنبأ بالطريق الذي ستسلكه هذه الثورة وأنه لا يوجد منطق سليم يقبل

1*Brookings*, "The 2011 Arab Public Opinion Poll", 21 November 2011, http://www.brookings.edu/research/reports/2011/11/21-arab-public-opinion-telhami

تبرير العبودية والملكية وأي نظام آخر يمنع الناس من أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم. كذلك كان حال الثورة الأمريكية في تبني أفكار كتابات جون لوك. والمقصود هنا أن أغلب الثورات الناجحة تتبنى أفكارًا رئيسية تكون المحرك الأساسي في رسم الطريق الذي تسير عليه بعد ذلك.

الثورة المصرية هنا ليست استثناء لأنها قامت على أفكار أساسية تتعلق بتحقيق الحرية وبناء دولة القانون والعدالة الاجتماعية. ويذهب بعض المحللين السياسيين إلى أن الثوره المصرية لم تكن وليدة اللحظة، بل إنها جاءت نتيجة لنضال سلمي، استمر نحو عشر سنوات. فمظاهرات مارس ٢٠٠٣ ضد الحرب على العراق انتهت باحتكاك المتظاهرين بقوات الأمن وسيطرتهم لفترة قصيرة على وسط القاهرة، تشبه ما حدث في مظاهرات يناير ٢٠١١. هذا النجاح النسبي دفع العديد من السياسيين وناشطي حقوق الإنسان للإيمان بضرورة العمل على خلق وعي عام مطالب بالحرية في مصر. هذه الجهود تبلورت بعد ذلك في ظهور حركة كفاية، ومن بعدها حركة شباب من أجل التغيير، وطلاب من أجل التغيير. ولم تقتصر المطالبة بالحرية على المعارضين والشباب بل امتدت إلى القضاة الذين شكلوا تيار قضاة الاستقلال الذي دافع عن حيادية واستقلال السلطة القضائية وكذلك دعم مطالبات إقامة انتخابات حرة وشفافة، فالحرية لا يمكن أن توجد إلا في ظل مجتمع يحترم القانون.

ويعتبر تطور أفكار الحرية وحقوق الإنسان وربطها بالواقع المصري السبب الرئيسي في دفع بعض المجموعات غير السياسية للدخول للحلبة وبلورة قائمة بمطالبها الحقوقية. على رأس هؤلاء كان العمال في مصانع الغزل والنسيج، وتصدرهم المشهد في المطالبة بمكافحة الفساد الاقتصادي وتحقيق عدالة اجتماعية. وسيكون من الصعب تتبع كل الحركات التي نشأت بعد عام ٢٠٠٣ ولكن حسبنا أن نشير إلى أنها جميعًا عملت كفريق يتجه نحو تحقيق هدف مشترك هو الحرية واحترام حقوق الإنسان في مصر.

والواقع أن هذه المجموعات مثلت كافة أطياف الشعب المصري، وكان الشيء الظاهر الذي يجمعها هو المطالبة بالحرية وإقامة دولة القانون ومكافحة الفساد الاقتصادي. وعندما بدأت مظاهرات يناير ٢٠١١ لعبت هذه القوى والحركات دورًا هامًّا في البقاء على سلمية المظاهرات وفي التأكيد على أهداف الثورة.

والشيء الذي يجب التأكيد عليه دائمًا هو أن هذه الحركات والتيارات المختلفة اجتمعت على أفكار الحرية وإقامة دولة القانون والمساواة. وهذه كلها قيم سامية وليبرالية. إلا أن الواقع قد تغير بعد سقوط مبارك، وظهرت تيارات تحاول إضافة مطالب جديدة لم تكن موجودة عندما تحرك الناس ضد مبارك. فالمطالبة مثلاً بإقامة دولة دينية في مصر هي مطلب مشروع للبعض ولكنها لا تتطابق مع أهداف الثورة الرئيسية. وخطورة هذا أنه يفتح الباب لتقسيم المجتمع والعمل على تلبية أهداف أخرى، وترك طريق الثورة الرئيسي إلى طرق أخرى غير واضحة المعالم. والصحيح هو الالتزام بالمبادئ الليبرالية التي جمعت أشخاص الثورة والاطمئنان إلى تحقيقها، قبل الذهاب إلى تطبيق أفكار غير مستقرة في وجدان الثورة ولم تكن يومًا عاملاً مؤثرًا في تحريك الثورة.

لهذا كله تعتبر الليبرالية النظام الأكثر تناغمًا مع الثورة المصرية والقادرة حقًّا على تلبية أهدافها.

مجتمع أفضل للجميع :

إذا كانت الليبرالية هى الأكثر قربًا من أفكار الثورة المصرية فإن قبولها مجتمعيًّا سيكون مرهونًا بنجاحها في وضع حلول للمشكلات السياسية والاقتصادية الموجودة في مصر. وأعتقد أن الليبرالية بمبادئها القائمة على الليبرالية الديمقراطية والحرية الاقتصادية قادرة على ذلك.

الديمقراطية وحكم الشعب لنفسه :

تعتبر الديمقراطية الطريق الوحيد المقبول في مجتمعاتنا لتحقيق المساواة بين المواطنين وتمكينهم من إدارة دولتهم أو على الأقل اختيار من يمثلهم في ذلك. والشعب يستطيع أن يفعل هذا من خلال الانتخابات التي يحكمها مبدأ "رجل واحد. صوت واحد". والديمقراطية كنظام سياسي هي أمر حتمي لاستقرار مجتمعاتنا: فالتاريخ السياسي أثبت أن الأنظمة الملكية والديكتاتورية فشلت في تحقيق المساواة السياسية بين مواطنيها؛ مما أدى إلى الاضطرابات الداخلية وقيام الثورات ضدها.

وبالرغم من انتصار الديمقراطية ضد الأنظمة الأخرى إلا أنها الآن تواجه بانتقاد من تيار يرى أن الديمقراطية بدأت تفقد بريقها في أعين مؤيديها كنظام يحفظ الاستقرار، وأن المجتمعات بدأت في العزوف عنها أو حتى محاولة استخدام العنف للحفاظ على نتائجها (مثال انتخابات الرئاسة في كينيا عام ٢٠٠٧ أو ما حدث في مصر ضد الرئيس محمد مرسي). هذا التيار لم يأخذ من مبادئ الديمقراطية إلا إقامة انتخابات نزيهة، وهذا تصور مشوه، ويختلف عن نظام آخر أكثر فهمًا هو "الديمقراطية الليبرالية". فالديمقراطية الليبرالية تسعى لإقامة نظام عماده الانتخابات التنافسية الحرة ولكنه يراعي حقوق الإنسان لكافة المواطنين، ويحفظ دولة القانون ويحترم مبدأ الفصل بين السلطات. هذا النظام وحده هو القادر على الحفاظ على استقرار المجتمع وتمكين المواطنين من المساهمة في إدارة شئون دولتهم.

الصحيح هنا أن الديمقراطية، اليوم، أصبحت تحت مرمى النار لأسباب خارجة عنها كلية. إن اضطهاد جماعة من الشعب لانتماءاتهم الدينية هو أمر مخالف للديمقراطية، وقد يرسل رسائل خاطئة للجماعات المتشددة دينيًا. كذلك فإن التنازع بين السلطات محكوم دائمًا بمبدأ الفصل بينها والإخلال بهذا المبدأ يستدعي هدم الاستقرار السياسي للدولة، والإخلال بمصالح المواطنين. وفوق كل ذلك فإن الشفافية هي الضامن الوحيد لمنع أي

جماعة حاكمة من تفضيل أفرادها على حساب الشعب وخلق حالة من الاحتقان المجتمعي تهدد السلم الأهلي. ولذلك فإن إخلال أي جماعة حاكمة بهذه المبادئ لن يؤمِّنها من خروج الناس عليها حتى وإن احتجت بشرعية وصولها للسلطة عن طريق الانتخابات.

هذا لا ينفي أن هناك إشكالات أخرى أتت بها الممارسة الديمقراطية تخل بمبدأ المساواة السياسية بين جميع المواطنين. مثال ذلك الادعاء أن الديمقراطية أصبحت مجرد غطاء لطائفة حاكمة جديدة، وأن الانتخابات بشكلها الحالي تسمح فقط لرجال الأعمال والمرشحين المدعومين من جماعات الضغط بالوصول للسلطة؛ مما قد يؤثر على البرلمان واتجاهه بعد ذلك لسن قوانين تخدم هذه الفئة. هذا الانتقاد دائمًا ما يوجه للانتخابات في الدول الغربية، إلا أننا في مصر واجهنا إشكالية مشابهة في كل انتخابات ما بعد الثورة. ففي مصر نرى رجال الأعمال المحسوبين على النظام السابق قادرين على إقامة حملات دعائية ناجحة والفوز في دوائرهم الانتخابية، كذلك نرى جماعات الإسلام السياسي تقوم بدور مشابه لجماعات الضغط في الولايات المتحدة. والواقع أن هذا قد يحدث مرة أخرى؛ مما يعد انتكاسة للثورة وسيؤدي إلى خلق جو عام مضاد للعملية الديمقراطية ومنادٍ بالإقصاء. وهذا هو الخطر الحقيقي على الديمقراطية في مصر.

بالرغم من صحة هذا الانتقاد إلا أن الديمقراطية الليبرالية استطاعت أن تضع بعض الحلول، ومن دون أن تحرم مواطنًا من حقه الشرعي في الترشح للوظائف العامة. أحد هذه الحلول هو الدفع بحزمة من آليات الديمقراطية المباشرة، مثل الاستفتاءات العامة والمبادرات الشعبية، لتمكين المواطنين من تغيير القوانين المخلة بمبدأ المساواة السياسية. ففي سويسرا مثلاً ينص الدستور الفيدرالي على حق المواطن في طلب تعديل أي قانون إذا استطاع أن يجمع ٥٠,٠٠٠ توقيع ضد هذا القانون وفي مدة لا تتجاوز ١٠٠

يوم[١]. أكثر من ذلك، يستطيع المواطن السويسري أن يطالب بتعديل نص في الدستور إذا استطاع جمع ١٠٠,٠٠٠ ضد هذا النص فى خلال ١٨ شهرا[٢].

ولا يقتصر الأمر على التشريعات؛ حيث إن بعض الدول تمنح مواطنيها حق طلب عزل الموظفين المنتخبين قبل انتهاء ولايتهم. والفكرة قد تبدو غريبة على مجتمعاتنا العربية إلا أنها مقبولة في معظم الدول الليبرالية، وتشمل كافة الموظفين المنتخبين، بدءًا من أعضاء مجلس المدينة، وصولاً إلى حكام الولايات وكبار رجال الدولة. بل إن بعض الدول تمنح مواطنيها الحق في طلب عزل رئيس الجمهورية وإجراء تصويت مبكر على بقائه في حالة قبول نسبة معينة من هيئة الناخبين على ذلك. والسؤال هنا: ألم يكن من الأفضل لنا كمصريين أن نمتلك نصًا مثل هذا، والذي كان كافيًا للتعامل بجدية مع توقيعات حملة تمرد وتجنيبنا ما وصلنا إليه من تقسيم للمجتمع واستدعاء لمشاهد الإرهاب.

والواضح من ذلك أن الديمقراطية الليبرالية قادرة دائمًا على تطوير نفسها وتصحيح ما تأتى به الممارسة الانتخابية من مشكلات. وهذا يجعلها دائمًا البديل الأفضل في تمكين الشعب من حكم نفسه بنفسه.

شركاء في التنمية :

تعتبر مصر من أكبر الدول مساحة (١,٠٠٢,٠٠٠ كم) إذا ما قورنت بباقي دول الشرق الأوسط. وتعتبر الأكبر عربيًا من حيث عدد السكان. غير أن المصريين يعيشون فقط حول نهر النيل وجزء من ساحل البحر المتوسط، في مساحة قد لا تتجاوز ٢٥,٩٠٠ كم. هذه المساحة هى أكثر بقليل من مساحة دولة جيبوتي (٢٣,٢٠٠ كم) ومساوية تقريبًا لمساحة دولة مقدونيا

---

[1] راجع مادة ١٤١ من الدستور الفدرالى السويسرى

[2] راجع مادة ١٣٨ من الدستور الفدرالى السويسرى

(٢٥,٧١٣ كم). المدهش هنا ان عدد سكان مصر حوالى ٨٤,٠٠٠,٠٠٠ نسمة بينما عدد سكان دولة جيبوتي هو أقل من مليون نسمة؟!

هل يمكن لأي اقتصادي مهما بلغ ذكاؤه، وبغض النظر عن انتماءاته السياسية، أن يأتي بخطة تسمح بتطبيق العدالة الاجتماعية لحوالي ٨٤ مليونًا يعيشون في دولة جيبوتي. أخشى أن تكون الإجابة بلا وخصوصًا مع وجود مجتمع غير حر اقتصاديًا.

إذن خريطة التنمية الاقتصادية في مصر واضحة المعالم: الذهاب بعيدًا عن فكرة المركزية واستغلال الموارد المهملة للدولة. ولكن تطبيق ذلك ليس بالأمر اليسير على الحكومة؛ لأنها لن تستطيع تحمل نفقات بناء مدن جديدة وهي بالكاد تسعى لتصحيح هيكل الأجور وإيقاف العجز الآخذ في الزيادة يومًا بعد يوم. والأمر قد يختلف إذا أشركت الحكومة مواطنيها في تنفيذ مشروعات التنمية ومنحتهم الحرية الاقتصادية اللازمة لتحقيق ربح لهم من وراء هذه المشاريع.

شراكة القطاع العام بالخاص أصبحت شيئًا ضروريًا عند تنفيذ مشروعات البنية التحتية في أغلب الدول العظمى اقتصاديًا. فسواء أرادت الدولة أن تبني طريقًا جديدًا أو مجمعًا سكنيًا فإنها تلجأ إلى الأفراد والمؤسسات الاقتصادية الخاصة لمشاركتها، على أن يكون لها عائد من وراء هذه المشاركة. وهذا النظام فعال جدًا ويوفر عبء فرض ضرائب جديدة على المواطنين من أجل تحسين الخدمات العامة.

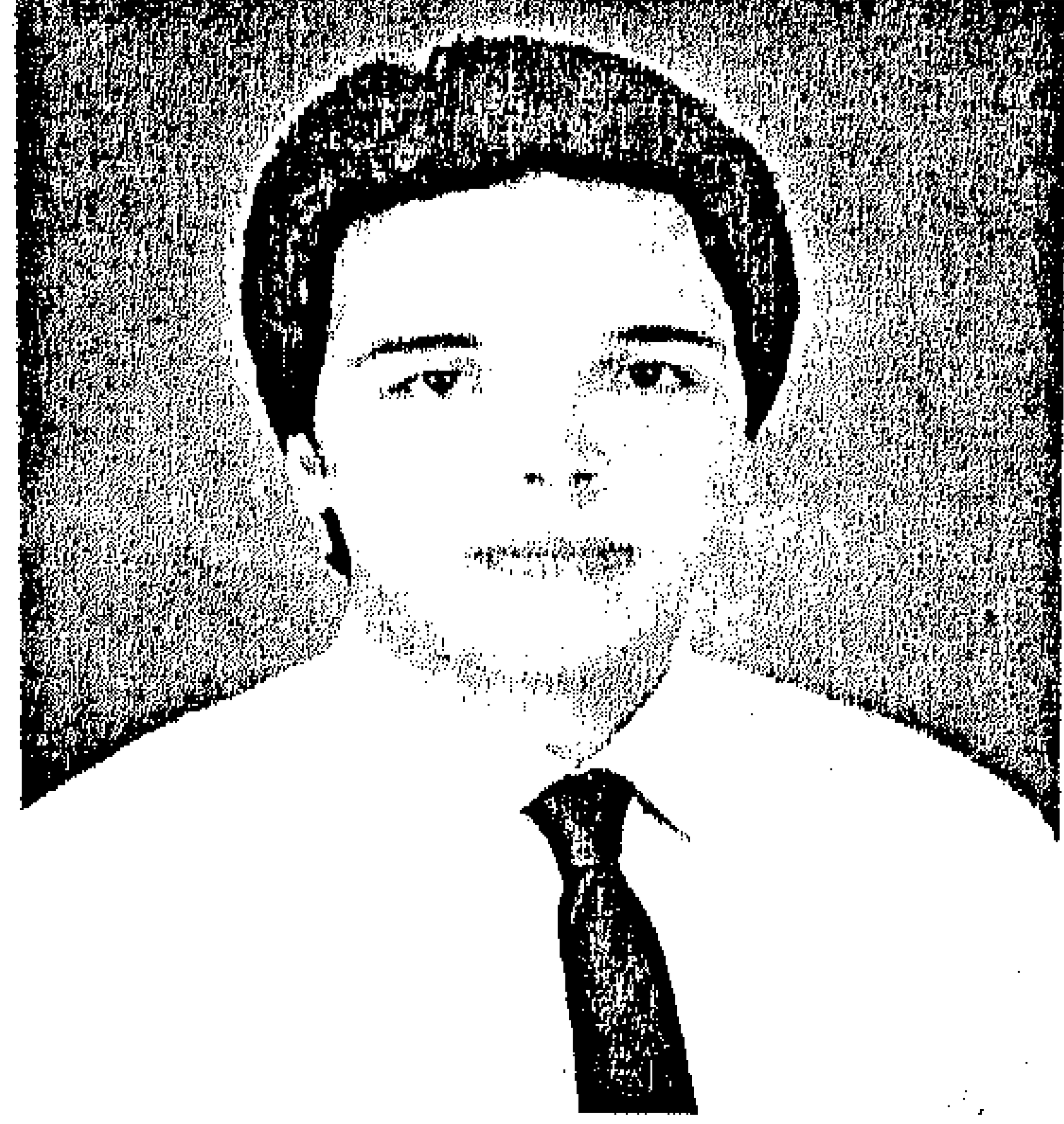
المهم هنا أن هذا النظام الاقتصادي لا يمكن أن يوجد إلا في دولة تسمح بوجود قطاع خاص قوي، عن طريق المنافسة الحرة. فالحرية الاقتصادية والمنافسة أمران متلازمان لخلق قطاع خاص مبتكر وقوي. وهذا ما تحتاجه مصر إن أرادت حقًا أن تغير الوجه البائس لاقتصادها وأن تحقق تنمية شاملة. وهو أيضًا الأنسب لدولة مثل مصر، أغلب سكانها من الشباب الراغب في أن يكون شريكًا للحكومة في بناء مصر الثورة.

كلمة أخيرة :

في النهاية، يجب على المصريين أن يختاروا نظامًا سياسيًّا يتوافق مع أهداف وقيم ثورة يناير ٢٠١١. نظامًا يحمي حريات وحقوق المواطنين في إطار دولة سيادة القانون. كذلك يجب على النظام أن يحمي حريات المواطنين في المجال الاقتصادي وأن يعطي الأفراد فرصة المشاركة في تنمية بلدهم. وأخيرًا يجب أن يفهم هذا النظام السياسي الديمقراطية بمعناها الشامل والتي قطعًا تعني أكثر من إقامة انتخابات حرة ونزيهة، بل تسعى أيضا إلى تمكين المواطنين من استخدام آليات الديمقراطية المباشرة لتصحيح أخطاء الحكام المنتخبين. هذا النظام السياسي لن نراه إلا.. لو أصبحت مصر ليبرالية.

مصر التي أريد.. والحل الليبرالي

إمام أحمد إمام



مواليد ١٩٨٩، حاصل على دبلوم "دراسات برلمانية" من قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة (٢٠١١ - ٢٠١٢). حاصل على درجة الليسانس من قسم الإعلام والصحافة بكلية الآداب بجامعة حلوان (٢٠١٠ - ٢٠١١). أعمل صحفياً في الشئون السياسية والأحزاب. اهوي الآداب والفنون وحضور الندوات الثقافية وكتابة الشعر.

تعاني الدول المتأخرة في ركب التطور والإنسانية- ومنها مصر- العديد من المشكلات على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فضلاً عن التشوهات الاجتماعية والثقافية، التي تشكل في مجملها سدًّا مانعًا يحول دون تحرر وانطلاق هذه الدول وتقدمها. وإنه لمن العبث- كما كان ولا يزال- محاولة عبور هذا السد المانع للتقدم، من خلال الإصرار على إجراء مجموعة إصلاحات ارتجالية، من حينٍ لآخر، تفتقد التنظيم والتخطيط، في ظل غياب رؤية شاملة لشكل الدولة وإدارتها، وعدم وجود غطاء فكري وفلسفي كلي يحدد حقوق المواطنين وواجباتهم، والعلاقات العديدة المتشابكة بين السلطة والمؤسسات والأفراد والمكونات المجتمعية من دين وثقافة وقيم وأعراف. فالاكتفاء باتخاذ خطوات إصلاحية بطيئة وعشوائية دون وجود نظام متكامل لإدارة الدولة والمجتمع، وتوجه عام واضح وثابت، لن يمنحنا أبدًا القدرة على كسر سور التخلف العتيق، المانع للتقدم، والانطلاق لبدء مرحلة البناء السليم لدولة ناهضة تلحق بقطار الحضارة الحديثة، ومجتمع أكثر وعياً وإدراكًا وتعايشاً، يمثل إضافة للأسرة الإنسانية وشريكًا إيجابيًا.

من هذا المنطلق، تبدو الأهمية الكبيرة للحديث عن الليبرالية، باعتبارها تجسد ذلك الغطاء الفكري وتلك الرؤية الشاملة لشكل الدولة والمجتمع والنظام المتكامل لإدارتهما، بحسب ما يرى كاتب هذه السطور، وكونها- أي الليبرالية- تمثل الحل الكلي للخروج من نفق الظلمات، وعبور أزماته التي تعاني منها الدول المتخلفة على كافة المستويات سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وإنسانيًّا. ولكن قبل الحديث عن الليبرالية شرحًا وتأصيلاً وتطورًا مازال لم يكتمل بعد، دعونا نتناول أولاً المشكلات التي نواجهها في مصر، لنتحدث ثانيًا عن جدوى الحل الليبرالي وأهميته:

- تتمثل المشكلة الرئيسية في غياب رؤية عامة محل توافق، لشكل الدولة والمجتمع، وكيفية إدارتهما، وحدود تدخل الدولة في حياة المواطنين وعلاقاتها بالقيم المجتمعية المختلفة، وفي مقدمتها الدين والأخلاق.

- تشوه منظومة القيم بالمجتمع، وانتشار أفكار تستند لمفاهيم رجعية دينيًّا أو ثقافيًّا، تتعارض وحقوق الإنسان والحداثة والتقدم الإنساني، إضافة لما حدث من فقدان القدرة على التعايش المشترك وقبول الآخر واحترامه؛ ما أدى لانقسام المجتمع وانزلاقه في دائرة استقطاب تتصاعد حدتها يوميًّا.

- ضعف النظام السياسي، وعشوائيته، وعدم قدرته على القيام بواجباته في ظل غياب قيم الحكم الرشيد، وفي مقدمتها: الديمقراطية الحقة، وتداول السلطة، والشفافية، والمحاسبة، والكفاءة، والمساواة، مع الاكتفاء بإطار شكلي أجوف فاقد للجوهر والمضمون.

- تدهور الوضع الاقتصادي، وغياب العدالة الاجتماعية في ظل عدم وضوح توجه محدد وكامل للدولة اقتصاديًّا يراعي حقوق الفقراء والمهمَّشين من ناحية، ومواكبة المنظومة الاقتصادية عالميًّا واجتذاب الاستثمار الخاص من ناحية أخرى.

- وجود حالة من العشوائية الدستورية والقانونية، تبدو منسجمة مع حالة التدهور على المستويين السياسي والاقتصادي، فضلاً عن تآكل مفهوم الدولة وسيادة القانون.

- تراجع دور وكفاءة مؤسسات الدولة وأجهزتها، وضعف النظام الإداري البيروقراطي وترهّله وإصابته بكم هائل من الجراثيم في ظل غياب الوقاية والرقابة والمحاسبة والشفافية.

في اعتقادي، أن تلك المشكلات الست تمثل معًا ذلك السور المانع للتقدم الذي أشرنا إليه في بداية الحديث. وإن نهوض البلد وتطوره ولحاقه بركب الحضارة، لن يتأتى إلا برؤية شاملة كاملة للتعامل مع تلك المحاور وتفكيك حائط المشكلات، كي تتمكن مصر من السير للأمام والتقدم.. والآن يكون السؤال المهم هو: ما هي الرؤية الشاملة القادرة على حل تلك المشكلات المتشابكة التي تضرب بجذورها في باطن الأرض المصرية، وما

الحلول والرؤى التي تطرحها لتشكل معًا نظامًا متكاملاً يدفع البلد للنهوض والرقي سياسيًا واقتصاديًا وإنسانيًا؟..

إن الليبرالية الكلية، في أصولها الثابتة وتطوراتها المستمرة، هي الحل المتكامل القادر على حماية الإنسان والحفاظ على حقوقه وحرياته غير ناقصة، وتنشئة مجتمع متماسك ومتعايش ومتعدد، وبناء دولة ناهضة وقوية وفاعلة في محيط الأسرة الإنسانية العالمية. فالليبرالية تمثل الغطاء الفلسفي والقيمي لإدارة المنظومة الثلاثية المكونة من الدولة والمجتمع والفرد بشكل حديث وناجح وفعال، وهنا مكمن الحاجة إليها، إضافة لما تقدمه الليبرالية من حلول عملية تفصيلية في سياقات السلطة والسياسة والاقتصاد والثقافة وحقوق الإنسان.

الليبرالية والفرد:

الفرد هو أساس الفكرة الليبرالية وجوهرها، من أجله يؤسس المجتمع وتتشكل الحكومة والسلطات وتوضع القوانين لحماية حقوقه الأصيلة التى يتمتع بها بصفته إنسانًا منتميًا للأسرة البشرية، أيًا كانت عقيدته أو عرقه أو نوعه أو لونه أو وضعه الاجتماعى. ولمّا كان الفرد هو محور الفلسفة الليبرالية، فإنه يتمتع بحقوق طبيعية أصيلة، لا تمنحها حكومة ولا تمنعها، إذ إنها لصيقة بماهيته البشرية، وهى على الترتيب: حق الإنسان في الحياة، والكرامة، والحرية، والمساواة، والعقيدة، والرأي والتعبير. ويشكل ما سبق الانطلاق الفلسفى والفكري لليبرالية، ومجتمعنا المصري أحوج ما يكون أولاً لترسيخ هذه الرؤية والإيمان بها والتوافق حولها، بحيث تكون مبادئ عليا للمجتمع وفلسفة غير قابلة للانتهاك أو الانتقاص، تحمى الجميع وتحافظ على حقوق الجميع.

التطبيق السياسي ونظام الحكم:

تحدثنا عن التأصيل الفكري لليبرالية، فماذا عن التطبيق العملى من الناحية السياسية؟.. نجد أن الليبرالية لم تحدد نظام حكم معينًا أو قالبًا صلبًا للسلطة لا يجب أن تخرج عنه، ولكنها اكتفت بإرساء مبادئ للحكم الرشيد تبدأ بوضع وثيقة تكفل الحقوق الطبيعية للإنسان، وتقسيم سلطات الدولة لمنع الانفراد بها، وإعلاء سيادة القانون والتأكيد على استقلال القضاء، ونزع أي صبغة تقديسية أو تمييزية عن الحكم والحاكم بدعوى امتلاك حق سماوي أو استنادًا للقوة أو المال، وتوفير نظم وآليات لتداول السلطة وتوسيع المشاركة السياسية لدى المواطنين والجماعات المختلفة ودعم التعددية السياسية، والنظر للشعب باعتباره صاحب السيادة والحق والإرادة العامة، وإعطاء الأغلبية حق الإدارة، مع عدم المساس بالمبادئ العامة والحقوق الأصيلة للجميع.

هذه كلها مجموعة من المبادئ التى تطرحها الليبرالية لبناء النظام السياسى للدولة، وهى فى معظمها غير متوفرة لدى بلدان العالم المتأخر، وتبدو كذلك غائبة عن بلدنا مصر، ما يشكل عقبة كبيرة أمام إحداث أي تقدم سياسى، والحل يبدأ بإصلاح النظام، بحيث يصبح حديثًا ليبراليًا مواكبًا لحركة العالم، ونستطيع أن نتحرك تحت هذا الغطاء السياسى الليبرالى لنختار النموذج الأكثر مناسبة لنا، من حيث الاتجاه نحو حكم برلماني أو رئاسي أو مختلط، كما تتجه معظم الدول في مراحل انتقالها الديمقراطي.

الحل الاقتصادي والليبرالية الاجتماعية:

لا سبيل اقتصادي لمصر الجديدة التى نحلم بها بعد ثورة ٢٥ يناير، إلا الاقتصاد الاجتماعى الحر، القادر على المواءمة بين حماية الفئات الفقيرة والمهمَّشة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبين مواكبة حركة الاقتصاد العالمى وتنشيط الاستثمار الخاص واقتصاديات الفرد، بحيث تراعي الدولة حقوق

الفقراء وتلعب دورًا لتوجيه الاقتصاد، وقد يتسع هذا الدور، لاسيما في القطاعات المتعلقة بالبنية التحتية للدولة، فضلاً عن دورها في وضع بيئة تشريعية عادلة ومراقبة حركة الأعمال وضبطها، وذلك دون أن تتراجع لعصور مضت حكمت فيها الدولة وملكت وأدارت، دون شراكة من الأفراد والمستثمرين أو استفادة من إيجابيات السوق الخاص وتنافسيته، ما أدى لانتهاء هذه التجارب بالفشل في نهاية المطاف.

ومن الجدير أن نشير هنا إلى أن الليبرالية في مفهومها الكلاسيكى الأول، تبنت الاقتصاد الخاص الأحادي مع تراجع وانكماش دور الدولة، منطلقة من فلسفة "أن الإنسان ولد حرًّا، والتملك أحد أشكال هذه الحرية، ولا يجوز للدولة سلب الإنسان هذا الحق بالتدخل في النسق الاقتصادي وإدارته أو تقييده". ولكن مع تطور الاستثمار والاقتصاد الدولى والعالمى في إطار هذا النسق، بيد أن هناك "إشكالية كبرى" تتمثل في إلحاق ضرر بالغ بالطبقات الفقيرة ودول العالم النامى، جاء الميلاد الثاني للفكر الاقتصادي الليبرالى بظهور "الليبرالية الاجتماعية" التى قيدت سياسات السوق الحر، وأعطت للدولة دورًا واسعًا في توجيه الاقتصاد، والرقابة، وضبط السوق، بل والتملك لبعض القطاعات، بما يحقق العدالة الاجتماعية ويحمى الطبقات الفقيرة وعدم تآكل الطبقة المتوسطة، وبهذا وقفت الليبرالية الاجتماعية في المنتصف بين اشتراكية الاقتصاد المركزي، ورأسمالية الاقتصاد الحر، بما يبعد عن جمود الأولى وترهل الدولة، وتوحش الثانية وتآكل الدولة.

نحو مجتمع التعددية والتعايش:

قلنا إن تشوه منظومة القيم وانتشار أفكار تتعارض وحقوق الإنسان وعدم وجود مرجعية توافقية جامعة واضحة، أدت لتفاقم انقسام المجتمع وفقدان قدرته على العيش المشترك، والليبرالية- بما تضمن من حقوق وحريات وخلق لمساحات التوافق الإنساني- هي الآمن لبناء مجتمع متعدد

ومتعايش ومتماسك، يقبل حرية الآخر ويبتعد عن الصدام والتناحر والاستقطاب السلبي، ما يلوذ إليه مجتمعنا المصري.

وتطرح الليبرالية منظومة من القيم الإنسانية العليا تمثل مساحة مشتركة بين الجميع، وتستند في أصلها إلى حقوق الإنسان الطبيعية الأولى.. أي أن الحل الليبرالى للمجتمع لا يفرض نسقًا اجتماعيًّا محددًا، ولا يتدخل في تشكيل البنية الأخلاقية الخاصة بالمجتمع أو الفرد، والنابعة من العقائد أو العادات أو المكتسب المجتمعى، ولكنه يقضى بحق كل إنسان في بناء تلك البنية الخاصة به، بما لا يتعارض مع حق الآخر في تشكيل بنيته الخاصة أيضًا، على أن يكون الجامع الأخلاقى المشترك هو منظومة القيم الإنسانية العليا النابعة من الضمير الإنساني: العدل، الصدق، التعاون، التعايش، الأمانة، المساواة، استعداء الظلم، نصرة الحق، الخير، الحب، إلى آخر ذلك من الكليات الأخلاقية التى لا يجب أن تغيب عن إنسان، وليست محل تعارض.

وليس لدى الليبرالية قالب أخلاقى مجتمعى مفصل يُعبَّأ فيه الأفراد جميعًا، ولا تسعى لذلك، وإلا وقعت فيما وقعت فيه بعض المذاهب والتصورات الدينية والمجتمعية الأخرى، لكنها تؤمن بالتنوع القائم على أساس تشاركى، يستند إلى القيم العليا للضمير الإنساني، وهو ليس حلاً للمجتمع المصري الذي يعانى كثيرًا فحسب، بل هذه الرؤية تعد الحل الآمن نحو عالم أفضل وأسرة إنسانية متماسكة.

إشكالية الدين والدولة.. والحل الليبرالي:

بداية يجدر التأكيد على أنه لا خصومة مطلقًا بين الليبرالية والأديان والمعتقدات، بل الأولى تحمى الثانية وتحصنها؛ بحيث لا يجور أصحاب معتقد على آخرين، انطلاقًا من التأصيل الليبرالى القائم على حرية العقيدة والتدين. ولكن ثمة تعارض ينشأ عندما يزعم البعض امتلاك صكوك سماوية

أو تأويلات دينية تحرم أو تحرّم على الآخرين، ممارسة حقوقهم الطبيعية الأصيلة، أو بعض تلك الحقوق، التى يتمتعون هم بها، وهنا تقف الليبرالية موقفًا صلبًا ليس ضد الدين، ولكن ضد هذه الفئة من المتدينين الذين يريدون تسيير الآخر وفق رؤاهم هم، وما يؤمنون به.

ولمّا كان الدينُ والتدين والاعتقاد، أيًا ما كان، حقًا أصيلاً تكفله، بل تحميه الليبرالية؛ شريطة عدم الجور على الحقوق الأصيلة للآخرين، فإن الدولة الحديثة يجب أن تتخذ نفس المقام الرفيع بتحييدها؛ بحيث تصبح ملكًا للجميع، وحاميةً للجميع، دون أن تنحاز لمعتقد على حساب آخر، فالدولة لا تتدين، في الوقت الذي يتدين فيه المجتمع، كل ٌ ُ كما شاء وآمن. وهذه النقطة تمثل أزمة كبيرة تعيشها مصر، وتعيشها أغلب الدول العربية والنامية، ولو استطعنا أن نجتازها وفق المفهوم الليبرالى لأزحنا جزءًا كبيرًا من حائط السد المانع للتقدم، والذي فصلناه في السطور الأولى، لأن قيام الدولة بهذا الدور، من شأنه أن يجعلها تجسيدًا لمساحة التوافق المشترك المستند للضمير الإنساني بين كافة أفراد المجتمع مهما اختلفت أديانهم أو مذاهبهم أو رؤاهم، ومن شأنه أيضًا أن يعزز القيم العليا في المجتمع من عدل ومساواة وحرية وتعايش، إضافة لتعزيز سيادة القانون وحيادية الدولة والاستغلال الأفضل لكل الطاقات الموجودة بالمجتمع.

أخيرًا، فإن الليبرالية اجتهادٌ إنساني، يتسم بالمرونة بحيث يقبل التعديل والتطوير، والانفتاح؛ بحيث يتكيف ويتعايش مع الطبائع المختلفة، والأصالة بحيث يستند إلى بداية النشوء الإنساني والحقوق الطبيعية، والديمومة بحيث يستمر ما استمرت الإنسانية والحياة. ومصر الليبرالية هى مصر التى حلمنا بها في ميدان التحرير أثناء الثمانية عشر يومًا الأولى بعد ٢٥ يناير، وهى أيضًا مصر التى ثارت فى ٣٠ يونيو لتصحيح مسار الثورة. مصر الجديدة التى مازلنا نتطلع إليها، التى يتمتع فيها المصريون، كل المصريين، بحقوقهم وحرياتهم دون تمييز، والتى تتمتع بنظام حكم ديمقراطي رشيد، واقتصاد قوي ونشط وفاعل، وعدالة اجتماعية تحمي

الفقراء والمهمشين وتعدل أوضاعهم، ومجتمع متعايش على أساس من المواطنة والمساواة، ودولة تؤدي دورها الرائد في المنطقة العربية وتعزز من وجودها العالمى كشريك فعال ومؤثر في المنظومة الإنسانية.. مصر لو ليبرالية.. مصر التي أريد.

الليبرالية كدواء ناجع للدولة المصرية

خالد محى الدين



من مواليد ١٩٨٢ بمحافظة القاهرة - تخرجت من كلية الحاسبات في عام ٢٠٠٧ من جامعة عين شمس. مدون وناشط سياسي شارك في تأسيس جبهة الشباب الليبرالي وحركة علمانيون وحركة مصريون من أجل انتخابات حرة ومجموعة من الحملات الأخرى التي عملت من أجل الحداثة والمعاصرة في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير وأعمل مستشار بمركز دراسات واحة الحرية.

فكرة نطرحها نحن وتُطرح علينا، ماذا لو كانت مصر ليبرالية؟ في بلد يقطن فيه أكثر من ٨٥ مليون شخص في مساحة لا تتجاوز ٢٠% من إجمالي مساحة البلاد، ومع وجود نسبة ٤٠% أمية، واستمرار تفشي الأمية بكل أنواعها، بعد أن كانت ٣٠% منذ العام ٢٠٠٠ وزادت نسبة الفقر لتصل نحو نصف عدد السكان تقريبًا، فنحن لدينا كتلة هائلة من البشر مدمرة اجتماعيًّا ونفسيًّا بسبب الفقر، وفكريًّا بسبب الجهل وأخطر هؤلاء هو الجهل الفكري الذي نتج عن التغيب الفكري، الذي حدث لهذه الكتلة الهائلة من البشر، بسبب عدم تلقيهم العلم أو المعرفة وسوء المناهج التعليمية، بالإضافة إلى التدهور الحاصل في الشخصية المصرية في جميع النواحي، كنتيجة مباشرة لضعف وانحراف كبير للمؤسسة التعليمية أدى لانتشار ثقافات مبنية تمامًا على الجهل العلمي، ومع انعدام تدريبات رفع الكفاءة التي تنتهج في أغلب الدول المتحضرة أصبحت الشخصية المصرية بصورة عامة لديها تدهور فكري وأخلاقي حاد نتيجة الإهمال الكبير في الإنسان المصري وعدم الاستثمار في تطويره ورفع قدراته، فأنشئت لديه شخصية غير موزونة وغير قادرة، وأصبحت منغلقة فكريًّا وعلميًّا وغير قادرة على دراسة القرارات قبل اتخاذها ويمكن التأثير فيها بسهولة، ونتيجة لذلك أصبحت الشخصية المصرية سهلة التجنيد وهدفًا سهلاً للجماعات المتطرفة التي تستغل الدين في الوصول للعقلية المنغلقة، ومع انتشار التيارات والأفكار المتطرفة والجماعات الجهادية التي تتبنى الفكر الظلامي القادم في معظمه من شيوخ وعمائم يتبنون المناهج والأفكار التي ظهرت من ثلاثة قرون، وبما لديهم من إمكانيات مادية كثيرة سهلت عليهم الانتشار، الحالة الواقعية في الدولة المصرية بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تؤشر إلى وجود مخاض تحت السطح، وأحيانًا يخترق السطح ليظهر بقوة مبينًا حاجة الشعب المصري لدولة ليبرالية تضع قيم الحرية والتسامح في المقام الأول. لذلك أقول إن الانعتاق من ثوب الرجعية هو المحطة الأولى التي تعدنا بالعيش الكريم باعتبار

إنسانيتنا أولاً وباعتبار مواطنتنا ثانياً، كما أن التحرر من الولاءات المذهبية هو العامل الحاسم في تحديد معنى الولاء للوطن، فالطائفية ليست وحدها مصدرًا لهذا التخلف الذي نعيش فيه بل انعدام الأمن أيضًا.

إن هدف الليبرالية هو تحفيز عناصر القوة والغيرة على سلامة الوطن وتعافيه واستمرار بقائه، وهذا من الليبرالية الديمقراطية تعبير عن الحب والإيمان، وهو بالنسبة لها مسؤولية تشعر بها تجاه من يُريد خداع الناس والعمل في الليل وتحت جنح الظلام، استغلالاً للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، فالليبرالية بمعناها الصحيح هي إنقاذ الشعب من هذا المستنقع الذي وقع فيه من غير أن يشعر، لأنها تقدم رؤيتها المختلفة لبناء المجتمع وبناء الثقافة وتفكيك كل عناصر الهدم والتخلف التي سادت نتيجة لغياب الوعي والتثقيف الصحيح، فهي إحياء لروح الأمة وتذكير بكل ما هو خير فيها وفي غيرها.

وسوف أستعرض من وجهة نظري لماذا الليبرالية وليس غيرها من الأفكار هي الملائمة لإصلاح الوضع في البلاد، الليبرالية هي التي تنادى بالعدالة الاجتماعية، وهي التي تنادى بإصلاح المجتمع من براثن الشر، بهدف صيانة الإنسان وحرياته وكرامته من الشمولية، وهي التي تنادى بخلق فرص عمل لجميع أفراد المجتمع، والرعاية الصحية، وهي التي تطالب بحرية الفكر وتحرره من الأفكار البالية، وهي التسامح بين أفراد المجتمع، وهي التي تضمن وتصون حقوق الأفراد في المجتمع.

إننا حين نقول إن سعادة المواطن هي المعيار الحقيقي لنجاح الوطن، فبذلك نعنى أنفسنا وحفظ كرامتنا وحرياتنا من الاستبداد والمعتدين، لأن المجتمعات الليبرالية هي التي تقدر قيمة الإنسان في الحياة، وهي التي تعطيه حرية الاعتقاد وحرية التعبير، وتعطيه حقوقه كاملة في المساواة بين أفراد المجتمع، وأمام القانون نجد أن الجميع سواسية أمام القضاء، الليبرالية هي الديمقراطية التي طالب بها شعبنا الثائر، وهي التحرر من الفساد،

وهي حماية الأفراد والأقليات من القهر والظلم الإنساني، هي حماية الفرد من الحكام المستبدين، إن الليبرالية حين تتحرك فهي تتحرك لدفع المجتمع للأمام حتى تكون حركتها تلبية لرغبات الافراد، ودائمًا الليبراليون يطالبون بتحرر المجتمع من القيود سواء في السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة.

إن الليبرالية لم تخرج عن نهج المجتمع الإنساني لأنها دومًا تطالب بحق الأفراد في حرية التعبير وحرية الاعتقاد والمشاركة الفاعلة في إدارة شؤون البلاد. وتطالب بسيادة الشعب وفرض إرادة الشعب واحترام مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وتطالب بأن تكون هذه السلطات خاضعة لسلطة القانون.

إننا كأفراد دائمًا ننادي بمساحة من الحرية، فالفرد يجب أن يتحرر من العقول الجامدة والتي احتلت أفكارنا عقودًا طويلة سيطرت على مفاهيم المجتمع ووضعته في بوتقة التخلف الفكري، والحرية المطلوبة لأفراد المجتمع تكفل له صيانة حقوقه من خفافيش الليل المظلم ولصوص الوطن، إن الليبرالية هي الشكل المطلوب والوجه السائد للديمقراطية المنشودة للمجتمعات التي تنشد حياة كريمة يسودها الوفاق والوئام بين أفراد المجتمع، ولا يمكن لليبرالية أن تنفصل عن التمثيل الحقيقي لأفراد الشعب عن طريق العمل النيابي، فهي كذلك تطالب بالدستور الذي يقلص من قبضة الدولة، لأن الدستور هو الذي سوف يحمي أفكار وحريات جميع المواطنين، ودائمًا تطالب الليبرالية باحترام حقوق وحريات أفراد المجتمع، وتناشد أفراد المجتمع على التسامح، والمطالبة بالحريات.

الليبرالية فلسفة سياسية واجتماعية متكاملة تأخذ من الفرد وحرياته الأساسية وحقوقه الطبيعية في الحياة والملكية منطلقاً لها. تستند في الأساس إلى استقرار حكم القانون، ومبدأ الفصل بين السلطات. كما ترى أن الإنسان يتمتع بحقوق، لا سبيل إلى نزعها عنه، وأنه قادر في مناخ من الحرية على تحديد مصالحه الخاصة وتحقيق ذاته اعتمادًا على مواهبه وقدراته.

تقوم الحكومة، في إطار الفكر الليبرالي، بأدوار محددة لا تتجاوزها تتمثل في الحفاظ على الأمن والنظام العام، وصيانة القانون وحماية الملكية الفردية، الحكومات ضرورة لازمة لحياة المجتمعات، ولكن الليبرالية لا تقبل الفكرة القائلة بأن الحكومات هي الأقدر على تحديد مصالح الفرد ورعايتها. وهي ترى دور الدولة لا غنى عنه وتسعى لتدعيمه، فقط في الحدود المرسومة له وبحيث لا يتجاوز هذه الحدود بأي حال.

فصل الشرائع الدينية عن الشرائع القانونية جزء لا يتجزأ من الفلسفة الليبرالية. ولا يمكن أن تنتعش الليبرالية سياسيًا أو اقتصاديًا إلا في مجتمع يتخذ من العلمانية منهجًا، ويرسم حدودًا فاصلة تمنع خلط الممارسة السياسية بالعقيدة الدينية. إن تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، وكذا تاريخ الشرق الأوسط الحديث والمعاصر لهما أبلغ أدلة على النتائج الكارثية التي يتسبب فيها مثل هذا الخلط.

الليبرالية ليست مجموعة من الشعارات العامة يرددها الجميع. ولكن المقصود بها تلك الرؤية للعالم ولمصر القائمة على ٣ أعمدة: دولة علمانية وطنية حديثة داخلها اقتصاد حر، وسياسة حرة، وفكر حر. على سبيل المثال بدلاً من أن يكون الشعار العام هو تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع، مطلوب تحقيق الرخاء والوفرة للجميع، ما يفرق الليبرالية عن غيرها هو اتجاه الحلم. حلم العدالة الاجتماعية ترجمته العملية والواقعية- المكررة ألف مرة في التاريخ- تأميم ودور مركزي للدولة وسيطرتها من جديد على رقاب المواطنين. حلم الرخاء والثروة نهايته اقتصاد خاص منظم وتنافسي يزدهر باستمرار ودولة أموالها تتزايد من الضرائب ومن ثم تستطيع تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية وليست متخيلة مثل التي نسمع عنها منذ ٧٠٠٠ عام ولم نرَها حتى الآن.

الاقتصاد الحر هو جزء لا يتجزأ من الفكر الليبرالي، ومقصد بديهي له، ولإيمانه التام بقدرة الفرد على تحديد مصالحه والعمل على تحقيقها. ولا

يستقيم الاقتصاد الحر إلا عن طريق إطلاق حرية الملكية وحرية العمل وحرية التجارة لكل الافراد. وإنه مع حرية التعبير، والتمثيل الديموقراطي فإن الاقتصاد الحر قادر على توجيه الموارد إلى أفضل استخداماتها، وتصحيح أي مظاهر فساد أو احتكار نابعة في الأصل من طبائع البشر.

أما البدائل الأخرى للاقتصاد الحر، فنحن نرى انعكاساتها السياسية والاجتماعية والثقافية بأعيننا: سلطوية، شمولية، تعذيب، احتقار للمواطن، اضطهاد للأقليات والضعفاء، فقر، فساد، تسييس للدين، تواكل، طموح محدود، تخلف علمي ومعرفي، نشوة بالانتصارات اللفظية فقط، براعة في الكلام والشعر وفشل في العمل، أبوية ذكورية، تصور غير علمي وغير واقعي وغير حقيقي للعالم، وهذه أشياء على سبيل المثال لا الحصر!

والحقيقة هي أن الفساد يحدث عندما تسيطر الدولة على الاقتصاد! جميع حوادث الفساد التي نسمع عنها تجد المشترك الوحيد بينها جميعًا هو وجود أحد مسؤولي الدولة أو موظفيها. الدولة التي تتداخل في إنتاج رغيف الخبز، وتوفير البنزين، وصناعة السكر والزيت والدقيق، والأجهزة الكهربائية والسلع المعمرة، بل والسينما والثقافة، فدائمًا هناك نتيجتان حتميتان: الفساد ينتشر، ولا يعود لديها وقت أو موارد للقيام بمهامها الأساسية. الأمن على سبيل المثال ليس وظيفة سهلة على الدولة كما يحلو للبعض أن يتصوريحتاج إلى موارد بشرية ذات تدريب راقٍ ومعقد. يحتاج إلى أنظمة كمبيوتر وتحليل معلومات باهظة الثمن. يحتاج إلى موارد مالية ضخمة للإنفاق على بنيته البشرية والمادية. الجيوش الحديثة مثلاً تحتاج إلى إمكانيات ومعرفة علمية وتكنولوجية متقدمة وأموال كثيرة للتحديث المستمر وتصنيع وشراء الأسلحة وتطوير مستوى البشر المعرفي والمعيشي. التخطيط للمدن، الطرق والنقل وما أصعبهما، البنية الأساسية كما تشاهدها في العالم «المتقدم» بكل تفصيلاتها وتعقيداتها، برامج الضمان الاجتماعي المحسوبة بدقة، بحيث تعين المواطنين على تجاوز فترات ركود الاقتصاد دون أن يستكينوا لكسل من تعيله الدولة بشكل غير مشروط. كل هذه الأشياء

التي تحلم بها في دولتك، ولا تشاهدها أو تسمع عنها إلا في دول «العالم الآخر» وراءها في الأساس دولة متفرغة لمهام الدولة. تحصل الضرائب من اقتصاد صلب يعمل بشفافية، وتنفقها في الأوجه الصحيحة التي تكفل استدامة النمو وتوفير الحقوق للمواطنين وإنتاج علاقة «سياسية» وليست أبوية بين المواطن والدولة.

تخيّل الديمقراطية والمساواة والحرية سيارة تسير على طريق وعر غير مستوٍ. ستفشل كل محاولات السير والوصول للهدف. ستنقلب السيارة مرة، وتصطدم بهضاب وتلال رملية مرات أخرى، وفى كل مرة سنعيد بناء السيارة بتكاليف بشرية ومادية ومعنوية ضخمة. الاقتصاد الحر يمهّد هذا الطريق. يجعله مستويًا صالحًا للسير فوقه دون عقبات منيعة كالتي نواجهها الآن في تأسيس الدولة الديمقراطية الحديثة.

هذه محاولة للنظر إلى الأمور بطريقة مختلفة، بعيدًا عن مسلمات الخطاب السياسي والاقتصادي السائد، لأنه لا مستقبل تحت الشمس لدولة يسيطر الإسلام السياسي على خيالها السياسي، ويسيطر اليسار الكلاسيكي على خيالها الاقتصادي.

الليبرالية المصرية: النظرية وإشكالية الهوية

ديانا أحمد فؤاد يوسف



مواليد ١٩٨٥، حاصلة على ليسانس حقوق انجليزي من كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية عام ٢٠٠٦ وحاصلة على درجة الماجستير في القانون الدولي والمقارن وقانون الاتحاد الأوروبي من جامعة إنديانا بولس بالولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٩. قمت بإعداد رسالة الماجستير عن قانون الملكية الفكرية المصري حيث قمت بعمل دراسة مقارنة بين التنظيم القانوني للعلامات التجارية في مصر طبقا لقانون الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ والتنظيم القانوني للعلامات التجارية في القانون الأمريكي والمعروف ب (Lanham Act) وذلك تحت مظلة القانون الدولي. لي مقال منشور بكتاب معنون "أنا ليه ليبرالي" وهو أحد الكتب التي تنتمي لسلسلة مطبوعات ليبرالية والذي تم نشره من قبل مؤسسة فريدريش ناومان عام ٢٠٠٩. أعمل بالمحاماة منذ ما يقرب من سبع سنوات حيث اشغل حاليا درجة Associate Lawyer بأحد المكاتب الدولية العريقة في مصر. أمين لجنة المرأة بإتحاد المحامين الليبراليين سابقًا. عضو بنقابة المحامين المصرية Egyptian Bar Association. أحب القراءة والكتابة والسفر.

لا أنكر أنني توقفت كثيرًا أمام موضوع هذا المقال؛ حيث إنه في ظاهره السهولة وباطنه الصعوبة أو أنه يعطي انطباعًا عند قراءته للوهلة الأولى أنه يمكن بسهولة تناوله والحديث عن تفاصيله وتناول معطياته.

أعلم جيدًا أن الحديث عن تحول مصر لدولة ليبرالية تمامًا قد عاد للظهور بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والتي أسقطت حكم الفاشية العسكرية المتمثلة في النظام السياسي الذي يقف على قمته الرئيس محمد حسني مبارك، المحسوب على المؤسسة العسكرية كأحد أبنائها، وأنه قد زاد في الفترة الأخيرة وخصوصًا بعد اندلاع ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ المجيدة والتي توجت حالة الرفض الشعبي لحكم الكهنوت الديني للدولة المصرية.

وأعلم أن معظم معتنقي الفكر الليبرالي في مصر يعتقدون وباقتدار أن الخطوة الطبيعية بعد سقوط الحكم العسكري وحكم الكهنوت الديني هي اعتناق مصر للفكر الليبرالي بجميع آلياته، سواء فى المجال السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعي وأن الأرضية ممهدة تمامًا الآن لليبرالية كبديل للفاشية العسكرية وللفاشية الدينية.

كذلك فأنا أعلم أن هذه الفكرة سليمة "نظريًّا" بل إنها منطقية أيضًا إلى حد كبير. السؤال الآن: هل تحول مصر لدولة ليبرالية بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ هو مسألة حتمية لا مناص منها وأنها تمثل الخيار المنطقى أمام الشعب المصري، بعد أن أعلن فى مناسبتين مختلفتين رفضه للحكم الديكتاتوري على اختلاف صوره وآلياته؟

عندما وصلت فى تفكيري لهذه النقطة أدركت أنني قد وضعت يدي على بداية الخيط لموضوع هذا المقال.

المتأمل في الشأن المصري خصوصًا بعد أحداث ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو٢٠١٣ سيعتقد لأول وهلة أن هاتين الثورتين قد قامتا أساسًا للمطالبة بإسقاط نظم حكم ديكتاتورية تعمل على إهانة الإنسان المصري وتقزيم قيمته وتحويله لقربان لأولي الأمر وأصحاب المصالح، وفي نفس

الوقت سيعتقد أيضًا أنهما قد قامتا للمطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية في دولة لا يمكن اتهامها بفقر الموارد الطبيعية أو البشرية، وعلى الرغم من ذلك يعيش نصف أبنائها تحت خط الفقر.

هذا هو ما يمكن تسميته ظاهر الثورة المصرية أو ما عملت هذه الثورة على عرضه أمام العالم كله، وهو صحيح إلى حد بعيد. إلا أنه يوجد أيضًا ما يمكن أن نسميه "روح الثورات"، وهو السبب الخفي الذي يدفع شعبًا معينًا في مرحلة تاريخية معينة إلى الثورة والتعبير عن نفسه في صورة الرفض التام لنظامه الحاكم.

وإذا ما بحثنا في عمق الثورة المصرية وتطلعنا إلى روح هذه الثورة أو السبب الخفي لاندلاعها في هذا الوقت فسنجد أن اندلاع الثورة المصرية لا يمكن فصله عن الظرف التاريخي أو عن التوقيت الزمني أو عن المحيط الدولي.

وإذا ما قمنا بعملية تحليل بسيطة ومنطقية لكل هذه العناصر سنجد أن هناك أسبابًا هي جد قوية وخطيرة تقف كباعث وراء اندلاع الثورة المصرية في هذا التوقيت، فالمؤكد أن الشعب المصري لا يبحث فقط عن حريته التي سلبتها إياه نظم حكم فاشية تتخيل أنها تعلو على الإنسان وأنها قد جاءت لاستعباده وليس لخدمته، وإنما يبحث عن ذاته أو ما يمكن القول "هويته".

نعم، ثورة ٢٥ يناير قد مثلت الصرخة التي اندلعت من الكيان الجمعي للشعب المصري للإعلان عن الهوية المصرية ولإعادة إحياء الدور المصري في عالم قد نسي أو تناسى وجود دولة اسمها مصر.

لقد أدرك الشعب المصري بعد حوالي أكثر من ستين عامًا من الحكم العسكري أنه قد فقد الكثير من الأشياء أولها هويته.

وهل يؤمن أصلاً بفكرة القومية العربية بعد سقوط المشروع الناصري بعد الهزيمة المخزية في يونيو ١٩٦٧؟ وما هو الوضع العالمي للإنسان المصري أي أنه كيف يتم تقييمه على المستوى العالمي؟

هل حقًّا يحب بلاده ويشعر بالانتماء لها أم أن تلك مسألة مشكوك فيها بعد تحول الدولة المصرية لمصدر ألم ومعاناة لأبنائها من المصريين، على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية وتصنيفهم الاقتصادي؟ وهل الانتماء الديني سوف يمثل بديلاً منطقيًّا عن الانتماء الجغرافي لدولة الموطن والمنشأ؟

كل هذه الأمور بدأت تتراءى أمام المخيلة المصرية وأصبحت جزءًا من تمهيد منطقي لثورة حتمية.

وربما لا يتضح هذا الأمر في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي كان عنوانها "عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية" بصورة كبيرة، إلا أنه يتضح وبشدة في ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣. فالشعب المصري لم يخرج ليعترض فقط على السياسات شديدة السذاجة في إدارة دولة بحجم مصر والتي أدت بمصر إلى أزمة حقيقية، وذلك على مستوى أبسط ضرورات الحياة الإنسانية، ولكن ليطلق صرخة احتجاج على محاولات النظام الحاكم، المكون في معظمه من فصيل سياسي معين "الإخوان المسلمين"، الذي سلب الهوية المصرية بصورة إجرامية، وذلك من نواحٍ عديدة لا يسعنا الحديث الآن للتطرق إليها.

إذن فالشعب المصري الآن يسعى للإعلان عن هويته وللإعلاء من شأنها وللبحث عن عناصرها، وربما إعادة خلقها، والسؤال الآن هو: ما دور الفكر الليبرالي في الشارع المصري الآن في ظل محاولة الشعب المصري الحفاظ على الهوية المصرية وفي ظل بحثه الدؤوب عن عناصر هذه الهوية؟

لا يسعني إلا أن أقول الآن إن من أهم منجزات الإسلام السياسي فى الشارع المصري وفي ذات الوقت واحدة من أهم كوارثه، تحويل الفكر الليبرالي إلى أيديولوجية، وذلك لخلق أرضية للصراع بينهما على الأرض المصرية، وهو يعلم مسبقًا أنه أقدر على الفوز في هذا الصراع، ورغم سقوط الإسلام السياسي وممثليه سقوطًا مدويًّا بعد اندلاع ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ إلا أن مفهوم الليبرالية كأيديولوجية مقابلة للأيديولوجية الإسلامية قد ظل موجودًا في الفكر المصري وفي الشارع المصري وفي العقلية المصرية.

الآن وقبل أن نبدأ الإجابة عن السؤال "لو مصر ليبرالية؟" يجب أن نسأل سؤالاً آخر، وهو: كيف سيتعامل الشعب المصري مع الفكر الليبرالي في الفترة القادمة؟ وهو الأمر الذي سيقودنا إلى معرفة هل هناك إمكانية لتطبيق آليات الفكر الليبرالي على الأرض المصرية أو بصورة أخرى هل الأرضية ممهدة الآن لتطبيق الفكر الليبرالي في مصر؟

والإجابة أنه كما ذكرت عاليه فالليبرالية قد تحولت لأيديولوجية في الفكر والوجدان المصري، وربما في العقلية المصرية، وهو ما سيضع الفكر الليبرالي في حالة مواجهة شبه دائمة مع الإسلام السياسي فى مصر.

وحيث إن ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ قد نجحت وباقتدار في إسقاط الإسلام السياسي في مصر، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة صعود الليبرالية كبديل لفكرة الحكم الديني الإسلامي، فرغم أن الإسلام السياسي قد سقط إلا أن البذور التي بذرها في الشارع المصري من كراهية الليبرالية وأحيانًا النفور منها مازالت باقية في المجتمع المصري باعتبارها دعوة للانحلال والتحرر الأخلاقي والبعد عن التعاليم الأخلاقية للدين الإسلامي.

وفي الوقت نفسه، فالشعب المصري في خلال رحلته المقدسة للإعلان عن هويته والبحث عن عناصرها قد اتخذ قرارًا جمعيًّا في ثوراته المجيدة بإسقاط جميع الأيديولوجيات وكل الأفكار التي يشعر في داخله أنها تمثل أفكارًا دخيلة على ثقافته القومية الأصيلة، وهو في ذلك لم يفرّق بين الفكر الديني أو الفكر الليبرالي، فكراهيته للفكر الديني تعادلها كراهيته للفكر الليبرالي أو أي فكر آخر لا يمكن وصفه بـ"المصري". ولا يسعنا أن نغفل في معرض هذا الحديث أن ثورة الشعب المصري على الأيديولوجيات قد نتجت عنها ثورة أخرى وحالة رفض حتمية لنخبه "النخب المصرية"، والتي يشعر من داخله أنها لا تمثله ولا تعبر عنه وأنها تعتنق أفكارًا أجنبية، لا تخدمه أو تراعي فكره أو مصالحه، وإنما تعمل على خدمة مصالحها الشخصية، حيث إنها تمثل قوميات وانتماءات مختلفة عن قومته أو عن انتمائه المصري الأصيل.

إلا أن المذهل أن رفض الشعب المصري لليبرالية "كأيديولوجية" يشعر أنها تمثل فكرًا أجنبيًا على ثقافته القومية لا يعنى بالضرورة رفضه لأبجديات الفكر الليبرالي ومعطياته ومقوماته، بل إنه يسعى في باطنه للحصول على مجتمع ذي سمات ليبرالية، يخضع لتصوره الثقافي الخاص، وذلك عوضًا عن الحكم الفاشي الذى عانى منه على اختلاف صوره منذ ما يقرب من ستين عامًا وحتى اندلاع ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

إذن نستطيع القول إن الأرضية ممهدة في المجتمع المصري الآن لتطبيق معطيات الفكر الليبرالي وسماته كنوع من التطور الطبيعي لمجتمع عانى من الفاشية لعقود عديدة، وثار عليها، ويرغب في تنسم عبير الحرية.

نعم، فالمجتمع المصري الآن يرغب في الديمقراطية وتداول السلطة وحرية التعبير عن الرأي وفي احترام حقوق الإنسان، وكل معطيات الفكر الليبرالي بدون أن يدعو ذلك بالليبرالية. نستطيع القول إن الشعب المصري بعد قيامه بثوراته المجيدة قد قام بخلق مفهوم داخلي وتصور خاص عن طبيعة الدولة المصرية في الفترة التي أعقبت قيامه بثوراته، أي أنه قد قام برسم ملامح وطنه بصورة تؤدي إلى التطبيق التام لجميع آليات الفكر الليبرالي، ولكن بدون أن يدعو ذلك الفكر بالليبرالية وهي مفارقة غريبة من نوعها، تدلل على درجة اعتزاز هذا الشعب العظيم بفكره القومي وحرصه عليه.

وحيث إننا نريد خلق مسمى منطقي للحالة المصرية العجيبة والتي تتمثل في رفض المسمى وتطبيق معطياته، فمن الممكن أن ندعو هذه الحالة بـ"الليبرالية المصرية" وهي عبارة عن الفكر الليبرالي الحامل للبصمة المصرية المميزة.

هنا فقط أستطيع أن أتطرق إلى السؤال الذي تمثل إجابته الغرض من هذا المقال؛ وهو: لو مصر ليبرالية مع تغيير السؤال إلى "لو الليبرالية مصرية؟" وهو ما سيقودنا لنفس المعنى في النهاية.

أستطيع القول إن الشعب المصري الآن في حالة استعداد شبه كامل وتشوق لتطبيق آليات الفكر الليبرالي، إلا أنه فكر نابع من احتياجاته، مندمج في قوميته ومتوافق مع فكره وتاريخه.

في الفترة القادمة سيسعى الشعب المصري إلى تطبيق الديمقراطية بجميع آلياتها، وسيسعى لها سعيًا حثيثًا، وسيحرص كل الحرص على ممارسة حقوقه السياسية، وأهمها حقه الانتخابي وضرورة احترام إرادته السياسية والمتمثلة في حقه في اختيار حاكمه.

لن يصبر الشعب المصري في الفترة القادمة ولن يتسامح مع أي محاولة لسلبه ما استطاع الحصول عليه، دافعًا ثمنًا غاليًا من دماء أبنائه، فلن يتقبل أي محاولة للعودة لأي حكم ديكتاتوري؛ سواء ديكتاتورية عسكرية أو دينية، وسوف يكون رد فعله فى منتهى العنف.

سوف يحرص الشعب المصري على التعبير عن آرائه وتصوراته عن مستقبل وطنه في أي مناسبة وأي مكان بدون خوف ولا تردد.

سوف يمارس الشعب المصري الليبرالية على المستوى الاجتماعي، ولكن انطلاقًا من مفهوم مصري بحت يسعى للحرية في نطاق الثقافة القومية وتحت مظلة الأديان السماوية المعترف بها في مصر.

وعليه فالفترة القادمة من الممكن أن تشهد ميلاً أكبر لحرية التعبير عن الرأي واحترامًا زائدًا لحقوق الإنسان، إلا أنه لن يترتب عليه الكثير من التطور فيما يتعلق بمجالات كحقوق الطفل والمرأة والتي تحكمها في الأساس مبادئ الشريعة الإسلامية، إلا بالمزيد من النضال داخل المجتمع المصري فيما يتعلق بطبيعة هذه الحقوق وكيفية الحفاظ على ما تم اكتسابه منها وتطويرها وتنميتها.

أيضًا فسوف تظهر دعوات شديدة القوة لاحترام حقوق الأقليات، سواء الدينية أو العرقية كجزء من المنظومة الليبرالية المصرية، إلا أنها سوف

تواجه بإرهاصات وبقايا من الفكر الديني المتعصب، الذي مازالت بقاياه عالقة في العقلية المصرية؛ لذا فهذه المسألة تحتاج للمزيد والمزيد من العمل الجاد للحصول على حقوق للأقليات مكافئة تمامًا لحقوق كتلة السكان الرئيسية الغالبة في مصر.

أيضًا، سوف تصبح الشرطة في مصر شديدة الحرص في الفترة القادمة فيما يتعلق بتعاملاتها مع أفراد الشعب، وخصوصًا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، حتى لا تعود مرة أخرى إلى مواجهات مباشرة مع الشعب المصري فيما يتعلق بحقوقه البشرية، التي لن يتنازل عنها أبدًا مرة أخرى، حتى لو تم قتله ألف مرة.

ما أريد قوله هو أن رفض الشعب المصري لليبرالية كأيديولوجية ورغبته في صنع الفكر الليبرالي الخاص به والمستمد من طبيعته الخاصة، سوف يعطل تطبيق بعض آليات هذا الفكر والمتعارف عليها في أدبيات الفكر الليبرالي، وهو الأمر الذي يستدعي المزيد من العمل الجاد الدؤوب في الفترة القادمة للحصول على المزيد من مميزات هذا الفكر وتطبيقه على الواقع المصري دون الإخلال بالصبغة المصرية التي اختار الشعب المصري صبغ هذا الفكر بها، حتى يستطيع التعامل معه بما لا يخل بالمقومات الأساسية للفكر القومي المصري.

الليبرالية ضرورة وطنية

رامي محمد عباس دسوقي



مواليد ١٩٧٩، خريج كلية الإعلام - جامعة القاهرة. أعمل مدير شركة سياحة. قاص وروائي وباحث وصدر لي: أريج الجذور (رواية) عن دار "ليليت" ٢٠١٢، وخيانات مجانية (مجموعة قصصية) عن دار السفير ٢٠١٣.

إن الإيمان بأطروحة فكرية معينة، قد لا يُفسَّر على ضوء أسباب يمكن التدليل عليها من داخل الأطروحة نفسها، بل من خلال منظومة السمات الشخصية والاتجاهات التي تشكل شكل رؤيتنا للعالم وأسلوب الحل لأزمته، وخصوصًا أنني دائمًا ما كنتُ أواجه هذا السؤال.. لِمَ أنت ليبرالي؟

وكنت أجيب- عادة: إننا جيل ظلمته ظروفه، والتي لم تكُن من صنعه، ومُنع من أن يبذل مجهودًا متواضعًا؛ كي يحُوْل دون الشعور الطاعن بالأزمة.

كنت أستشعر سقوط الممثلين من فوق خشبة مسرح انصرف عنه رواده، فلم يعُد يجدي الارتجال، ولا الخروج المدروس على النص، ولا حتى تغيير العرض، بعرض آخر من شأنه أن يجذب الجمهور مجددًا. وهذا كان المُحرِّض لجيلي كاملاً، دون التورط في إنتاج حكم قيم قد يفسره البعض عنصرية ما لذلك الحل.

كنا نعاني أزمة مصطلح ولاشك، فبعد التحرر من التاج البريطاني، وعُرف الديك الفرنسي، اللذين غطَّيا الحقبة الاستعمارية بكاملها، هل تحررنا فعلاً؟

بعد تبني البدايات الناصرية للإرهاصة الاشتراكية، بعد ثورة قيل إنها جاءت لتقضي على الإقطاع، وتطرف رأس المال المستغل.. هل كنا اشتراكيين يقيناً؟ حتى ما قبل يوليو، قيل إن مصر كانت أكثر ليبرالية من بعد يوليو.. فمن المسئول إذن عن هذه السمعة السيئة التي ربطت ليبرالية هذا العصر بالإقطاع الشره؟

طالعنا أن اليسار المصري عندما فتح السادات الباب مجددًا للحياة السياسية، وتأسيس الأحزاب صِيغت له خصومة ما مع الراديكالية المحافظة، التي مثلها وقتها- وإلى الآن- تيارات الإسلام السياسي. فهل اليسار أو الراديكاليون قاموا بتأصيل المشروع الذي يمثلهم، ولاسيما بعد هذه السنوات الممتدة من الجمود؟

اليقين أننا لم نتحرر، ورضخنا لسطوة استبداد غير مسبوق، أو ما كنت أصفه أحيانًا بالاستعمار الوطني، الذي تأسس بصولجان الديكتاتورية العسكرية، في جمهوريات هي ممالك أو تكاد، في إطار مسلسل عبثي، قضى

على كل ملامح الحرية إن وجدت فيما قبل الاستقلال. وأسس لديمقراطية مشوهة، لا تحمل سوى اسمها.

لا أستطيع بأي حال تفسير ذلك الفصام الغريب الذي عشنا فيه على ضفاف حالة اشتراكية، لكن، لن أقول تم تشويهها، وإنما لم تكن ناضجة إلى حد كبير، بل، ورغم ميل أحرار يوليو بقوانين التأميم والإصلاح الزراعي إلى التَّماس الفاعل-ربما- مع المفكرة الاشتراكية، بيد أنها لم تكن سوى لكسب تعاطف الجماهير مع الأحرار، الذين ما كان لهم أن يؤصلوا الاشتراكية لمنتهاها، وإلا فبِمَ نفسر اعتقالات الحقبة الناصرية المستمرة، والتي مورست بحق الاشتراكيين على اختلاف توجهاتهم؟

لا أدعي النجابة إذا قلت إن اليسار المصري لم يكن ضدًّا للراديكاليات المحافظة، التي مثَّلها الإسلام السياسي، وخصوصًا أن فعل التأصيل للمنتج النظري للأفكار، ومحاولة تطبيقها على الواقع المصري في كلا المعسكرين، قد توقفا توقفًا قهريًّا، واستمر التوقف تحت داعى عدم الثقة، أو اليأس العارم من قابلية الناس للتغيير، الأمر الذي أدى بدوره لاعتبار الأيديولوجية الفكرية وكأنها من قبيل الوجاهة الاجتماعية، وتحول الإسلام السياسي- وعلى رأسه جماعة الإخوان- إلى لوبي يضغط متى سُمح له، أو ينسحب متى كانت أمواج الاستبداد عاتية، ولا يقدر على الصمود أمامها.

الغريب الذي كان يطل من المشهد حيال النظرة المتأنية لتفاصيله أن اليسار إجمالاً، والذي كان معنيًّا بحكم طبيعته وجوهره بالمهمَّشين، والعدالة الاجتماعية وحقوق العمال، والتواجد الفاعل في النقابات المهنية والعمالية، لم يعُد بذات الفاعلية، معظم رموزه، تحت داعى اليأس والجمود المعرفي والمجتمعي، والتراجع الحاد للحريات، إما انسحبوا من المشهد، أو تماهوا مع خطاب السلطة، التي اختصرت كل أشكال العداء صوب كل ما يمنع الاستبداد من فاعليته. ولم يؤصِّلوا مشروعهم الفكري للعودة مجددًا للجماهير، هدفهم الرئيس والأهم.

كانت الليبرالية آخر ما يمكن الرهان عليه، ولاسيما في السنوات العشر الأخيرة التي سبقت ثورة يناير، بل كانت رموز هذا التيار هي الوحيدة- التي رغم قتامة الصورة- مازالت تؤمن أن هذا الشعب قادر على الثورة أو الانتفاض، ولاسيما بعد أن ضغط النظام بصولجان الأمن والطوارئ، والتباين الرهيب في مستويات الدخول، وانسحاق مفهوم العدالة الاجتماعية، وملف التوريث، الذي كان يقض مضاجع الجميع بلا استثناء، ولاسيما أن بدخول الابن إلى مسرح أبيه وحظيرة حزبه، ربما تحركت الأمور من السيئ إلى الأسوأ.

ليست مبالغة أو شيفونية وإنما كنت ألتمس في هذا الوقت إحساسًا بدا لي متطرفًا يدعوني للشك في الجميع، عدا أن الجهود الليبرالية المتناثرة كانت تستفز النظام العتيد وربما تضايقه. كان ضروريًا وقتها أن نجد من يسعى لتأصيل الحل الليبرالي، لا في حالة تجاوز للمفكرات الأيديولوجية الأخرى، التي إما ثبت جمودها أو تراجعها، وإنما لصياغة حل أكثر شمولية، يحقق ما من شأنه صياغة هذا البذخ من التشظي، في إطار جامع لإدارة مرحلة من أصعب مراحل الوطن.

كانت إشكالية الحرية كمنطلق رئيس للحل الليبرالي مخيفة حال عرضها على الناس في المقاهي، وتجمعات حتى المثقفين. تؤسس لدى الناس الشعور بأن هدف الليبرالية النهائي أن تؤسس للامرجعية، أو هدم الأطر الجامعة للمنظومة الأخلاقية، انتهاءً إلى مخاصمة الدين نفسه.

إن التنظير الاجتماعي للأخلاق لا يمكن أن ينفلت من مقولات النسبية، ربما حرصت الفلسفة على صياغتها في إطار يمتاز بالكلية والثبات، لكن اختلاف الناس على مفهوم الفضيلة في المجتمعات المركبة، لا يعني بأي حال زوالها، لذا فإن الحرية لا تعني التمرد على الأطر الأخلاقية، بقدر ما تصون وتحمي حرية الآخرين؛ كي يكونوا مدينين لنا باحترام حرياتنا، في إطار جدلي يجعل من المجتمع مصدر الأخلاق ومعيارها في آن. ولما كان المجتمع المصري على زعمي يحمل من بذور التوجه الليبرالي ما يمكن التدليل عليه

بسهولة، فإن مخافة الشطط أو الفوضى قد تبدو بلا معنى، لا لشيء، لكن تضافر الحريات الفردية، حال صيانة قانون يضمن ويصون الحريات، من شأنه أن يعوق أي محاولة تتسم بالتجاوز على الحد الأدنى من الانضباط الأخلاقي الذي ارتضاه الضمير الجمعي اتفاقًا في وقت ما.

إن الحل الليبرالي لا يسعى بأي حال لمخاصمة الدين، ومن السذاجة بمكان أن يكون ذلك هدفه. لكن من العدل أن نعترف، ولاسيما بعد أن أُغلِق باب الاجتهاد والتأصيل، بأن أزمة الليبرالية مع الدين ليست في صوب متون مقدسة، أو هوامش مُفسِّرة يجوز العودة لها بقصد مراجعتها، بل يمكن القول اختصارًا: إن الحل الليبرالي يريد مخلصًا إجابة وافية وحاسمة وقاطعة.. كيف يمكن ربط الإسلام بمقولات الحداثة؟ ولاسيما أن أزمة المثقف العربي إجمالاً، أن الحضارة يصوغها غيره، الإرهاصات المفارقة والمختلفة تأتيه غالبًا من البعيد، والأشد قسوة في هذا التفسير أن صانع الحضارة لم يشِر من قريب أو بعيد لعلاقة الإنجاز بالأطر الدينية والأحكام القيمية.

إن الحل الليبرالي لا يبتغي بشكل قطعي تجاوز الدين، وإنما يعطي الفسحة الكافية من الوقت؛ كي يعاد تشكيل الهامش وعصْرَنته، كي يكون متسقًا مع زمنه، وساعتها سيعود الدين إلى جوهره كحقيقة ليبرالية في الأساس، تحرر المجتمع من الجمود، والأفكار من تكلسها.

سيقول قائل: إن مبدأ القطيعة الحادة مع الماضي مكون حداثي. قطيعة قد تنسحب على كل مفردات الماضي. لاشك أن في ذلك خلطًا غير دقيق، ومأزقًا إشكاليًا يصوغه خصوم الحل. فكيف الخروج من ذاك المأزق؟

لاشك أن الليبرالية كأطروحة فكرية قد لا تؤيد- كمرادف للحداثة- القطيعة الحاسمة لكل ما تمخض عنه التراث، بيد أن الأزمة التي تواجه الحل في زعمي، لا تتمثل وحسب في القطيعة مع الماضي-إن حدثت- بقدر ما هي قطيعة يؤسس لها انفصال واعٍ عن الحاضر ومستجداته، وليس

الماضي وحده. فمستويات التعليم المتدني، والأمية الثقافية الشاملة هي التي تقف كحجر عثر في سبيل إنجاز ذاك الحل.

إن الحداثة كهدف قد لا تأتي من مجرد هبوط اضطراري للمفكرة الليبرالية على المعنيين بالحل الذي تقدمه، وإنما يتطلب ذلك حالة من الجدل، تبدأ من تمهيد التربة، صعودًا إلى تجديد، وتطوير الآليات التي تتسق مع الظروف الآنية، وما يصادفها من معوقات، لأن الصورة العامة التي يُطرح من خلالها الحل تبدو للعوام نخبوية إلى درجة، حيث يتحرك الحل في يقين المُنظّرين له، دون أن يتماس مع الجماهير المعنية به بشكل فاعل.

إذن فالتأسيس المعكوس للحل الليبرالي لا يستهدف القطيعة الحادة مع الماضي وتراث الأمة المعرفي، وإنما محاكمة الماضي برمته، ننسف كل من لا يستحق أن يكلم هذه اللحظة، ونبقي فقط على الأشياء التي من شأنها إنجاح الحل في الراهن المعاش، وهذا يتطلب جهدًا كبيرًا قد آن أوانه، حيث يبدأ الحل بهبوط مفرداته من علياء النخب إلى القاعدة الجماهيرية الأكبر، ومن ثم الصعود إلى إنجاز ما يحقق الحداثة للمجتمع في معناها الشامل، كهدف للحل الليبرالي نفسه.

ربما دفعت الناس الثمن باهظًا من وراء مفهوم الدولة الأم، الملزمة دومًا باحتضان كل أولادها، كواحدة من ثمار التعاطي الاشتراكي، ولاسيما في الأنظمة الشمولية، بل إن الجهاز الوظيفي للدولة، وخصوصًا في مصر، كان ومازال عبئًا على الناس والدولة نفسها في آن. لذا من الضروري بمكان أن نؤسس في يقين العوام أن ما ننشده من الدولة، أو للدقة ما نريد صياغته من معنى الدولة، أن تكون ملزمة بتهيئة المناخ الصالح للفاعلية الاقتصادية والنشاطات الفردية المختلفة، طبقًا لطبيعة الأسواق المفتوحة، والاقتصاد الحر.. الدولة لا تنافس بقدر ما تراقب. فلاشك قد تظهر بين الحين والآخر ممارسات تكشف عن استغلال، أو احتكار أو إغراق وغيرها. وفي حال حدوث واحدة من هذه الممارسات هنا يأتي دورها، ككيان قوي، لا

بالمصادرة على السوق أو الحيلولة دون فاعلية الكيانات الاقتصادية على اختلافها، وإنما بالقوانين التي صيغت كمظلة حاكمة مانعة، تعوق حتى مجرد التفكير في أي ممارسة مُستغلّة. والجدير بالذكر هنا أن نقر للحل الليبرالي بكونه الحل الذي لا يجد غضاضة- بأي حال- من الانفتاح على الأيديولوجيات الأخرى التي تؤصل مع مفردات مفكرته ما يحمي ويصون حقوق الأفراد وحرياتهم.. وهنا أعني هذه المرونة التي تستقي دعائمها من الأنساق الاشتراكية، أو ما أسماه البعض: البُعد الاجتماعي لليبرالية، ولاسيما فيما يخص الأفراد الذين لا يتواصلون مع الأنشطة الاقتصادية بشكل مباشر. وهنا دور مضاف للدولة، التي وإن تخلت عن منافسة الأفراد، لكنها لا تستطيع التخلي بأي حال عن صيانة رعاية اجتماعية شاملة، وشبكة خدمات صحية جيدة، وتأسيس وصيانة منظومة تعليم فاعل ومؤثر وراقٍ، ينتج أفرادًا قادرين على الولوج للحياة، وهم مسلحون بأدوات عصرهم.

إن طول أمد الاستبداد قد خلق لدى المجتمع شبقًا عارمًا للحرية، وميلاً متطرفًا عند نخبه لأن تصوغ حياة سياسية حقيقية، فمن العدل أن نقر هاهنا بأن الديمقراطية مع الأنظمة الاستبدادية قد وصلت لأعلى درجات الابتذال، حتى مصطلح حزب سياسي يقوم على دعائم البرنامج الواضح، والكوادر التي تستطيع تنفيذه، والغطاء الشعبي الذي يشكل جمهرة المؤمنين بالحزب وأهدافه، قد صار مع حال الاستبداد الذي كان حادثًا، وكأننا نعلك مصطلحات جوفاء لا وجود لها، فالمسافة بين الناس والسياسيين في إطار كهذا قد تقل قليلاً عن المسافة بين الشرق والغرب.

إن الحل الليبرالي حال مواجهته لظاهرة الاستبداد قد يكون مرادفًا حقيقيًا للديمقراطية، ومعبرًا عنها كفكرة هي ضدية بالضرورة لأي ممارسة تنزع للاستبداد، تعيد مبدأ السيادة للشعب لجوهره الحقيقي، لأن الدولة في الطقس الاستبدادي لا يمكن أن تكون معبرة عن أفرادها وتوجهاتهم. إن مصر أحوج لأبنائها كي يدلوا بدلوهم في تفاصيل حلمها وطرق تحقيقه، بعد

أن رضخت لسنوات طويلة لإرادة واحدة تحكم وتدير، بـل وتُختـزل أحيانًـا في إرادته المنفردة.

إن إشـكالية تحييـد الدولـة في الطـرح الليـبرالي منعطـف جـوهري؛ كي تتحقق فاعلية الحل الذي نريـده ونطمـح إليـه، نحيِّـدها ولا نغيِّبهـا؛ لأنهـا ستكون حاضرة بالضرورة من أجل الأنماط التي تعاني تهميشًـا، لكننا نريـدها كمظلة، تنطلق مـن جنـاحين: الحريـة والقـانون. يكـون طموحهـا الأسـاسي تأسـيس مجتمـع، العدالـة فيـه لا تتـأثر بـالتحزب، والطائفيـة، والجـدليات الثنائيـة، تبتغـي الوصـول للممارسـة الديمقراطيـة في قمـة تجلياتهـا، تحـترم الأغلبيـة التـي أراد لهـا الشـعب أن تمـارس دورًا في صـياغة حـاضر الـبلاد ومستقبلها، وتقدر وتحترم الأقلية والمعارضة والتي لن تكون في حال ضـعف أمام أغلبية أسعفها حظها وتعاطفت الجماهير مع برنامجها لأن تحكم.

إن ثراء المجتمـع المصري لا يمكـن أن ينجـذب- تحـت داعـى المخـاطر المحتملة للديمقراطية- لأن ينسلخ منها، بل إن طاقة الإبداع الخـلاق واتبـاع منهج التأصيل الاجتماعي والسياسي والثقافي؛ باتـا ضروريًـا؛ كي ندشـن حلـم المجموع، في واحدة من ثمار الديمقراطية، لأن يقين الناس في حالة الاسـتبداد التي كانت حادثة، أدى إلى عزوفهم عن الدخول لمعترك التغيير، والتعبير عن الإرهاصات المختلفة التي تريد رسم مجتمع يرضى عنه الجميع.

إن الديمقراطية الناشئة كتعبير لسيادة الشعب سيادة حقيقيـة، تبتغـي الانتهاء من كل الملفات الشائكة التي قد تعترض مسيرة المجتمع بـين الحـين والآخر، لم تضع النظام العام للدولة في خصومة مع أحـد، تسـلحت بالعـدل المطلق الذي لا ينظر للناس على أي اعتبـار يمكـن الوقـوف حيالـه، يـؤثر في دوائر صنع القرار، وينحـت معالجـات مجحفـة للأزمـة، هنـا سـتتحلل كـل المفاهيم المغلوطة عن صراع- أي صراع- طـائفي أو إثنـي، أو مـذهبي، لأن الإنسان وصالحه، وما يؤسس لحياة يرضى عنها، هدف الجميـع في المجتمـع الديمقراطي، ففي صناديق الاقتراع أضع مفهوم الرضا عن الأداء الـذي تمـاس

مع مشاكلي، أو وضع عدم الانسجام ما رؤاك التـي لم تـأتِ في صـالح النـاس ورخاء حياتهم.

إن الحل الليبرالي ليس ترفًا، أو حديثًا فصاميًا، معزولاً، أو هكـذا نتمنـى نحن الليبراليين، لأن المشوار جـد طويـل، لأننـا في سـبيل الحـل ربمـا نصـارع سلسلة من الأمور التي باتت في قوة القدر، لكن هذا لا يجب بـأي حـال أن يدفعنا لأن نتخلى، ولاسيما أن لدى الناس مـيلاً فطريًـا لـكسر هـذا الحصـار الذي مُورس بحق إرادتها لآمادٍ طويلة.

لو مصر ليبرالية:
لن يسأل المصريون
عن ديانة رئيس الجمهورية!

سعاد ابو غازي عبد القادر
أبو غازى



من مواليد ديسمبر ١٩٨٦ بالقاهرة، تخرجت في كلية الآداب - جامعة حلوان - قسم الصحافة عام ٢٠٠٨، حالياً طالبة دراسات عليا في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لدراسة إدارة المنظمات غير الحكومية. مراسلة لشبكة الصحفيين الدوليين بالإضافة إلى التدوين منذ نهاية ٢٠١٠، ومدونتي "أنا حرة" متخصصة في نشر أخبار الفرص التدريبية والمنح للشباب في مصر.

وحدت ثورة الخامس والعشرين من يناير المصريين باختلاف انتماءاتهم الدينية والثقافية والعرقية والسياسية خلف هدف واحد هو إسقاط ديكتاتور اضطهد الجميع طوال فترة حكمه التي استمرت ثلاثين عامًا، بل دفعت الآلاف على مدار الـ١٨ يومًا للعيش سويًّا في ميدان التحرير، الذي رغم نطاقه المحدود إلا أنه بدا قادرًا على استيعاب الجميع، وظهر كنموذج مصغر لمصر التي نريدها، والتي توحد متظاهروها خلف شعارات واحدة "عيش حرية عدالة اجتماعية".

عاش المتظاهرون في مصر على مدار الـ١٨ يومًا كليبراليين حقًّا ولو لم يدركوا ذلك، فنادوا بالحرية التي هي أبسط مرادف لمعنى "الليبرالية"، والعدالة الاجتماعية التي هي أحد أهداف الليبرالية، ونتاج حصلت عليه العديد من الدول التي سبقتنا في تطبيقها، بل أظهروا أن مصر يمكن أن تصبح ليبرالية بنفس السهولة التي أصبح فيها الميدان نظيفًا بعد تنحي مبارك، لكن ما حدث كان مغايرًا تمامًا للأحلام التي صُنعت في سماء الميدان خلال الـ١٨ يومًا وإن ظل الأمل معقودًا على تحقيقها يومًا ما.

الآن وجد المصريون أنفسهم صانعي ثورة ثانية سميت بثورة "٣٠ يونيو" كان من نتائجها أن تولى مجموعة من أبرز الليبراليين دفة الحكم في مصر، صحيح أنها مازالت مرحلة انتقالية ولم يختَرهم الشعب في انتخابات حرة، لكنهم في إمكانهم أن يقدموا نموذجًا يدفع المصريين أو على الأقل الذين يؤمنون بثورة الـ٣٠ من يونيو أن يؤمنوا كذلك بأن الليبرالية الأنسب لمصر، بتنوعها الثقافي والديني والعرقي، لكن مهمتهم ليست سهلة على الإطلاق!

فكل التغيرات السياسية التي شهدتها مصر في الفترة ما بين الثورتين اهتمت بالأساس بتغيير الوجوه في عالم السياسة، لكن لم يوازِ هذا التغيير أي محاولة لوضع خطط لمعالجة الانحطاط الأخلاقي والاجتماعي والثقافي في مصر، بل لم نرَ أصلا اعترافًا بوجود هذا الانحطاط ولو في خطاب واحد من العشرات التي ألقيت على مسامع "الشعب العظيم"؛ لذا علينا نحن الذين

نعايش هذا الانحطاط يوميًا ونراه مجسدًا أمامنا بصور عدة أن نحلم ببتره من جذوره، ونسأل أنفسنا "لو مصر ليبرالية" ماذا سيكون شكلها حينذ؟ وما الذي سيتغير في أهلها ليستحقوا ذلك اللقب الذي خلعه عليهم حكامها على اختلاف درجة استبدادهم وفسادهم، وحتى على اختلاف درجة سذاجتهم أو مكرهم السياسي، لقب "الشعب العظيم" بحق!

* لو مصر ليبرالية: لن يسأل المصريون عن ديانة رئيس الجمهورية!

فور إعلان تعيين المستشار عدلي منصور، رئيس المحكمة الدستورية، رئيسًا مؤقتًا لمصر بعد عزل د.محمد مرسي، كان أول ما تساءل عنه المصريون على شبكات التواصل الاجتماعي هو ديانة الرئيس الجديد، وتبرع الكثيرون بإضافة أنه طبعًا مسيحي، وآخرون يتمتعون بخيال واسع قالوا عنه "يهودي"، على الرغم من أنه لم تشرع بعض المواقع الإلكترونية في نشر السيرة الذاتية للرئيس الجديد!

طبعًا كانت نتيجة هذه الشائعات أن حرصت وسائل الإعلام الحكومية على إظهار أن الرئيس الجديد هو المستشار عدلي محمود منصور "مسلم طبعًا"، ومازال حتى الآن اسمه يُكرر في النشرة ثلاثيًا!

كان واضحًا أن المصريين لم يتعلموا الدرس أبدًا فاسم الرئيس أو ديانته أو حتى درجة تدينه لم تكن أبدًا نقاط الخلاف مع من سبقوه، فكلهم كانوا مسلمين أغلبهم كان اسمهم "محمد" وحريصين على إظهار أنهم يصلون ويصومون ويحجون ويتبرعون للفقراء، لكنهم كانوا في نظر الشعب طغاة ومستبدين، بل وفاسدين، كلٌ بطريقته الخاصة، ومع ذلك كان الاهتمام منصبًا على ديانة الرئيس الجديد، رغم أنه تم تعيينه بصفته لا لشخصه، بل أيضًا قواعد اختيار رئيس المحكمة الدستورية لا يدخل من ضمنها "قانونًا"

ديانته، يعني كان واردًا جدًّا أن يكون مسيحيًّا، ووقتها كان سيقول الكثيرون إن الثورة أول ما أتت به رئيس مسيحي لدولة مسلمة!

لو مصر ليبرالية لم يكن أحد ليهتم بديانة الرئيس أو مستواه الاجتماعي أو أصوله، بل سينصب التركيز على مدى كفاءته ومناسبته للمنصب الذي تولاه، والرئيس كذلك لن يحاول أن يُظهر للناس بكل الطرق تدينه، وسيعرف أن هذا الجانب يخصه وحده، وأن ما يعني الشعب هو الكفاءة في إدارة شئونه والصدق في الوعود التي قطعها على نفسه.

بل أيضا لم يكن سيحتد نقاش حول ديانة "مصر"، فمصر دولة وليست امرأة، والدولة شخصية اعتبارية لا يمكن ان نُكسبها ديانة الإسلام؛ لأن أكثر سكانها مسلمون، وماذا عن المسيحيين واليهود وأصحاب الديانات الأخرى، ماذا يمكن أن نفعل بهم؟ أنرسلهم إلى كندا ليعيش "الغالبية" مرتاحي الضمير؟!

لو مصر ليبرالية لن تقول عن نفسها إنها دولة إسلامية وبها ملايين من أصحاب الديانات الأخرى، لو مصر ليبرالية لن تنظر إلى ديانة رئيس جمهوريتها بل لكفاءته، ولن تتردد في أن تُنصِّب رئيسًا مسيحيًّا إذا رأت فيه الكفاءة لإدارتها، حتى لو كان منافسه مسلمًا.

لو مصر ليبرالية لن يتحرج مسيحي أو صاحب أي ديانة أخري أن يرشح نفسه في أي منصب قيادي، بما فيه رئيس الجمهورية، لأن الناس ستنبذه لديانته، بل سيرشح نفسه لأنه يعرف أن من سينتخبون يدركون أن من سيحكم سيدير شئون منصبه بقانون المنصب وليس بقانونه الخاص!

لو مصر ليبرالية سترى مواطنيها بعين المواطنة وليس بما تقوله خانة الديانة، ولن يكون حينها المكان يتسع لأفّاق أو كاذب أو مدعٍ يحرص على تربية لحيته كشهادة كفاءة للصعود وتولي المناصب!

*** لو مصر ليبرالية: لن يستنكر أحد تولي امرأة منصب وزيرة الدفاع!**

ما بين الاستنكار والسخرية كانت التعليقات على تعيين أول وزيرة دفاع في فنزويلا، بل إن هناك أشخاصًا تبرعوا بأن ينصحوا الرئيس الفنزويلي نيكولا مادورو "لا أفلح قوم تحكمهم امرأة".. طبعا كتبوا حديث الرسول، صلى الله عليه وسلم، خطأ فهو في الأصل "ما أفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة"، ولكن هذا لا يمنع أن هناك قطاعًا كبيرًا من المصريين يحبون فرض الوصاية على أنفسهم، بعضهم البعض وعلى غيرهم أيضًا، فالمرأة تم تعيينها وزيرة دفاع وليست رئيسًا، وتم اختيارها بغض النظر عن النوع، وأيضًا لم تبدأ حتى في ممارسة مهام عملها لنرى مدى قدرتها على إدارة المنصب، ومع ذلك كان هناك من بادر بأنها ستفشل هي وبلدها أيضًا، كل هذا استنادًا إلى فهمهم هم للحديث منفصلاً عن السياق الذي ورد فيه، وتغير الزمن، وتغير مفهوم الولاية من العصر الذي قيل فيه الحديث عن العصر الحالي!

نفس الأمر تكرر مع صورة كانت منتشرة لوزيرة الدفاع الإسبانية كارمي شاكون، وقد ارتدت بنطالاً أسود وسترة قصيرة، تستعرض القوات، وكانت حاملاً في شهرها السابع، سخرية واستنكار وأيضًا إعجاب بالجرأة في اختيار المرأة وجرأة المرأة نفسها في استعراض القوات وهي حامل، لكن إعجاب لأن النموذج بعيد هناك في إسبانيا، لكن لو فكر رئيس الجمهورية في ذلك مجرد تفكير لقالوا عنه مجنون!

لو مصر ليبرالية كانت ستؤمن بأن المرأة ليست قاصرًا عن أداء بعض المهمات وليس عارًا عليها أن تتولى شئونًا كبرى في مجتمعها، بل العكس تم إثباته مرارًا في نماذج نسائية كثيرة جدًّا تولت ومازالت مجتمعات تؤمن بقدرة المرأة على صنع ما لا يستطيع الرجل صنعه، فأنديرا غاندي ومارجريت تاتشر وأنجيلا ميركل وبناظير بوتو وهيلاري كلينتون لسن شخصيات من خيال هوليوود بل واقع فرض نفسه.

لو مصر ليبرالية كانت ستؤمن بمساواة المرأة والرجل، ولن يمارس المجتمع غباء أن يحرم نفسه من جهود نصف سكانه لاعتقاد أثبت فشله بأن المرأة لا تصلح إلا في الأدوار التي رسمها لها الرجل.

*** لو مصر ليبرالية ستجد في كل نشرة أخبار مذيعًا أسود، وفي كل طائرة مضيفة سوداء.**

مصر دولة أفريقية والحضارة التي نتحدث عنها ليل نهار هي حضارة أفريقية، ومع ذلك أي شخص لديه قدر بسيط من الملاحظة سيرى بوضوح أننا عنصريون، نكره أصحاب البشرة السوداء لو كانوا مصريين أو قادمين من دول أفريقية من السودان لجنوب أفريقيا، وسيرى أيضا مدى الاحتفاء الذي يلقاه السائحون أصحاب البشرة البيضاء، فهو يعادل الاحتقار ذاته الذي نعامل به "السود" مصريين وغير مصريين!

لذلك لم يكن هناك ما يدعو للعجب عندما اشتعلت أزمة سد النهضة أن نسمع شكوى الأفارقة منّا ومن استعلائنا عليهم وتنصلنا من أصولنا الأفريقية، مع الحرص على توطيد العلاقات مع دول الغرب والشرق، دون أن نمد أي جسر للتواصل مع القارة التي ننتمي لها فعليًّا.

مصر لديها أهل النوبة بلغتهم وثقافتهم وتاريخهم ولونهم، ومع ذلك لن تجد الكثيرين متعاطفين مع دعوات حق عودتهم إلى مكانهم الأصلي، بل ستجد على الجانب الآخر معارضين بل ومتهمين لهم بأنهم "انفصاليون" يريدون أن يستقلوا عن مصر، أو ينضموا إلى السودان، مع أن هذا ليس صحيحًا!

لو مصر ليبرالية لن تجد من يسب شخصًا بأنه "أسود"، ولن تجد من ينظر بازدراء في عربات مترو الأنفاق للأفارقة مع نعتهم بألفاظ قاسية وهو مطمئن أنهم لن يفهموا أو إن فهموا لن يستطيعوا أن يشتبكوا، لأنهم ليس لديهم أنصار!

لو مصر ليبرالية لن تشكو سيدة مصرية تسير في الشارع من تحرش الناس بها ونعتها بـ"شيكولاتة" أو يعاملها الموظفون على أنها سائحة أفريقية فقيرة وليست مصرية.

لو مصر ليبرالية ستجد في كل نشرة مذيعًا أو مذيعة سوداء، وفي كل طائرة مضيفة سوداء؛ لأن مصر فيها مواطنون بشرتهم سوداء، ولن يجد النظام "الموقر" الحاكم في مصر أي غضاضة في ذلك، ولن يغلق المشاهدون التليفزيون أو يطلب المسافرون تغيير المضيف/ المضيفة "اللي لونها غامق" واستبدالها بـ"واحدة تفتح النفس"!

*** لو مصر ليبرالية : لن ينتحر شخص لأنه "غير لائق اجتماعيًا"!**

مازالت في ذاكرتي قصة انتحار الشاب عبدالحميد شتا، بسبب فشله في الالتحاق بالسلك الدبلوماسي، بعد تفوقه في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؛ لأنه في نظر الذين رفضوه "غير لائق اجتماعيًا" ولم يكن يحمل كارت توصية من مسئول كبير أو راقصة مشهورة!

عبدالحميد لم يكن الوحيد الذي انتحر بعد فشله في الالتحاق بالوظيفة التي يحلم بها، فهناك مئات غيره، وهناك من انتحر بسبب البطالة وهو يحمل شهادة جامعية يرى غيره الأقل منه كفاءة يركب سيارة آخر موديل وفي منصب كبير وكل مؤهلاته أنه ابن فلان المشهور أو ابن فلان المسئول.

لو مصر ليبرالية كان عبدالحميد شتا سيحصل على الوظيفة التي يحلم بها لأنه سيستحقها ولن يسأله أحد "أنت ابن مين في مصر؟"، ولن توجد أصلاً تلك الجملة البغيضة "غير لائق اجتماعيًا".

معظم قصص النجاح التي نقرؤها عن مشاهير العالم تقول إن هناك أشخاصًا بدأوا كماسحي أحذية وبائعي مشروبات غازية، بل هناك من كان

منهم مشردًا أو مشروع مجرم، ولا نخفي إعجابنا بهذا النبوغ دون أن ننظر إلى الفلسفة التي يمكن أن تصنع من ماسح أحذية ممثلاً أصبح مشهورًا مثل أنتوني كوين، فلو أنتوني كوين كان لدينا هنا في مصر كان سيعيش وسيموت ماسح أحذية!

لو مصر ليبرالية كل وظيفة سينالها الذي يستحقها بغض النظر عن أصله ومكانة والده الاجتماعية، لأن الكفاءة ستصبح العنصر الذي يقاس عليه البشر وليس الأصل، ولن تجد منتحرًا على وجهه جملة "غير لائق اجتماعيًا"!

* لو مصر ليبرالية: لن يوجد تحرش جنسي في الشوارع لأن المرأة "غير محجبة"!

لم يعرف أحد تلك اللحظة التي تحولت فيها مصر لهذه الفوضى في عقول شعبها، التي جعلت الملابس هي معيار تقييم البشر بين محترم وغير محترم، لكنه واقع فرض نفسه على الجميع، فجعل التقييم على الشكل وعدد قطع الملابس التي ترتديها المرأة في شوارع المحروسة!

فالتحرش الجنسي ظاهرة منتشرة منذ سنوات، لكن ستجد التبريرات لها حاضرة، ومن أبرزها أن المرأة غير محتشمة أو غير محجبة، فهي تستحق ما يفعل بها حتى لو كانت تحرشًا أو اعتداء جنسيًا!

لو مصر ليبرالية لن تجد نظرات احتقار وأصوات سباب لأي شخص يرتدي أي زي مهما كان، فستحترم الناس حرية الأشخاص في ارتداء ما يحلو لهم وما يعبر عن شخصياتهم بدون وصاية ولن تجد تحرشًا يبرره تبرج المرأة أو عدم تغطية رأسها!

الليبرالية تضمن احترام الناس لبعضهم البعض وتعايشهم مهما اختلفت أصولهم العرقية وانتماءاتهم الدينية واتجاهاتهم السياسية، سواء كانوا بيضًا

أو سودًا، محجبات أو سافرات، أبناء ماسحي أحذية أو أبناء سفراء، تعلموا في العائلة المقدسة أو في مدرسة صفط اللبن الثانوية، تخرجوا من الجامعة الأمريكية أم من كلية البنات في جامعة بني سويف، أو حتى لا يجيدون القراءة والكتابة.

الليبرالية حرية وسيادة قانون ونظام عام يراعي الفروق الفردية والاختلافات، ولا يقصي أحدًا ولا تعرف "المعاقين" بل تعرف أصحاب القدرات الخاصة.

الليبرالية ليست ضد الدين، فلا تعارض بين أن تكون مسلمًا متدينًا وليبراليًّا، ومصر نفسها بأغلبيتها المسلمة كانت يومًا ما ليبرالية يتعايش فيها المسلم والمسيحي واليهودي وأصحاب العقائد الأخرى على أرض واحدة ويمارسون شعائرهم بحرية قبل أن يظهر من يقول الليبرالية كفر وإلحاد!

- **لو مصر ليبرالية كانت البطاقة الشخصية مثل جواز السفر بلا خانة ديانة!**
- **لو مصر ليبرالية كانت ستتصالح مع طبيعتها وتحترم تنوع سكانها!**
- **لو مصر ليبرالية فإن اختلاف التوجهات السياسية لن يدفع الأسر إلى الانقسام!**
- **لو مصر ليبرالية تقف الدولة على مسافة واحدة من جميع مواطنيها ولا تتملق الأغلبية!**
- **لو مصر ليبرالية ستتحقق أهداف الثورة "عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية"!**

لــفــت نــظــر...

شادي محمد حسين الرخاوى



مواليــد ١٩٨٧، المهنــة مهنــدس ميكانيكــا. عضــو حــزب الجبهــة الديمقراطيــة (فى الفــترة مــا بــين ديسـمبر ٢٠٠٦ حتـى أكتـوبر ٢٠١١) وأمين لجنة المواطنة بجبهـة الشباب الحر، ثـم أمـين التـدريب والتثقيـف السـياسي بالغربيـة (حتـى أكتـوبر ٢٠١١). عضو مؤسس باتحاد الشباب الليبرالي العربي (ابريل ٢٠٠٨). منسق حملة "طرق الأبواب لجمـع المليـون توقيع" بالغربية والتي أطلقها شـباب الجمعية الوطنيـة للتغيـير (فى الفـترة ما بين شـهر يوليـو إلى شـهر نـوفمبر ٢٠١٠). عضو ائـتلاف شـباب الثـورة (فى الفترة ما بين فبراير ٢٠١١ و حتى مارس ٢٠١٢) عضو مؤسـس بحـزب الدسـتور. المتحـدث الرسـمي لحركـة شباب المحلـة الثـائر. عضـو مؤسـس بجبهــة الشــباب الليــبرالي. قمــت بتقـديم دراسـة بعنـوان "لمـاذا نحـن ليبراليـون" عــن الجــذور التاريخيــة لليبرالية والعلاقة بين الدين والسـلطة الدينيــة (يوليــو ٢٠٠٧) وتقــديم دراسة بعنوان "ليبرالية عربيـة " عـن تـاريخ الليبراليـة ورموزهـا فى الـوطن العــربي (أكتــوبر ٢٠٠٨). تقــديم دراســة بعنــوان "الديمقراطيــة فى الأحزاب المصرية ١٩٠٦- ٢٠٠٩" عـن أزمة الديمقراطية بـالأحزاب المصريـة (ســبتمبر ٢٠٠٩). تقــديم دراســة بعنــوان "الديمقراطيــة والحــراك الجماهــيري" وهــى دراســة مقارنــة للثورات ومظاهر الحراك الجماهيري المختلفة (مصر- إيران - موريتانيا - بـيرو - أوكرانيـا) ينـاير ٢٠١٠. احـد المشاركين فى كتـاب "أنـا ليـه ليـبرالي" مقال "حلول ليبرالية لازمات المجتمع المصري" يونيو ٢٠٠٩.

- أنا لم أغضب والدي.
- أنا لم ألوث مياه النيل.
- أنا لم أصد الماء في وقت جريانه.
- أنا لم أنقص القياس، ولم أغش في الكيل ولم أطفف في الميزان.
- أنا لم أطرد الماشية من مراعيها.
- أنا لم أتسبب في بكاء أحد.
- أنا لم أحرم إنسانًا من حق له.
- أنا لم أختطف اللبن من فم رضيع.
- أنا لم أطفئ شعلة في وقت الحاجة إليها.

هكذا كان المصريون القدماء أصحاب أعرق حضارات التاريخ يعترفون في حسابهم بعد البعث.

وهكذا كانوا يؤمنون بمبادئ العدالة وحقوق الإنسان- طفلاً وشيخًا. وهكذا كانوا يحترمون الحق في الحياة ويحافظون على البيئة ويرفقون بالحيوان، ويحملون مشاعل النور للإنسانية كلها.

- **"الربّ هو الروح، وحيثما روح الربّ فهناك الحرية" (٢ كورنثوس ٣: ١٧).**

ترجح المصادر التاريخية تأسيس الكنيسة القبطية المرقسية ما بين عامي ٥٥ م، ٦١ م، ويرجح وجود بطرس الرسول في روما بداية من العام ٦٣ م، وعليه فيا كل مصري ومصرية لكم أن تفخروا بالكنيسة المصرية، أقدم كنائس العالم.

بالطبع ليست مصادفة أن تحتضن مصر المسيحية وأن تكون لها نقطة انطلاق، فهي الأرض التي استقبلت المسيح طفلاً فحمته، وهي الأمة التي أدركتها روح الرب.. فتحررت، واستشهد أبناؤها فداء لإيمانهم بالحرية، حتى انتشرت تعاليم المسيحية في شتى بقاع الأرض.

- **"يا أيها الذين آمنوا إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير" (الحجرات ١٣).**

تشير بعض المواقع على شبكة الإنترنت إلى اعتبار المصريين ألطف الشعوب معشرًا وأقربهم مودة للغرباء الوافدين، ولا عجب في أن يشهد عبدالله بن عمرو بن العاص بأن "أهل مصر أكرم الأعاجم كلها، وأسمحهم يدًا، وأفضلهم عنصرًا، وأقربهم رحمًا بالعرب عامة، وبقريش خاصة" فمن أرضها انطلقت مختلف الحضارات والديانات، وبين شعبها تمصَّر اليونان والرومان والعرب والترك، وفي رأيي أن المصريين هم أساتذة العالم في فن التعامل مع الآخر؛ لأن هذه ببساطة فطرتهم.

لو لم تكن مصر ليبرالية.. ما كان لها أن تكون صاحبة حضارة وفكر، وما كان لتلك الأمة أن تكون أول من علم العالم الكتابة.. والزراعة.. والتوحيد.

****

إن كل تلك الروافد الحضارية الفرعونية والقبطية والإسلامية وغيرها الكثير أصلت القيم الليبرالية في وجدان الأمة المصرية ووعيها الجمعي، ويظهر ذلك جليًّا لمن يتأمل السلوك العفوي للمصريين البسطاء، لاسيما إبان ثورة ٢٥ يناير وموجتها الثانية في ٣٠ يوينو، كانت مشاعر الإخاء الصادقة بين الجميع دون تمييز، والالتفاف حول قيم الحرية والعدالة الاجتماعية

والكرامة الإنسانية، وكنا نرى الأقباط يحرسون المسلمين في صلاتهم يوم الجمعة، والبنات كاشفات الشعر ينشدن الأغاني الثورية، جنبًا إلى جنب مع سلفيين طويلي اللحى، وحين ثار المصريون ضد الفاشية الدينية كانت ثورتهم ليبرالية مدنية بامتياز، ولكننا إذ ابتلينا بعقود من التضليل وتعمد إرساء قواعد الجهل والتخلف، خدمة لأنظمة حكم مستبدة، وجدنا أنفسنا أمام مظاهر اختلال للشخصية المصرية الأصيلة، وأذهلتنا سلوكيات من شذّوا عن المصرية الحقة، فمنهم من انتهك حقوق الإنسان، ومنهم من تاجر بالدين، ومنهم من أثار الفتن الطائفية أو تورط فيها، ومنهم من استحل الدماء.

وعليه...

وفي ضوء حالة الذهول هذه، ولأن عصور الجهل والاستبداد قد نالت من عدة أجيال متعاقبة، ولأن مصطلح الليبرالية ذاته كان مرمى لسهام خدام الاستبداد وأعداء التنوير، فقد حسب البعض منا أن قيم الليبرالية قد تضاءلت في وجدان وعقل وضمير الأمة، ولكن هيهات..

نعم لدينا اختلال في استيعاب المجتمع لبعض المفاهيم الليبرالية، لكن هذا أمر مؤقت سرعان ما سيزول، والأمانة معلقة في رقابنا كليبراليين وعلينا التزام بتصحيح تلك المفاهيم.

مفهوم المواطنة- على سبيل المثال- من كثرة التلاعب به طائفيًا، قد أصبح وللأسف سطحيًا لدى قطاع عريض من المصريين لا يذكرون أن من بين رؤساء الحكومات المصرية التي تعاقبت إبان الحقبة الليبرالية- التي ارتفع فيها شعار الدين لله والوطن للجميع- أمثال بطرس غالى ومكرم عبيد، وكلاهما قبطي كان في إطار النظام الملكي البرلماني القائم حينها هو الحاكم الفعلي للبلاد.

نعم لدينا إشكالية بخصوص مصطلح الليبرالية ذاته، ولـدينا مشـكلة في أساس الدولة وهو الدستور، فـلا يسـتطيع أحـد مـثلاً أن يجـزم حتـى هـذه اللحظة بأن مصر دولة مدنية دون أن ينص على ذلـك صراحـة في الدسـتور، ومن ثم أرى موضوعياً أن نناقش تعريفًا لليبرالية ثم نطرح السؤال تحديـدًا عن ماذا لو كانت (الدولة) المصرية المعاصرة ليبرالية؟

يخلـص تعريـف الليبراليـة إلى "ضرورة تحديـد نمـط العلاقـة بـين الفـرد والمجتمع والدولة بما يؤمن اتزان الفرد ذاتيًّا كإنسـان وجمعيًّا كعضـو فاعـل فى المجتمع".

وعليه فإن الليبرالية ليست أيديولوجية قائمة على أسس جامدة وإنمـا هـي إطار عام ومرن لتنظيم العلاقات بين الفرد والمجتمع والدولة، في ضـوء القـوانين الطبيعية للأشياء، ويتبلور دور الليبراليين في الكشف عن تلك القـوانين وصـياغة آليات التعامل فيما يفرضه الواقع من مستجدات في إطارها.

إن الحرية الليبرالية هي التي تؤمن اتزان الفرد ذاتيًّـا كإنسـان، انطلاقًـا من الاعتراف بأن لكل فرد مجالاً حيويًّا يمارس فيـه اختياراتـه وحقوقـه، وفى المقابل فهو مسؤول عن دوره في المجتمع ويعتبر الشـأن العـام، شـأنًا خاصًّـا به، وعليه فهو مستعد لأن يبذل جزءًا من جهده لخدمة الشأن العام.

ويعتبر الفكر الليبرالي المصلحة الذاتية للفرد أقوى دافع لتنمية مهاراته والتعبـير عنهـا في أقصى حـدودها، ذلـك الأمـر الـذي يـثرى الحيـاة ويخلـق تعددية وتنوعًا في شتى مجالاتها.

كذلك المجتمع فهو ليس فقط مجموع الأفراد المكونين له وإنما يمثل في حد ذاته حقيقة تاريخية تربط الماضي بالمستقبل وتتسع للعديد مـن القـيم الحضارية التي تميز أبناءه.

أما لو كانت الدولة المصرية ليبرالية، لكنا وجدنا الدستور المصري يـنص صراحة على مدنية الدولة ويحظر تأسيس الأحـزاب عـلى أسـاس دينـي، وفى

ذلك الحماية للدين من سطوة الدولة، باعتباره المقوم الأخلاقى الذي يضمن استقرار الفرد روحيًّا في إطار العبادة، وعقليًّا بتدبير معنى الحياة، وفي ذلك أيضًا حماية الشأن العام من مسؤولين أفسدوا الحياة السياسية واستباحوا حرمة الدم، وحاولوا إخفاء أزماتهم في عباءة الدين.

تضمن الليبرالية فصلاً تامًّا بين المجتمع والدولة، فلا يحق للمجتمع أن يقوم بدور الدولة في تطبيق القانون، ويكون ذلك حكرًا على مؤسسات الدولة وحدها (التي تقوم بحماية حقوق الأفراد ومصالح المجتمع وتستمد مشروعيتها بناء على ذلك)، فما كنا لنرى ما رأيناه في السابق من محاولات بعض الجماعات المتأسلمة القيام بدور الشرطة تارة، وبدور القضاء تارة أخرى، فيطبقون بالقوة ما يرونه قانونًا ملزمًا، وشرعًا واجبًا.

وفي ضوء أن السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات، تضمن المدنية الليبرالية حقوق الأفراد، بل تجعل حرية الفرد أساسًا لسيادة الدولة، وعليه تلتزم الدولة بتوفير الاحتياجات الأساسية من مأكل ومسكن وملبس وعلاج، كما تلتزم بتحقيق الأمن، وتكفل حرية الاعتقاد والرأي والتعبير.

المواطنة في الفكر الليبرالي تعنى المساواة في الانتماء وليست المساواة في الحقوق والواجبات فحسب، وعليه فإن الدولة التي تقوم على أساس المواطنة يحظر فيها التمييز على أي أساس: ديني أو عرقي أو خلاف ذلك، وعليه يكون جميع المواطنين سواء أمام القانون، لو كانت مصر دولة ليبرالية لوجدنا الرجال والنساء، المسلمين والأقباط، البدو والنوبيين، يعيشون المساواة الكاملة، فنراهم جميعهم يتسابقون في الانتخابات الرئاسية، ولربما تبوأت الرئاسة سيدة قبطية أو بهائية، والليبرالية تنكر كافة أشكال التهميش الاجتماعي وتعتبر احترام حقوق الأقليات ضمانًا أساسيًّا لاتزان الفرد ودليلاً على تحضر المجتمع أخلاقيًّا.

ونرى ضرورة ملحة لتعديل المادة الثانية من الدستور بإلغاء النص على أن الإسلام دين الدولة، لأن الدولة شخصية اعتبارية ليس لها دين

ولأن توصيف الدولة يجب أن يكون في إطار ما هو مشترك بين جميع مواطنيها، وبالطبع ليس كل المصريين مسلمين.

كذلك نرى أن يظل المجال مفتوحًا لغير المسلمين للاستناد إلى مبادئ شرائعهم، وألا نخفى رؤوسنا في الرمال وأن نعترف بالحق، إن البهائيين والملحدين المصريين وغيرهم هم مواطنون لهم كل حقوق المواطنة كاملة، ولا سبيل أمامنا للالتفاف حول الحقائق وإجبارهم على انتحال دين ليس دينهم، فهذا يضر بالدين والدولة على حد سواء.

لو كانت مصر دولة ليبرالية لما تجرأ رئيسها المعزول على انتهاك استقلال القضاء الذي يعد ضمانًا رئيسيًا لحماية الحقوق والحريات، وعليه فإننا نؤكد على ضرورة أن ينص الدستور صراحة على أن تلتزم الدولة ويعمل الشعب على استقلال القضاء استقلالاً كاملاً وألا تتدخل أجهزة الدولة التنفيذية في شؤونه، سواء بالطرق القانونية أو الفعلية، ومن ثم يكون النائب العام مستقلاً ونزيهًا ومحاميًا للشعب فعلاً، وتكون تبعية مصلحة الطب الشرعي وجهاز التفتيش القضائي للمجلس الأعلى للقضاء وليست لوزير العدل.

إن هذا ببساطة معناه أننا كنا سنقيم دولة القانون ذات السيادة، وكنا سنتمكن من استعادة جميع حقوقنا المسلوبة وتحقيق القصاص العادل لشهدائنا، وأنه ما كان لأية جهة أن تتدخل ليخرج تقرير الطب الشرعي يشير تارة إلى وفاة خالد سعيد بإسفكسيا الخنق، وتارة أخرى إلى وفاة محمد الجندي إثر حادث سيارة.

تنظم الدساتير الليبرالية العلاقة بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية بما يضمن استقلالية ونزاهة كل منها، فتكون السلطة التشريعية- المتمثلة في البرلمان المنتخب من الشعب- هي الجهة التي تضع القوانين التي يلتزم القضاء بتنفيذ أحكامها، كذلك يراقب القضاء على الانتخابات ويفصل في الطعون المقدمة بشأنها، ويحق للمحكمة

الدستورية العليا الحكم بدستورية القوانين من عدمها، كذلك يكون لها الحق في الحكم على دستورية قانون الانتخابات ذاته، ومن ثم يجوز لها أن تقضى ببطلان البرلمان وحله.

ويقوم البرلمان بالرقابة على السلطة التنفيذية، ويحق له سحب الثقة من الحكومة ومن رئيس الجمهورية نفسه، وفي المقابل يحق للرئيس أن يحل البرلمان بناءً على استفتاء شعبي.

ويفصل القضاء الإداري في المنازعات التي تكون السلطة التنفيذية طرفًا فيها، وبالطبع فإن أحكامه تكون ملزمة للجميع، ولا تعقيب عليها.

تحدد الدساتير الليبرالية كذلك دور الجيش، فهو مؤسسة وطنية تقوم على حماية الجبهة الداخلية إذا حدث اقتتال أهلي، وحدود الدولة إذا وقع عدوان خارجي.

وبقدر ما تستقر أسس الديمقراطية الليبرالية بقدر ما يتقلص نفوذ الجيش سياسيًا، ذلك لأن اللجوء للقوة المسلحة عادة ما يفرض أمرًا واقعًا استثنائيًا لا يخضع لقواعد الديمقراطية وآلياتها الإجرائية المعتادة، والوضع الذي تعيشه مصر الآن بعد ٣٠ يونيو يعتبر هو الاستثناء الذي يؤكد القاعدة، فمن جهة لم تكن الدولة المصرية في عهد الرئيس المعزول تمتُّ للديمقراطية بصلة، وفي نفس الوقت نجد الجبهة الداخلية منقسمة ومهددة بخطر الحرب الأهلية، تلك الظروف هي التي أتاحت للجيش أن يكون لاعبًا رئيسيًا على الساحة السياسية الآن، لكننا نرى ضرورة ديمقراطية وليبرالية لأن يظل الجيش حاميًا للبلاد وليس حاكمًا.

تؤكد الليبرالية على أهمية دور الإعلام الحر ومنظمات المجتمع المدني فى النهوض بالمجتمع، وتنمية المهارات الذاتية للأفراد واستثمار طاقاتهم استثمارًا إيجابيًا، وعلى منظمات المجتمع المدني أن تصون حقوق الإنسان الأساسية، وأن تمثل ضمانًا رقابيًا مستقلاً، إذا ما تمكنت أجهزة الدولة التنفيذية من فرض سيطرتها على الأجهزة الرقابية الرسمية، مثل هيئة

الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات، أو إذا تمكن الحزب الحاكم من فرض سيطرته على البرلمان، فتكون رقابته على الحكومة شكلية.

****

ترتبط العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة بكل من الاقتصاد والأخلاق والسياسة، ويشير د.حازم الببلاوى إلى أن أداة السياسة الرئيسية هى الدولة، التي يتركز فيها استخدام السلطة، وأن المجال الطبيعي للاقتصاد هو السوق الحر وأن الأخلاق بمفهومها الواسع تستند إلى ضمير المجتمع، ويشير كذلك إلى ضرورة التوازن بين هذه الاعتبارات، فسيطرة السلطة على الاقتصاد لا تؤدي فقط إلى تدهوره، وإنما أيضًا إلى توجيه الاقتصاد لخدمة مصالح ذاتية، مما يؤدي إلى شيوع الفساد، وهنا لا تشكل التشريعات ضمانًا كافيًا للعدالة الاجتماعية؛ لأن السلطة والثروة تجتمعان في قبضة حكومة لابد وأن تكون مستبدة، حتى وإن تظاهرت بالديمقراطية.

وفي المقابل لا يمكن أن نترك الاقتصاد نهبًا للمصالح الفردية؛ لأن ذلك يؤدي إلى استبداد الغنى بالفقير.

وعليه تعتبر الملكية الخاصة ضمانًا أصيلاً للحرية ولتوزيع الثروات توزيعًا قائمًا على المهارات الذاتية، بما يفتح المجال أمام المنافسة بين الأفراد، والتي تعتبر أقوى دافع للإبداع ولتحريك آلية السوق وزيادة الإنتاج.

وفي المقابل فإن هناك ضرورة ملحة لأن يصوغ المجتمع الضوابط الأخلاقية لتحديد ما هو مقبول وما هو غير مقبول أخلاقيًا، ولأن تقوم الدولة بضبط إيقاع السوق، ضمانًا لتحقيق قيمة العدالة الاجتماعية.

وكما يشير د.رفعت لقوشة يتركز دور الدولة بصفة أساسية في دعم الفقراء وتخفيف أعبائهم، فإن الدولة حين ترفع الجمارك على السلع المستوردة، دعمًا لأصحاب المصانع، فإنها مسؤولة عن دعم الفقراء مثلما

دعمت غيرهم، كذلك مكافحة الاحتكار وتركيز الثروة، لأنه يؤدي إلى إفلاس صغار المستثمرين وتقليص السوق، ورفع الأسعار خارج إطار المنافسة الشريفة، وتنظم الدولة كذلك التعايش بين أنماط الإنتاج المختلفة، بما يدعم التنافسية، فيمكن على سبيل المثال أن يفرض القانون على محلات السوبر ماركت أن تغلق في موعد محدد ويعفى أصحاب المحال الصغيرة من هذا لتشجيعهم على التطور والمنافسة.

هكذا يتحقق اتزان الفرد الحر ذاتيًا كإنسان، وجمعيًا كعضو فاعل فى المجتمع.

****

وأخيرًا...

لنتفق جميعًا كليبراليين مصريين أن ننظر للمستقبل بعين الأمل، وأن نحمل مشاعل نور الحرية للجميع، علينا دور تجاه البسطاء، وعلينا مسؤولية حضارية أمام التاريخ.

لن نسأل أنفسنا بعد الآن ماذا لو كانت مصر ليبرالية؟...

بل سنبذل كل جهد لنعيدها ليبرالية، كما كانت طوال فترات ازدهارها وتطورها..

لأن مصر تستحق أن تكون في مصاف الدول العظمى.

الليبرالية طبيب ماهر

عبد الرحمن متولي صالح عوض



مواليد ١٩٩٠، طالب بالفرقة الثالثة بكلية الصيدلة - جامعة المنصورة. احد مؤسسي اتحاد شباب المنصورة الليبرالي وعضو سابق بحزب الجبهة الديمقراطي وعضو بجبهة الشباب الليبرالي.

إنها تلك الجدلية الدائمة ومحور أساطير الشرق الأوسط ومخاوفه.. صانع الحضارات الذي تخشاه مجتمعاتنا.. هل هي فكرة.. فلسفة أم أيديولوجية.. في النهاية إنها الليبرالية..

لا تعريف لها.. فقط أوصاف.. ملامح ولكن بها أساسيات قليلة، وما دون ذلك مدعاة للشك والتساؤل قد تصل إلى حد التغيير.

هي ليست اليوتوبيا ولكنها الواقعية.. إنها الداعي إلى الإبداع، وكما يقول فوسكو مارياني "ليس ثمة أي شعب مختار".

فعلى ذلك كانت الليبرالية.

فقد قامت الليبرالية على مبدأ احترام حرية الآخر مادامت لا تضر حريتي الفردية، حيث ينشأ الاختلاف ومن ثم تنشأ الأفكار المتضادة وتتناحر، مما يصل بنا إلى الإبداع.

فكل إبداع كان في الأصل محرمًا، ولولا الاستمرار فيما كان محرمًا لما ثبت العكس.

وكما قال إدوارد كين إن التسامح الذي طبع العلاقات بين الدول الأوروبية (المتحضرة) وغير الأوروبية (غير المتحضرة) كان غائبًا، ومعيار الحضارة الأوروبي كان متجذرًا في العنصر.. الانتماء العرقي وفي الدين.. فقط المسيحيون الأوروبيون البيض متحضرون أما الآخرون فغير متحضرين وغير جديرين بحماية القانون.

فالليبرالية تسعى لخلق مجتمع متعدد الأفكار والآراء غير مكترث بالانتماء والجنس والدين واللون، فكل ذلك في النهاية يخدم المجتمع ككل، وهذا يأتي عن طريق سعي كل فرد نحو مصلحته الشخصية دون الإضرار بالآخر أو تعدّ على القانون، وهذا لا يعني أنه مجتمع غير متماسك، بل على العكس فهذا كله يبني مجتمعًا متمكنًا من اجتياز الأزمات بنفسه، عن

طريق تلك الرؤى والأفكار المختلفة التى يدلي بها الجميع، فهـذا هـو عـماد الليبرالية، حيث إن الفروق بين الأفراد تبقى في كيفية استغلال الفـرد لتلـك الحقوق التي يتمتع بها الجميع على قـدر المسـاواة.. ولـكي تقـف الليبراليـة على مسافة واحدة من الأفكار المتناحرة كان لابد أن تحتضن العلمانية التي هي تعتبر إحدى أهم ركائز الليبرالية.

فبالعلمانية تقف الدولة على مسـافة واحـدة مـن كـل المـواطنين، دون التمييز على أي أساس، ولأن العلمانيـة هـي المظلـة التـى تسـتظل بهـا كـل الأفكار الديمقراطية والتنويرية فكان لزامًا أن تكون العلمانية جزءًا وليسـت كلاً.. فهي حل لمعظم المشـاكل الطائفيـة الـدائرة في هـذا المجتمـع، والـذي تلعب عليه كل الأنظمة الاستبدادية من أجل بقائها في الحكـم، عـن طريـق إشاعة الفتن بين أبناء الوطن الواحد وانشغال أفراد المجتمع الواحد ببعضهم البعض، دون النظر إلى القوانين التي تنظم العلاقة بين الأفـراد في المجتمـع.. إلا أن بقية الحل لمشاكلنا وحتى لا تصبح العلمانية نقمة لا نعمة فلابد من تحقيق الشكل الليبرالي الكامل من حيث مبادئهـا الاقتصـادية والاجتماعيـة، مما يمكّننـا مـن الوصـول إلى مرحلـة اسـتقرار ديمقراطـي حقيقـي، وضـمان استمرار الفكر الديمقراطي يضـمن طبيبًـا مـاهرًا لعـلاج الجـروح الغـائرة في المجتمع، مع الوقت بطريقة إصلاحية وخطوة بخطوة يظهـر فيهـا الـتلاحم المجتمعي بأفكار الجميع.

وكما كان لليبرالية دعائم وركـائز دونهـا تسـقط، فأيضًـا تعـد الليبراليـة نفسها إحدى أهم دعائم الفكر الديمقراطي وأحـد أهـم أسـباب اسـتمراره، حيث دونها تتجمد أفكار الفرد في حدود رؤية واحدة يتبناها المجتمع ككل دون وجود رؤية خاصة لكل فرد دون الآخـر.. فجـوهر الليبراليـة كـما قلنـا سابقًا في تناحر أفكار جميع الأفراد لخلق الإبداع.

فعلى الدولة ألا تطبق الديمقراطية بوصفها قرار الأغلبية إلا على تقريـر أساليب قيام الدولة بوظائفها الثلاث، بمعنـى أن الأغلبيـة لا تقـرر إلا مـنهج تعامل الدولـة في حـالات الإيـذاء الجسـدي والاعتـداء عـلى الملكيـة ونقـض

التعاقدات. أما عدا ذلك فالأفراد أحرار بشكل مطلق وليس للأغلبية شأن فيه.

ومن هنا نجد أن:

المبدأ الأساسي لليبرالية هو أن الإنسان يولد حرًا حرية مطلقة، وبما أن الوحدة الأساسية لبناء المجتمع هي الفرد، فلذلك يجب أن يكون حرًا لكي يخلق مجتمعًا حرًا، فالحرية هي السبيل الوحيد لتحقيق سعادة الفرد.

ستكون وظيفة الدولة هي لو ليبرالية:

احتكار العنف الشرعي، بحيث تكون هي الطرف الوحيد الذي يحق له استخدام العنف دون عقاب، وليس بشكل عشوائي، وإنما طبقًا للقانون، ويكون الكل متساويًا أمام هذا القانون دون أي تمييز، والضمانات الأساسية لالتزام الدولة بتطبيق القانون هي:

١ـ أن يكون للأفراد القدرة على مراقبة ومحاسبة وعزل القائمين على تسيير الدولة.

٢ـ ألا يكون للدولة مصدر دخل سوى ما يدفعه الأفراد من ضرائب وأن تقرر قيمة هذه الضرائب وأوجه إنفاقها من قبل ممثلي الأفراد أنفسهم أو ممثليهم المنتخبين.. فالدولة ليس عليها أن تتدخل إلا في حالات:

١ـ حماية الفرد من الوقوع تحت وطأة الإيذاء الجسدي.

٢ـ حماية الملكية الفردية.

٣- حماية التعاقدات بين الأفراد.

فلو مصر ليبرالية ستقوم على أساس اقتصاد السوق؛ لأن الاندراج وراء تدخل الدولة في السوق يؤدى في النهاية إلى الوصول إلى مرحلة الشعب

القاصر ووصايا النخبة مرة أخرى وعبودية الدولة، التي ترفضها الليبرالية بأي شكل من الأشكال.

فمن أجل ضمان مستقبل أفضل وتحسين الظروف الاقتصادية؛ كان على الليبرالية أن تتنبّه إلى أن وجود دعوات مثل تلك التي تدعو إلى حد أدنى وأقصى للأجور هي إحدى أهم المشكلات التي ستواجه المجتمع في الفترة المقبلة، لعدم وجود أي آلية لتنفيذ هذه المطالب، مما يعود على المواطن بنفع شكلي فقط، وليس نفعًا حقيقيًّا، ولذلك كان الشكل الاقتصادي لليبرالية ضروريًّا جدًّا في مواجهة مثل تلك الدعوات.

فعلى سبيل المثال لو أن صاحب شركة ما بها ٥٠ موظفًا.. آجر كل منهم ٥٠٠ جنيه ثم قامت الدولة بوضع حد أدنى للأجور ١٠٠٠ جنيه فما الذي سيقوم به صاحب العمل.. أعتقد أنه سيحدث أمر من اثنين:

١- ستتم الموافقة على ذلك، ولكن في نفس الوقت سيتم رفع الأسعار إلى الضعف، وبالتالي لا يشعر المواطن بأي تحسن في جودة معيشته لعدم وجود آلية لتطبيق ما دعت إليه الدولة.

أو:

٢- ستتم إقالة نصف عدد الموظفين، مما يؤدي لزيادة نسبة البطالة، وبالتالي دخول البلد في مشاكل أخرى من أجل إرضاء قصير المدى.

أو:

٣- سيقوم المستثمر بالبحث عن دولة أخرى بها عمالة أرخص، فالمستثمر لا يأتي فقط ليفيد الدولة بل هو في الأساس يبحث عن مصلحته الشخصية، فرفع الأجور يتطلب زيادة في الإنتاجية وليس فقط قوانين تحدد الأجور.

ومَن منا لا يذكر تلك الأزمة الاقتصادية التي قامت في الثلاثينات من القرن الماضي وكادت تعصف بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد قامت بعض الشركات أثناء هذه الأزمة وبعض المصانع بتوفير عدد كبير من العمالة من الزنوج، لأنها عمالة رخيصة، وبعد إصدار قانون الحد الأدنى للأجور من الكونجرس الأمريكي * تم فصل الكثير من تلك العمالة من أجل الرجل الأبيض.

فهذا ما يحدث حين تكون الدعوات لا آلية بها، ودون بحث الكيفية،

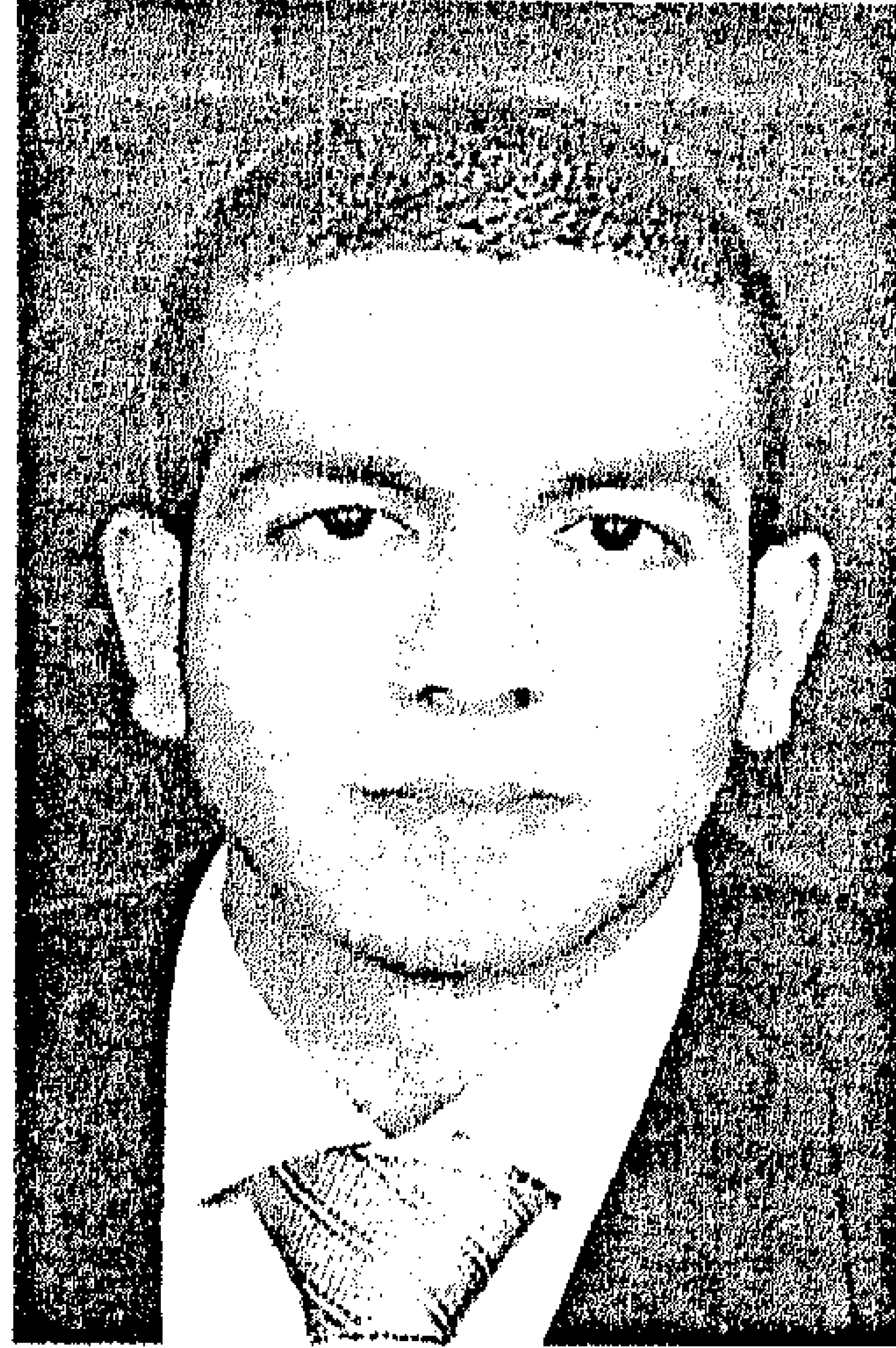
وفي الأخير فالحديث عن الحد الأقصى مستحيل، لأنه كما أن الإبداع لا حدود له، فبالتالي الجزاء والثواب لا حدود لهما، فالجميع في الليبرالية متساوون في المعطيات، في الحقوق وفى الواجبات، ولكن النتائج مختلفة كما ذكرنا سابقًا تبعًا لكيفية القدرة على استغلال وتوظيف هذه الحقوق والمعطيات في مكانها الصحيح من أجل الوصول إلى إبداع أفضل.

فلو ليبرالية لكان كل هذا.

- ..* فقد كانت هناك محاولة لتطبيق الحد الأدنى للأجور عام ١٩٣٣ ولكن تم رفضه، حيث كونه غير دستوري ثم تمت الموافقة عليه عام ١٩٣٨.

مصر التي في خاطري ليبرالية

عبد الرحمن خالد محمد أبو الفتوح



مواليد ١٩٩٠، طالب بالفرقة الرابعة - كلية الآداب - قسم التاريخ- جامعة حلوان. أعمل كاتباً صحفياً وناشطاً في مجال حقوق الإنسان. من ضمن الأنشطة التي شاركت فيها: مسئول حملة التوعية بحق المشاركة السياسية بجامعة حلوان - تحت رعاية مؤسسة صناع الحياة لتنمية المجتمع، والمؤسسة المصرية للتوعية. شاركت في الدورة التدريبية التاسعة عشرة على حقوق الإنسان لطلاب الجامعات المصرية والتي أقامها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. شاركت في دورة كيفية التعامل مع جريمة التعذيب والتي أقامتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. شاركت في تدريب برنامج تمكين الشباب والذي أقامته الجمعية الوطنية لحقوق الشباب. حصلت على المركز الأول في مسابقة كتابة المقال "الشعب يريد مصر دولة عالم أول" موقع نريد الإلكتروني. حصلت على المركز الأول على مستوى جامعة حلوان في مسابقة كتابة أبحاث علمية عن مستقبل الثورات العربية. تم اختياري الطالب المثالي على مستوى كلية الآداب - جامعة حلوان - العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣. حاليا عضو المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وعضو نادي خريجي مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

بداية: ماذا يحدث إذا غابت الليبرالية؟!

بغياب الليبرالية عن المجتمع تتأثر الحرية تأثرًا سلبيًّا، فعلى سبيل المثال يحدث فساد لأخلاق الإنسان، بسيطرة لغة النفاق على الأشخاص، فتتحول الوجوه الآدمية إلى وجوه كرتونية، تبطن خلاف ما تظهر؛ لشعورها بالخوف من التعبير عن آرائهم الحقيقية؛ وذلك بتأثير القيود المتعددة التي تكّبل العقول والأفكار والقدرات.

وعلى المستوى المجتمعي يفقد المجتمع روح المبادرات؛ وذلك لأنه عندما تسيطر لغة القهر على المشهد العام تنخفض تلقائيًّا همة الأفراد لإصلاح وتطوير مجتمعهم، فتكون النتيجة في النهاية استنزاف قدرات المواطنين وانخفاض إنتاجية المجتمع. ويؤدي غياب الحرية عن المجتمع إلى الهروب عن طريقين: إما بالهروب إلى الخارج باللجوء إلى تكوين الجماعات السرية ذات الاتجاهات الفكرية المنحرفة والشعور بالحرية داخلها، أو بالهروب إلى الداخل بنفاق الحكومة المستبدة والتملق لها.

وفي الدول غير الليبرالية تنتشر العديد من السلطات المستبدة التي تحل بدون وجه حق محل السلطة الفردية، سواء كانت هذه السلطات تتمثل في حكومة متسلطة تقيد الحريات وتمنع الناس عن حقوقهم، أو رجال دين يفرضون أوامرهم الدينية بطرق غير أخلاقية، يتعدون بها على الحريات الشخصية، وحتى في أضيق النطاقات وهو نطاق الأسرة نجد غياب القيم الليبرالية وظهور السلطة الأبوية المتعدية، ولذلك إذا أردت مجتمعًا آمنًا أعطِه حريته.

الليبرالية ليست دينًا :

للأسف في مجتمعنا المصري تكثر الشائعات التي تشوه الليبرالية وتظهرها على غير حقيقتها بكونها تعارض الدين الإسلامي، وأنه ليس أمامك سوى خيارين لا ثالث لهما، فإما أن تكون مسلمًا مؤيدًا لمشروع الإسلام السياسي، وفق منطق لا تناقش ولا تجادل، وإما أن تكون ليبراليًّا أو أي

اتجاه آخر، وبذلك يكون اسمك قد أدرج في قائمة الخارجين عن الإسلام المحاربين له!

ومن الطرائف التي رأيتها على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي نشر صورة لأحد رموز الليبرالية المصرية وهو يصلي، باعتبار أن ذلك من العجائب، وعندما رأيت التعليقات على الصورة تعجبت من كمية الخرافات الموجودة في عقول الناس عن الليبراليين والتي يسوق لها مشايخ الفضائيات الإسلامية المتشددة، وأبرزهم طبيب بشري نصّب نفسه متحدثًا بالدين عندما قال بصريح العبارة: "الليبرالية يعني أمك تقلع الحجاب"!!، مع الأخذ في الاعتبار أن المسائل الدينية هي أمور شخصية بحتة، ليس لأحد من الأشخاص سلطة تبرر له التدخل فيها.

ونستشف مما سبق تفشي إشكالية خطيرة في المجتمع المصري، وهي الخلط بين السلوك الشخصي والفكر السياسي، بمعنى أنه عندما يتم توجيه نقد للفكر الليبرالي يكون نقدًا لسلوك الأشخاص المنتمين له وليس نقدًا لأفكارهم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ولحل هذه الإشكالية يجب علينا أن نعمل على نقل الشعب المصري من التواجد العقيم في عالم الأشخاص الضيّق إلى عالم الأفكار الرحب، لأن التواجد في عالم الأشخاص ليس سوى دلالة على الإفلاس الفكري وعدم الوصول لأي جديد يساهم في تغيير الواقع.

والليبرالية في جوهرها هي نهج فكري على مستويات متعددة من سياسة واقتصاد وغيرهما من المجالات، وليست عقيدة فتتدخل بذلك في الانتماء الديني للأفراد أو تتعارض معه، وليس هناك ثمة تناقض بين أن تكون ليبراليًا مستنيراً وفي الوقت نفسه تكون متدينًا.

ومن الأفكار التي أقترحها لحل إشكالية تشويه الليبرالية في المجتمع المصري تعاون منظمات المجتمع المدني الليبرالية مع وزارة الأوقاف المصرية، من خلال إقامة دورات في ماهية الليبرالية لخطباء المساجد وعلماء الدين، لأن الكثير منهم يكون لديه تصور خاطئ عن مفهوم الليبرالية، قد استمده

من بعض كتابات رجال الدين المسيسين، ويساهم في نشر هذا التصور المغلوط من خلال خطابه الديني مع عامة الناس الذين لا يكون لديهم غطاء معرفي يجعلهم قادرين على التفريق بين الصحيح والخاطئ، فتنتشر بذلك صورة مشوهة للفكر الليبرالي.

الروشتة الليبرالية للمشكلات المصرية :

يخطئ من يقوم بعملية استنساخ تقليدية للحلول الليبرالية الغربية، ويحاول تفعيلها في المجتمع المصري؛ وذلك لاختلاف البيئات من مجتمع إلى آخر، وما يصلح في الغرب قد لا يصلح في الشرق، والعكس صحيح، ولذلك عندما حاولت وضع الحلول لمشاكل المجتمع المصري من وجهة نظر ليبرالية لم أضع في حسباني تفاصيل الليبرالية الغربية؛ لإيماني أن العلاج الصحيح يكون من الفهم العميق للمجتمع المراد علاجه.

تسميم العقول في الصغر يرهقنا في الكبر :

كنت أقف ذات يوم في طابور للعيش وإذ فجأة ينادي أحد الأطفال صديقه بقوله "أنت يا واد يا مسيحي".. الجملة السابقة أثارت استفزازي، فسألته: هل أنت مسلم؟ فرد عليّ بالإيجاب، فقلت له: هل تعتقد بأنك أفضل منه؟ فكانت الإجابة بنعم! ليست المسألة موقفًا عابرًا ولكن المسألة أعمق من ذلك بكثير. إن العملية التربوية في مصر بتعدد نطاقاتها، من البيت إلى المدرسة إلى الشارع، تساعد على تنمية النزعة العنصرية في نفوس الأطفال، ولذلك فليس هناك داعٍ للتعجب عندما نرى الكبار ينبذون الآخر ولا يتعايشون معه!

ومن المشاهد المعتادة في جميع مدارس مصر خروج الطلبة المسيحيين عندما يحين ميعاد حصة الدين، وبقاء الطلبة المسلمين ليقوم مدرس الدين

بتدريس بعض المعلومات لهم، والتي في الغالب تكون بعيدة عن مشاكل الواقع وكيفية التعامل معه، ولكن المعضلة ليست في ذلك وإنما في خروج الطلبة المسيحيين بشكل يرسّخ الأفكار الملوثة من أنهم كفار ومصيرهم إلى النار، وهذه هي الحقيقة التي نهرب من مواجهتها.. نعم نحن مجتمع يساعد على العنصرية، فالاعتراف بالمرض بداية طريق العلاج!

ما هو الضرر الذي سيقع إذا ما تم دمج حصة الدين الإسلامي والمسيحي في حصة تدرّس فيها قيم ومبادئ أخلاقية مثل التسامح والتعايش مع الآخر والأساليب المثلى للحوار، وبالنسبة للعقيدة الدينية فهي حرية متروكة لعائلة كل طفل، فنكون بذلك أفسحنا المجال أمام حرية تعدد المذاهب والأديان، ونجتمع جميعًا تحت ظلال الإنسانية، ما الذي يمنع أن تكون هناك تدريبات عملية في هذه الحصة لتفعيل المبادئ والقيم الليبرالية والتي تتسع لتشمل الجميع، وعلى سبيل التمني فأنا أتمنى أن يحظى الجيل القادم بهذا التغيير لكي نوقف طوفان العنصرية الجارف!

المساواة أسلوب حياة!

اخترت المساواة لأني أرى أن الكثير من المشاكل الظاهرية التي نعاني منها في المجتمع المصري جذورها تنتهي إلى هذه النقطة، كثير من الطبقات المجتمعية تعاني من عدم المساواة، كثير من المؤسسات الحكومية تنتشر فيها المحسوبية والمحاباة، للأسف نخر التمييز في عظام المجتمع المصري بشكل أفقده قدرته على التوازن، فأصبحنا كما نراه الآن مجتمعًا مختلاً!

جرب على سبيل المثال أن تفتح حوارًا عن ظاهرة التحرش في وسيلة مواصلات عامة ستجد عددًا من التبريرات اللانهائية، وستجد بعض التبريرات في غاية القذارة، مثل أن الأنثى تفرح بالتحرش، لكن تعالَ معي عزيزي القارئ لنحاول استقصاء أصل المشكلة والذي يتمثل في النظرة إلى المرأة على أنها إنسان من الدرجة الثانية، وتتحول تلك النظرة إلى أشكال

عملية للاستبداد بالمرأة، سواء من قبل أصحاب العمل في حصولها على أجور منخفضة عن الذكور، أو من قبل الزوج الذي يعتدي عليها بالضرب أو الإهانات اللفظية ليل نهار، أو من قبل المجتمع الظالم الذي تشيع فيه النظرة إلى المرأة على أنها أداة استمتاع جنسي.

هناك شكل آخر من أشكال التمييز وهو التمييز الذي يمارس على أساس المظهر أو الوضع الاجتماعي، فمن المعروف في مصر أن الفرد يتم تسهيل معاملاته وحياته بشكل عام بناءً على مظهره وعلاقاته، ولذلك ينتشر لدينا مصطلح "ابن ناس" والمقصود به هنا الشخص من بيئة مادية مرتفعة، وكأن البقية من أبناء المجتمع لا يستحقون الحياة!، كثير من الطلبة المتقدمين إلى الكليات الحربية وكليات الشرطة يتم رفضهم لكونهم فقراء ليس أكثر.

ولذلك فالمجتمع الليبرالي الذي تسود فيه قيمة المساواة لا مكان فيه لأي نوع من أنواع التمييز، حيث لا توجد فروق بين الرجل والمرأة، أو بين الغني والفقير، وبحكم القانون لابد أن تفعّل قوانين تحمي المجتمع من التمييز، وفي نفس الوقت يتم تجهيز المجتمع للعيش بقيمة المساواة، من خلال رفع الوعي بقيمة الإنسان لكونه إنسانًا، ونشر فكرة الاحترام المتبادل للإنسانية وليس للمادية، وأن قيمة الإنسان الحقيقية في أفكاره!

حتى تكتمل الصورة :

هذه نقاط سريعة لكي تنتقل الليبرالية من الجانب التنظيري إلى الجانب العملي:

* الليبرالي الحق لا يعرف المعايير المزدوجة، بمعنى أنه ينبغي علينا كليبراليين أن نكون ثابتين على مبادئنا وقيمنا الليبرالية مع الجميع، بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا معهم.

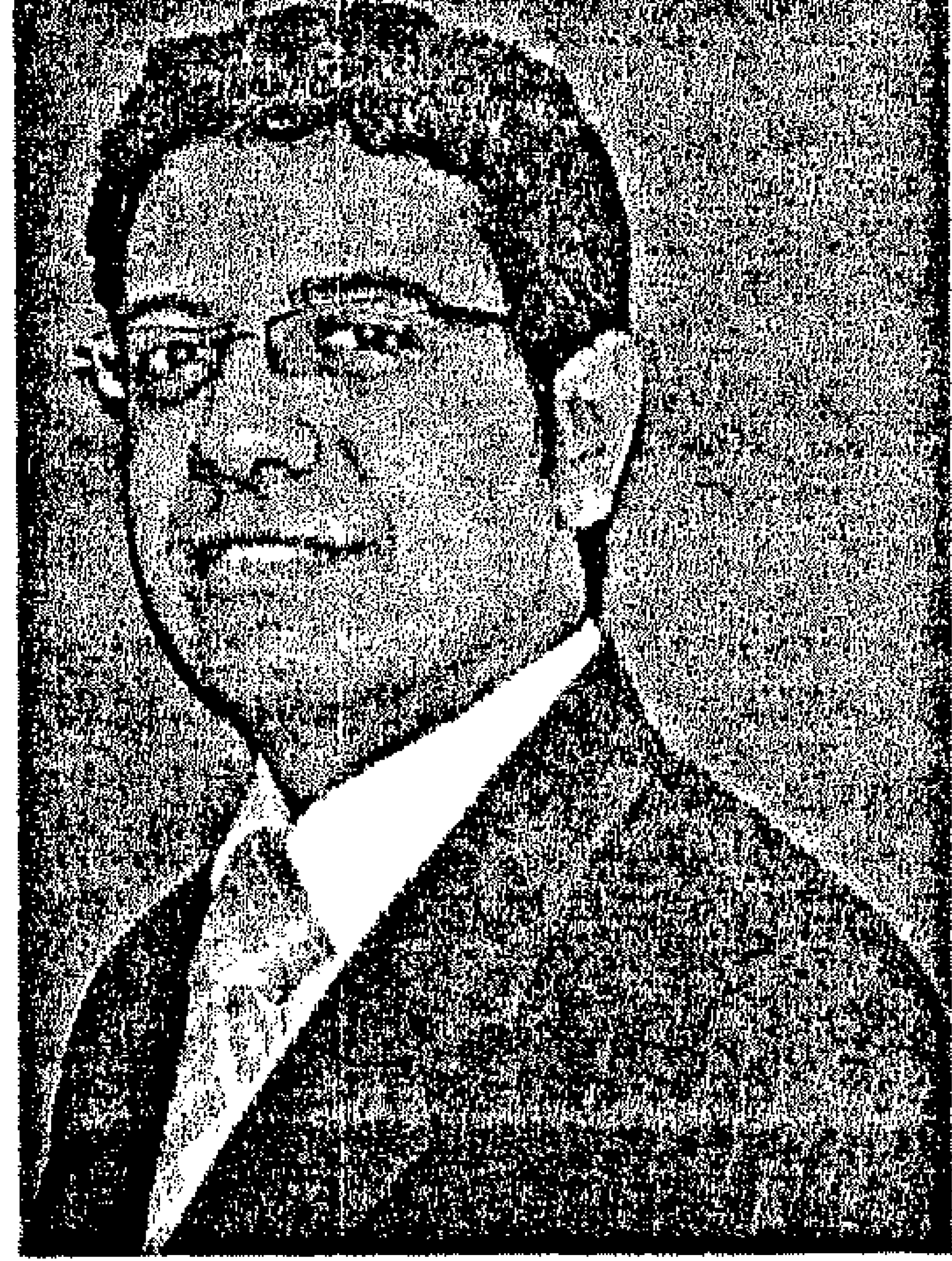
* إذا كان هناك انتشار لأفكار الإسلام السياسي التي تشوه الليبرالية فالحل لن يكون في الجلوس على المكاتب ومهاجمة هذه الأفكار، لابد من تشكيل فرق عمل ميدانية على الأرض، تقوم بنشر الأفكار والمضامين الحقيقية لليبرالية، المواجهة هي الحل!

* من أهم مفاتيح تفعيل الليبرالية هو التفاعل مع احتياجات الناس وإيصال رسالة هامة، وهي أن حقوقهم هي ليست أفضالاً تتفضل عليهم بها الدولة، وإنما هي أمور بديهية لابد لهم من العيش بها، ومساعدتهم في ذلك الاتجاه عن طريق توفير المساعدة القانونية لهم، من أجل الحصول على هذه الحقوق.

***أخيرًا وليس آخرًا اليأس خيانة والأمل وطن!**

اللّه لا يدلي بصوته في الانتخابات!

عوض بسيط



من مواليد الجيزة ١٩٧٩، تخرجت من كلية السياحة والفنادق، جامعة حلوان عام ٢٠٠٠. أعمل صحفياً وأحب كتابة الشعر.

"قد أختلف معك في الرأي.. لكني على استعداد أن أدفع حياتي ثمنًا لحريتك في التعبير عن رأيك" فولتير.

في ٢٩ مارس ١٩٥٤ خرج عدد من المصريين في تظاهرة مؤيدة للرئيس جمال عبدالناصر، كان هتافها الرئيسي "تسقط الديمقراطية.. يسقط الدستور.. يعيش جمال عبدالناصر"، وانتهت التظاهرة إلى الاعتداء بالضرب "بالأحذية" على عبدالرازق السنهوري باشا، رئيس المحكمة الدستورية العليا وقتها، وبالطبع انتصر ناصر في معركة "الزعيم مقابل الدستور"، وقبعت الديمقراطية في نعشها، الذي ربما لم تخرج منه حتى الآن.

ويمر من الأعوام ٦٧ عامًا، وتشهد مصر في ١٩ مارس ٢٠١١، أول استفتاء (مفترض أنه ممارسة ديمقراطية) بعد ثورة ٢٥ يناير على تعديلات الدستور، التي أعدت تحت سلطة عسكرية أخرى، هي امتداد لسلطة عبدالناصر، وأيدت التيارات الإسلامية التعديلات باستماتة، لأن "نعم" كانت طريقهم إلى أغلبية البرلمان، وهذا حقهم! ولكنهم قالوا إنها "الطريق إلى الجنة"! وإنها السبيل الوحيد للاستقرار، وتحولت علامة (✓) إلى "اختيار المسلمين"، وعلامة (✗) إلى اختيار "النصارى"، وبالفعل انتصر الدين في "غزوة الصناديق"، بحسب تعبير الشيخ السلفي محمد حسين يعقوب، الذي أكد أن "البلد بلدنا"، ونصح من لا يعجبه ذلك بالهجرة إلى كندا! ألا رحمة الله على فولتير!

اليوم وبعد إسقاط الرئيس محمد مرسي، المنتمي لجماعة الإخوان الراديكالية، التي ثبت بالتجربة فشلها في الحكم، وسقطت شعبيتها إلى المستويات التي تقلق مؤسسها حسن البنا في قبره، وتستدعي سخطه على الشاطر ورفاقه، ينحصر الاختيار حول مستقبل مصر ما بين استمرار الحكم العسكري تحت غطاء سياسي، أو الاتجاه لليسار، أو لليمين در نحو دولة ليبرالية مدنية حقيقية، وإن كان الخيار الأول يبدو وكأنه الأقرب لقلوب

الغالبية العظمى من الشعب، لكن دعنا نراهن على تحول مصر نحو ليبرالية حقيقية، فبدون أمل لا نستحق أن نحيا، ولا يمكن أن أكمل هذا المقال.!

الليبرالية- في رأيي- يجب أن تبدأ بقاعدة اجتماعية، حتى تصل إلى قمة هرم السلطة، وليس العكس، فقد مضى زمن كانت فيه الشعوب على دين ملوكها!

أن تكون ليبراليًّا؛ معناه أن تترك لصديقك الحق في التعبير عن رأيه، دون أن تبدأ كل نقاش على أرضية تتصور فيها أنك وحدك تملك الحق المطلق، ولديك مهمة مقدسة في هدايته إلى الحق! بهذا المنطق يمكن أن تكون العلاقات أكثر احترمًا وندية واستقلالية.

أن تكون ليبراليًّا؛ يعني أن تترك لشريك/ شريكة حياتك نفس مساحة الحرية التي تعطيها لنفسك، من اتخاذ قرارات ومساحات خاصة غير مراقبة.

أن تكون ليبراليًّا؛ فهذا يعني أن تتخلى عن دور الضابط ورجل الدين! فلا تعطي نفسك- خاصة لو كنت رب أسرة- سلطة الضبطية القضائية على حريات، وأدراج، وضمائر أفراد أسرتك.!

أن تكون ليبراليًّا؛ يجب أن تؤمن أن هناك أكثر من زاوية للحقيقة، وأكثر من طريقة صحيحة لعمل الأشياء، وأن لا شيء مسلم به، من دون نقاش ودراسة وإعمال عقل.

أن تكون ليبراليًّا تعرف أنه ليس هناك خير مطلق أو شر مطلق، وبالتالي ليس هناك إنسان طيب بالكامل أو شرير بالكامل، لذا علينا أن نخاطب الدوافع الطيبة في البشر، وأن ننظر إلى المساحات السوداء بداخلنا إذا ما أرادت نفوسنا قسوة الحكم على البشر!

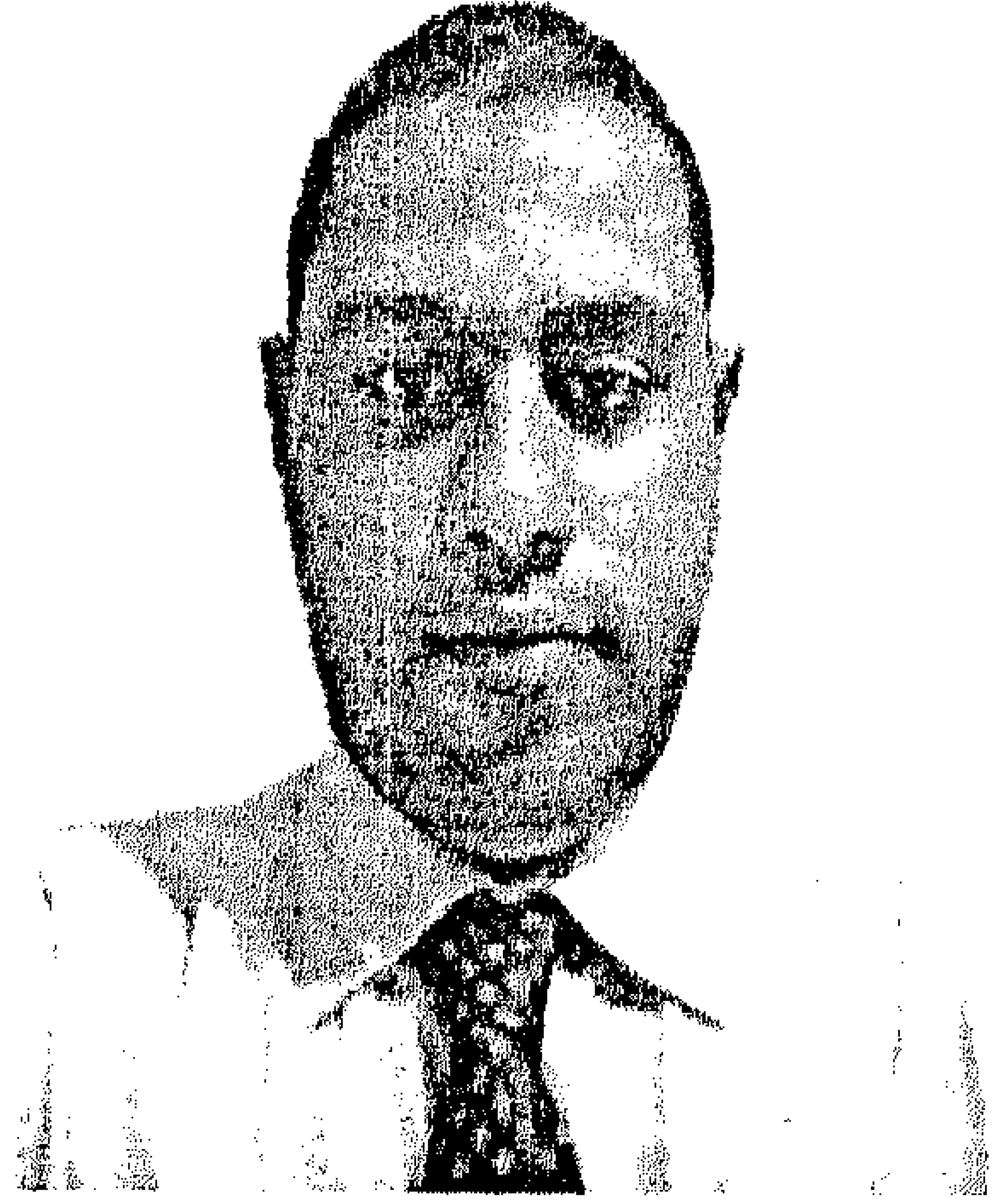
أن تكون ليبراليًّا؛ أي تكون حرًّا، تؤمن بالحرية، وتمنحها للآخرين، لا أن تكون مصاص دماء فاشيًّا، يسلب حرية الآخرين ليتلذذ هو بنشوة سادية

استعلائية يظن أنها حرية، ويتصور- في بعض الأحيان- أنها ترضي الله والناس! بينما هو ساقط في عبودية حرفية قاتلة.

هنا يمكن أن تولد الدولة الليبرالية من رحم مواطنيها الليبراليين، حيث الحاكم إنسان وليس نصف إله!.. حيث صندوق الاقتراع آلية لممارسة الديمقراطية وليس وسيلة للتقرب إلى الله!.. حيث ورقة التصويت هي استمارة إبداء رأي، وليست جواز سفر إلى الجنة!.. حيث الله لا يدلي بصوته في الانتخابات!

مصر الحرية

كريم محمد احمد الجمال



مواليد ١٩٨٨، حاصل على بكالوريوس هندسة الإنتاج عام ٢٠١٢. عضو مؤسس بحزب مصر الحرية. أعمل مهندس بشركة الإسكندرية للحراريات.

لم تكن الليبرالية في يوم من الأيام قالبًا واحدًا أو نموذجًا جامدًا للتفكير أو السياسة أو الاقتصاد بحيث تنحصر الليبرالية في هذا النموذج وحده دون غيره، إنما فرض تنوع الزمان والمكان والعوامل البشرية ثراء التجربة وجعلها تعكس حاجات البشر وإبداعهم.

ولذلك لا نستطيع تحديد تعريف محدد لليبرالية مقيد بقواعد ثابتة، وإنما هو اصطلاح يقوم على مبادئ وأسس تتفق في مضمونها العام وتختلف، أو بالأحرى تتنوع حسب التجربة المرتبطة بالزمان والمكان والثقافة، ويمكن حصر هذه الأسس في ثلاث نقاط؛ الحرية والمساواة أو المواطنة وسيادة القانون بما يحقق الصالح العام الذي يضمن حقوق الأغلبية ولا يضر بحقوق الأقلية.

مصر كبلد عريق له موروث حضاري وتاريخي جعل التراث الإنساني والرصيد الحضاري لها هائلاً ومتنوعًا يتسم بالتفاعل والمشاركة، كذلك فرض موقع مصر وسط العالم ريادة العالم القديم لآلاف السنين، وفي العصور الوسطى والحديثة كانت مصر أحد مراكز الإشعاع الفكري دائمًا لقربها من مراكز التأثير العالمي في كل العصور، بداية من اليونان القديمة وروما، ومع الفتح العربي لمصر، زاد التنوع والثراء الفكري؛ مما أفرز تجربة فريدة ظهرت في ديمقراطية راقية وواعدة حديثة كانت الأولى في المنطقة كلها إبان حكم الأسرة العلوية، ومن هنا نستطيع أن نقول إن تبلور وتراكم الخبرات المصرية أتاح فرصة جديدة وتجربة شديدة الخصوصية في التجانس الموجود في مصر بشكل أكثر من أي دولة في العالم وأي مجتمع في التاريخ، من حيث صهر الثقافات الوافدة في الجسد المصري وفي المخزون والمكون للشعب، وصبغ هذه الأفكار الجديدة بطابع مصري يجعلها في منظومة واحدة وهي المدرسة الليبرالية المصرية.

كما تقدم فإن الليبرالية ليست مجرد تعريف أكاديمي أو اصطلاح حزبي، ولكنها تعبير عن أفكار تدعمها التعددية والقبول بالآخر والتعايش،

ولذلك انعكاسات في مجالات الحياة، ولذلك تعتبر الليبرالية كشجرة لها جذور وجذع وأوراق وثمار، تقوم فكرة الليبرالية أساسًا على فكرة الاختيار الشخصي وتضعه في مكانة كبيرة ومهمة، وهو ما يميزها حتى كنظام سياسي واجتماعي عن غيرها، فهي تقلل من تدخل الدولة في حياة الفرد وتحكمها في نمط المعيشة، مثل الاشتراكية، فضلاً عن التفوق الواضح لليبرالية كنظام سياسي واقتصادي ومنظومة حريات وحقوق إنسان عن الأنظمة الدينية والعسكرية غير الديمقراطية.

١- الجذر في شجرة الليبرالية هو حق الاختيار الشخصي، ولذلك لابد من وعي كامل بأن الحرية تقابلها مسئولية وتحددها حريات عامة وحقوق مجتمعية.

٢- الجذع أو الساق قد تكون الوسائل التي تنشر هذه المفاهيم وتوعي بها المجتمع؛ لأن حرية بلا مسئولية تنقلب إلى ضرر وأحيانًا فوضى؛ لأن بها إخلالاً بتوازن المجتمع، وتلعب هذا الدور التوعوي المهم المؤسسات التعليمية والتربوية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، فضلاً عن النخب الثقافية والمجتمعية.

٣- الأوراق في الشجرة الليبرالية هي قيام نظام يدعم هذه الأفكار ويقوم على جعلها خطوات تطبيقية وإجراءات فعلية في المجتمع، وربما تتطور إلى نظام عالمي يدعم هذه الروابط بين الدول والأمم ويقويها ويضيف إليها تجارب وخبرات، تتجسد في مجتمع تعددي، ومواطنة، وحقوق إنسان، ثم إعلام حر ومنظمات مجتمع مدني تعمل بشفافية، في وجود نظام ديمقراطي متكامل تدعمه أحزاب قومية غير قائمة على أساس عنصري أو حتى على أساس ديني وعمل سلمي أهلي وعمل سياسي محكوم بالقانون المنظم في وجود مبادئ عامة للدستور الوطني ترعى مصالح الأمة بلا تفرقة؛ مما يعزز حقوق الأقليات، ويقضي على كل أشكال التمييز ضد المرأة.

فنعطي الشباب فرصتهم الحقيقية.. كل هذا يعطي مجالس نيابية قوية ديمقراطية معبرة عن الشعب، ويعطي نظامًا سياسيًا سليمًا يفرز نشاطًا اقتصاديًا قائمًا على الاقتصاد الحر بجناحيه؛ العمل لصالح الوطن ومراعاة كافة الطبقات لضمان عدالة التوزيع وفرص العمل الجيدة، مما يمهد لتنمية شاملة.

٤- الثمار رخاء اقتصادي واستقرار في المعيشة والمستوى المادي المريح للشعب بطبقاته، ينعكس في حياة مرفهة للشعب، تظهر في ارتفاع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وكل مرافق الدولة؛ مما يمنح الدولة فرصة للاهتمام بمجالات هامة؛ مثل البحث العلمي ومكافحة الأمراض ورفع مستوى المعيشة للمواطنين، وبالتالي تقل معدلات الجريمة، وبالتأكيد يرتفع مستوى الوعي السياسي للمواطنين والمظاهر المدنية والحضارية، مثل تعزيز الحرية الشخصية في المجتمع، وهذا يكمل منظومة هامة جدًا في الديمقراطية، مع تعزيز احترام القانون والدولة وسلطتها، وشعور الانتماء للوطن يعزز فكرة المحاسبة والمراقبة الشعبية للمجالس المنتخبة ولأجهزة الدولة بشكل عام، وهي من أهم مميزات النظام الديمقراطي؛ لأنها تضعف فرص الاستبداد والإقصاء والاستئثار بالسلطة أو المقدرات وحصرها في مجموعة من المواطنين دون غيرهم.

ما ينقص مصر هو إقامة البنية الأساسية لمجتمع متحضر يستعد لكي يكون مجتمعًا تقدميًا، فلابد من ضخ دماء جديدة في أوصال الأحزاب السياسية، وعن طريق الشباب ومبادرات الشباب المصري المختلف بانتماءاته واتجاهاته، تستند هذه المبادرة السياسية التي ستنتج النظام الديمقراطي الحقيقي الذي يؤمن بالآخر.

لابد من مواطن يعي كامل حقوقه وحرياته ومسئولياته في ظل نظام قانوني ودستوري على ثوابت الدولة المدنية التي جزء أساسي ومكون رئيسي منها المرجعية الدينية باختلافها وباختلاف مؤسساتها في مصر.

الدور المكمل على المؤسسات الإعلامية والتعليمية والمجتمع المدني، وهي ركيزة لصياغة عقلية مواطن واعٍ يقبل الآخر وحقوقه ويؤمن بالتعددية، مما يركز الجهود على التقدم والتنمية والعمل الجماعي وفكرة العيش المشترك، وبعدها تأتي الأحزاب المجسدة لهذه الإرادة لتكملة دورها في الوصول إلى خطوات تطبيقية لهذه الأفكار، وصولاً لأهداف الشعب المصري وأحلامه في التقدم والرفاهية.

حلول المشكلات الأساسية :

نقص الحرية ونقص المعرفة والأوضاع السيئة للمرأة:

نقص الحرية:

الحق في الحياة والحقوق السياسية، حرية الاعتقاد، حرية العبادة، حرية التعبير، حرية الإبداع، حرية العمل، حرية التنقل، حرية تداول المعلومات، حرية تكوين الجماعات أو الجمعيات، حرية الاجتماع.

١- في مجال الحريات الدينية: اعتراف الدولة بحقوق الطوائف الدينية وحماية الأقليات تنقسم إلى ثلاث حالات:

- أتباع الديانات السماوية غير المسلمين: من خلال النص في الدستور على حقوقهم في الاحتكام لشرائعهم والحفاظ على وضع خاص في مسائل الأحوال الشخصية، وتمثيل قيادتهم الدينية والروحية واختيارها، مع الحفاظ الكامل على دور العبادة وحرية إقامة الشعائر والأعياد والطقوس مع الاعتراف بتنوع مذاهبهم المختلفة.
- الفرق والطوائف الإسلامية ذات التمثيل العددي القليل: مثل الشيعة والأحمدية والبهرة وغيرهم من خارج المذاهب التقليدية للمصريين وبعض الطرق الصوفية ذات الأعداد القليلة، عن طريق دمجهم اجتماعيًّا ودينيًّا، من خلال المؤسسات الدينية الرسمية أو

غير الرسمية، وتحقيق تواصل معهم في النواحي المشتركة مع كفالة وضمان الأمن والحرية الكاملة لهم في هذه الشعائر والطقوس، مثل باقي المواطنين، دون مضايقات أو تضييق، ولكن دون الإضرار بالأمن والسلم العام، مع التأكيد الشديد على سلمية هذه الأفكار، وعدم تضمنها أي عنف أو تخريب أو تحريض أو تكفير يخرج المجتمع عن نسقه السلمي واستقراره العقائدي، وبدون تخريب للعقائد والمذاهب الأخرى.

- أتباع الديانات غير السماوية والأديان الأرضية وأي معتقدات أخرى، بحيث لا تنتقص حرياتهم، وغالبيتهم من الوافدين على مصر.

ويجب الضمان الكامل لخطاب ديني معتدل يدعم التسامح والتعايش وقبول الآخر، ووقف الخطاب التحريضي العنيف، وتضمن الدولة بأجهزتها ومؤسساتها الدينية الرسمية هذا الخط، وأي خروج عليه ينتقص من حريات المخالفين وتتصدى الدولة بحسم لذلك.

٢- تبني نظام سياسي انتخابي يسمح بتمثيل الأقليات الدينية والعرقية، وإن كان المجتمع غير متقبل بعد لهذه الأفكار يتم اللجوء إلى التمييز الإيجابي، عن طريق كوتة أو ما شابه في استعمال نظام قوائم حزبية، مع عدم قيام أحزاب على أساس ديني أو عرقي.

٣- توسيع قاعدة الانتخاب، وحرية تكوين الأحزاب، والتحرك نحو لامركزية في المحليات، مع انتخاب مجالس محلية بسلطات واسعة، مع تمثيل الشباب فيها بشكل موسع، وليكُن مع تحديد نسبة٣٠%.

٤- دور النخب الثقافية مهم جدًّا في تشكيل الوعي لدى المواطن وكذلك دعم فكر المشاركة الشعبية من خلال الرقابة على أداء ممثلي الشعب وأجهزة الدولة، وهنا يتضح أن الإعلام لابد أن يتسم بحرية

كاملة وبلا قيود في كل مجالاته، كذلك الإبداع والفن والثقافة والأدب.

على أن يكون لهذه الجهات رقابة داخلية لا خارجية، بحيث تتولى هيئة وطنية أو مجلس وطني هذه الشؤون يتم اختياره من هذه المؤسسات، وإلغاء حبس الصحفيين وأصحاب الرأي ومقاضاتهم وتقييد المبدعين، ومن الأهمية دعم حرية الإعلام في طريقة تكوين الجمعيات والصحف والتجمعات بالإخطار.

٥- وعلى الدولة التصدي بشدة لأي خروج عن هذه الأطر في محاولة تقييد الحريات، أو في حالة تبني خطاب معادٍ لاستقرار الدولة، وأي تحريض أو فرز طائفي أو عنصري.

مع حرية الوصول للمعلومات والضمان الكامل لخصوصيات المواطنين، من خلال الدولة بأجهزتها، متعاونة مع منظمات المجتمع المدني والحقوقيين الذين يفضحون انتهاكات حقوق الإنسان.

٦- الاقتصاد:

- لم يعُد نظام الاقتصاد الموجه ناجحًا بأي شكل من الأشكال ولا النظام الرأسمالي المتوحش صالحًا، في ظل المتغيرات في العالم الحالي وبالنسبة لأمة ناهضة كمصر.

- نظام اقتصاد السوق الحر هو الضامن لنجاح التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على حرية العمل وآدمية العامل.

- وجود نظام ليبرالي ديمقراطي هو الأساس الداعم لعدالة في التوزيع للموارد والثروات وإقامة مشروعات التنمية والمرافق الخدمية لجميع المواطنين.

- دعم القطاع الخاص وتفعيل الاستثمارات في القطاع الحكومي بشكل المشروعات القومية والاستراتيجية والحيوية يفرز مجالاً خصبًا لفرص

عمل كثيرة أمام قطاعات كبيرة من الشعب، مع وجود قوانين واضحة حاكمة تتميز بالشفافية والعدالة لتنظيم العمل.

٧- الاستقلال لاتحادات العمال والفلاحين والحرفيين والنقابات واتحادات أصحاب المهن المختلفة، لكونها الممثل لهم والمطالب بحقوقهم المشروعة من نظام عمل آدمي وأجور مجزية وتأمين صحي واجتماعي، مع معاش يحترم الآدمية والكرامة الإنسانية، وتفعيل الصناديق الخاصة لأغراض التكافل الاجتماعي في هذا الإطار، من إعانة بطالة مؤقتة ومعاش تقاعد مجزٍ.

نقص المعرفة:

العامل الأساسي الذي يجعل الليبرالية حلاً جذريًا لمشكلة نقص المعرفة أنها تشجع المبادرة الفردية، وتعطي الحق في التعلم لكل المواطنين بشكل متساوٍ، وهذا التشجيع يفتح طاقة الإبداع والاختراع والاجتهاد في كل مجال، وبالتالي التطوير في ظل مناخ متكامل، مما يحقق منظومة مجتمع المعرفة، كذلك الليبرالية التي تطرح المواطنة كأساس تعطي فرصًا متكافئة للمواطنين في التعلم، وبالتالي توسع القاعدة وتقتل الأمية التي يرادفها فقر ومرض.

- ودعم البحث العلمي بلا تقييد، وهو ما يعتبر دعامة اقتصادية هائلة تدفع الدولة لتحقيق الرخاء والاستقرار، وتدفع بالتنمية مع وجود فائض مادي يدفع بالدولة لإقامة مشروعات تسهل حياة المواطن.

المرأة:

- الركيزة الكبرى لتمكين المرأة لا نجد لها مثيلاً إلا في الليبرالية، حيث يُعترَف بمساواة كاملة للمرأة، وحق أساسي لها في المشاركة في التعليم والعمل والحقوق الاجتماعية والمدنية والسياسية.

- تفعيل مجلس قومي للمرأة مستقل ويملك صلاحيات واسعة للتعبير عن المرأة، ودعم حقوقها المشروعة، من خلال مشاركتها في المناصب الحكومية والمجالس النيابية، حتى ولو بمقاعد مخصصة.
- الاستعانة بالمؤسسات الدينية والتعليمية والنخب الثقافية لرفع مستوى وعي المواطنين في المناطق المحرومة والأشد فقرًا عن أهمية دور المرأة وحقوقها، مثل مكافحة الختان وزواج القاصرات وتجريمه، ومن أهم التحديات منع التحرش أو العنف لفظيًّا أو جسديًّا بقوانين رادعة ومن خلال حملات توعية.
- إقامة مشروع قومي لمحو أمية المرأة الريفية، وتقديم قروض صغيرة وميسَّرة للمرأة المعيلة، مع صرف إعانات للمرأة التي بلا دخل، من خلال إقامة مشروع قومي لتحسين أوضاع النساء اللواتي يعانين من العمل في ظروف صعبة أو يعانين استغلالاً جسديًّا في أعمال غير مشروعة.

دمج لمشروعي العفة وأطفال الشوارع، إذ ينتج عن هذه المسألة ما يسمي الجنس المجاني، والحمل بدون آباء، وحالات السفاح المنتشرة التي غالبًا ما تنتج عنها زيادة أعداد أبناء الشوارع، ومع نقص أو غياب الرعاية الصحية تزداد الأمراض، وربما ينتج أطفال مع إعاقات جسدية وذهنية تكون مناخ جريمة منظمة أو غير منظمة.

لذلك نجد أن فكرة مشابهة لتطهير العشوائيات هي الحل الأمثل، تشارك فيه المؤسسات الدينية غير الرسمية والخيرية، عن طريق توفير مدن مؤقتة بديلة للعشوائيات مع المرافق والأجهزة الخدمية، حتى يتم الانتهاء من التطوير في العشوائيات، ويعود السكان الأصليون للمنطقة بعد تطهيرها وتجديدها.

وينشأ، بالتعاون مع القوات المسلحة والإنتاج الحربي، مزارع أو مصانع تعتبر مراكز إعداد وتعليم ودعم أو حتى ورش صغيرة لتأهيل أطفال وبنات

الشوارع وتحويلهم لحرفيين وإخراجهم من براثن الجريمة والتسول والدعارة وغيرها، وتعزيز دمجهم مجتمعيًا في إحدى المدن الجديدة.

في النهاية سنجد باكتمال هذه المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطنًا يحترم حقوق الإنسان، دولة بمؤسسات تحترم المواطن وتكفل له الحقوق الكاملة، ومواطنًا يشعر بانتماء ويحترم الدولة وسلطتها وقوانينها المنظمة وأجهزتها ويحترم المواطنين الآخرين، مما ينتج أجهزة تعمل بكفاءة وفاعلية وشفافية، مع مظلة رقابة ومتابعة شعبية تؤثر كلها على مجالات تحسين الخدمات ورفع الأعباء عن المواطنين، ووجود مناخ للحرية الإبداعية سيمتد للبحث العلمي والثقافي والفني والأدبي، وكلها يخدمها اقتصاد وطني حر وقوي، مما يرفع كفاءة المواطن ويعزز فرص الوطن في التنمية والتقدم.

وهذا لا يتحقق إلا بالوطن الليبرالي.

الليبرالية ومصر

محمد زكي الشيمي



مواليد ١٩٨٠، حاصل على بكالوريوس هندسة قسم الآلات والقوي الكهربية - جامعة حلوان ٢٠٠٣.

- ومهندس صيانة وتحكم. عضو أمانة التدريب والتثقيف السياسي بحزب المصريين الأحرار ٢٠١٣. عضو المكتب السياسي وعضو مؤسس بجبهة الشباب الليبرالي ٢٠١٣. عضو مؤسس بحزب المصريين الأحرار ٢٠١١. عضو مجلس إدارة والسكرتير العام لمؤسسة حلم الديمقراطية ٢٠٠٩. عضو الهيئة العليا لحزب الغد ٢٠٠٩ وعضو مؤسس وعضو لجنة التدريب والتثقيف السياسي ٢٠٠٤-٢٠٠٩.

تشكل الليبرالية ومفاهيمها وتطبيقاتها في نظرنا حلاً لعدد كبير من مشاكل مصر الحالية؛ لأنها تمتلك قدرة أكبر على تقبل التغيرات المختلفة بحكم مرونتها وبحكم كونها إطارًا ما بعد أيديولوجي لنظام بأكثر من كونها أيديولوجيا جامدة ومقيدة.

إن المدقق في مشكلات مصر سيجد أنه من أهم المشاكل التي تواجهها الآن هي:

١- المشكلات الطائفية وغياب قيم المواطنة. ٢- الديمقراطية غير الفعالة وغياب الحريات الأساسية من ثقافة المجتمع وأحيانًا كثيرة من القانون. ٣-ترهل وزيادة الجهاز الحكومي عن الحاجة. ٤- الجهل. ٥- البطالة. ٦-المشاكل الاقتصادية (الفقر وانخفاض معدلات النمو وزيادة التضخم). ٧- الإسكان. ٨- الزيادة السكانية.

أولاً: المشكلات الطائفية وغياب قيم المواطنة :

شهدت مصر في الفترة الأخيرة عددًا من الأحداث الطائفية تضمنت اعتداءات على الشيعة وعلى المسيحيين وعلى البهائيين.

إن المنظومة الليبرالية ترى باختصار أن حل مشكلات الطائفية والتعصب لن تكون إلا بإرساء مبدأ حرية الاعتقاد وحرية ممارسة الشعائر الدينية وحرية الدعوة لأي فكر دون حجر ولا وصاية. بالإضافة إلى التأكيد على حياد الدولة ومساواة جميع المواطنين القانونية أمامها.

إن حرية المواطنين الدينية وحرية الضمير والمعتقد هى أمر لا ينبغي المساومة عليه؛ لأنه ليس من شأن أحد أن يقرر لي مصلحتي ولا أن يقرر عني ماهية الصواب والخطأ، كما أنها ليست وظيفة الدولة أن تمنح المواطنين البركة أو أن تشيعهم باللعنات، بل ينبغي أن تتعامل الدولة مع حرية مواطنيها الفردية في الاعتقاد وفق مبدأ لا شيء يُلزم ولا شيء يُمنع، لا

شيء في الدولة يُلزم المواطن بالاعتقاد في معتقد معين، ولا شيء في الدولة يمنع المواطن من الاعتقاد فيما يشاء دون تدخل من السلطة.

كما أنه ينبغي أن ينتهي الخلط القائم بين التحريم والتجريم، فالأصل في الأمور المحرمة دينيًا في اعتقاد معين ليس هو الأصل في الأمور المجرمة قانونًا.

ذلك أن تجريم أي فعل ينشأ نتيجة الإضرار بفرد آخر في المجتمع، ولا ينبغي تجريم أي فعل لا يلحق الضرر القانوني بآخرين، حتى ولو كان محرمًا في اعتقاد ما أو في غيره، فالتزام أي شخص بقواعد وقناعات دينية معينة من عدمه هو أمر يخصه ولا يخص الدولة ولا بقية الأفراد.

وكما هو الحال مع مؤسسات الدولة فإنه لا ينبغي منح المؤسسات الدينية سلطة السيطرة على مقدرات الناس، أو منعهم من ممارسة حياتهم بشكل طبيعي إلا بإذن منها، كما يحدث في حالات الزواج والطلاق لبعض الطوائف، عندما يصبح تصريح الجهة الدينية أمرًا لازمًا وضروريًا لانعقاد الزواج لا يصح الزواج بدونه. يحدث هذا في ذات الوقت الذي لا يمنح فيه القانون الحق للراغبين في الزواج في الحصول على زواج مدني معترف به من الدولة.

إن تعديل مثل هذه القوانين لتتلاءم مع حقوق الإنسان يخلق بيئة أقل في استقطابها الطائفي، ترتفع فيها قيمة المواطنة ومساواة المواطنين أمام القانون فوق الخلافات الاعتقادية والمذهبية، كما أنها تشكل أرضية ممتازة لمنظومة القيم الحديثة.

ثانيًا : الديمقراطية غير الفعالة :

إن التجربة الديمقراطية في مصر لم تنضج بعد، رغم مرور أكثر من عامين على ثورة يناير٢٠١١، والسبب في ذلك يرجع إلى عدم اعتماد أسس الديمقراطية الليبرالية، والتوجه نحو مفهوم مشوه للديمقراطية يعتبرها مجرد فرض لإرادة الأغلبية.

إن الديمقراطية الحقيقية ليست ديكتاتورية أغلبية ولا استبداد أقلية، الديمقراطية الحقيقية تفصل جيدًا بين المجالين الشخصي والعام، بحيث يكون الفرد حرًّا تمامًا في أن يتصرف بالشكل الذي يروق له في إطار حرياته الشخصية وحقوقه الأساسية، في حين أنه يلتزم برأي الأغلبية في الشأن العام فقط.

إن الديمقراطية الليبرالية تجعل الحكومة جهازًا مؤقتًا ومفوضًا تفويضًا محدودًا لإدارة الشأن العام، وتجعل الرقابة على أداء هذه الحكومة وحرية انتقادها جزءًا لا يتجزأ من المنظومة.

فتكون صلاحياتها صلاحية إدارة مشروطة ومؤقتة، وليست صلاحيات ملكية أو صلاحيات مطلقة.

لهذا فإن دستور ٢٠١٢ كان سببًا في استمرار حالة التوتر السياسي؛ لأنه لم يؤسس لديمقراطية حقيقية بقدر ما أسس لديمقراطية شكلية، ولهذا فإنه كان من الطبيعي أن تخرج الملايين بعد شهور إلى الشارع مرة أخرى بسبب عجز المنظومة السياسية عن استيعابهم.

إن الأفكار الليبرالية تصلح كأساس لبناء دستور جديد يعبر عن تطلعات المصريين في الحرية والتي عبروا عنها بوضوح أكثر من مرة في الفترة الماضية.

إن دستورًا يحمي الحريات الشخصية للأفراد ويحمي حقوقهم الطبيعية والمدنية والسياسية... إلخ، ويجعلها مصونة ويحمي حرية الإعلام، ويعمق الفصل بين السلطات الثلاث هو ما تحتاجه مصر للتحول من الديمقراطية الشكلية إلى ديمقراطية أكثر تجذرًا، وتكتمل المنظومة بتعديل التشريعات القانونية التي تتدخل في حياة الأفراد الشخصية.

ثالثًا: ترهل وزيادة الجهاز الحكومي عن الحاجة :

إن العدد الهائل من الموظفين في القطاع العام المصري يقوم بعدة أدوار سلبية معًا؛ فالقطاع العام في هذه المنظومة يحصل على رواتب أكبر من إنتاجيته الحقيقية، ويتسبب بالتالي في ارتفاع عجز الموازنة، ويشيع قيم التكاسل، ويقضي على الروح التنافسية، ويزيد من استبدادية أجهزة الدولة، كما أنه بالضرورة يحد من حرية بقية المواطنين ويحد من حرية العاملين فيه أنفسهم الذين تصبح حريتهم محض خيال؛ لأن قراراتهم كلها مرتبطة بالماكينة الضخمة للدولة؛ مما يفقد الحرية أو الديمقراطية معناهما.

إن التوجه نحو إلغاء تدخل الدولة في القطاعات الإنتاجية ضرورة؛ لأن الدولة لا يصح أن تكون مشرعةً للقوانين والنظم ومنافسةً في الوقت ذاته لبقية المنتجين، وكذلك ينبغي التوجه نحو احتكار الدولة لقطاعات معينة (كالكهرباء والنقل بالقطارات) والتوسع في فتح مجالات المنافسة للقطاع الخاص.

رابعًا: الجهل :

يرتبط انتشار الجهل في مصر بانحطاط قيم التعليم وغياب الثقافة وغياب الهدف من العملية التعليمية، فالمنظومة الليبرالية تتفهم التعليم بوصفه ضرورة لغير الراشدين لتأهيلهم للدخول في منظومة العقد الاجتماعي، بالإضافة لرفع كفاءتهم عمومًا في ظل منظومة تنافسية مع الآخرين.

إن الفكرة الليبرالية مرتبطة في كثير من ملامحها بمفهومي النسبية والتطور، سواء كان المفهوم العلمي أو الفلسفي لهما، ولهذا فإن صياغة رؤية للتعليم من منظور ليبرالي ستكون من ضمن نتائجها الحتمية، بالإضافة إلى زرع احترام الحرية الشخصية وحقوق الإنسان، نتيجة مهمة جدًّا لمصر في المرحلة الحالية وهي تعزيز العقلية العلمية والمنهج العلمي

والتفكير النقدي في التعاطي مع القضايا المختلفة، وبالأخص في القضايا العلمية، فيتأسس وعي جديد لا يعتد فيه علميًا بدراسة تتجاهل المنهج العلمي كما يحدث من حولنا كثيرًا، ولا ينتقد فيه العلم إلا بالعلم وبالوسائل البحثية والنقدية والتجريبية المعروفة علميًا وأكاديميًا.

إن ثقافتنا فيها قدر كبير جدًا من الحشو، وفيها قدر كبير جدًا من ضعف أو انعدام المعنى مقابل الاهتمام باللفظ، ثقافة السجع أو الموزون المقفى حتى لو كانت خالية تمامًا من المضمون هي ثقافة متوارثة. فمعروف مثلاً أن الشعر العربي مثلاً اعتمد بشكل أساسي على الصنعة (الجناس والطباق والسجع والمقابلة والتورية) ومنذ العصر العباسي الأول تحول الشعر نفسه إلى صنعة وتحولت "المحسنات البديعية" إلى أساس للشعر وسابقة للمعنى، وأصبح مهمًا أن تضبط القاعدة البلاغية وليس مهمًا مضمون ما تقوله، ومن الشعر إلى النثر فليست المقامات النثرية والرسائل وعناوين الكتب المختلفة لألف سنة (كلها جمل مقفاة) إلا نتاجًا لهذا. إن تحويل التعليم إلى تجربة عقلية تعمل على تنمية مهارات العقل الأساسية كالنقد والتحليل والاستنتاج والبرهنة كبديل عن مهارات التلقين، سيقود بالضرورة كذلك إلى زيادة ارتباط الطلبة بالعلم وانخفاض معدلات الغش، فضلاً عن مكافحة التسرب من التعليم، وهو ما يعزز اتجاهًا عامًا نحو القضاء على الأمية.

خامسًا: البطالة :

ترتبط مشكلة البطالة في مصر (بالإضافة لمشكلة الجهل أو انخفاض الكفاءة) بعيوب في منظومة قيم العمل تؤدي إلى ضعف الإنتاجية.

إن انخفاض إنتاجية المصريين هو نتيجة طبيعية للإجراءات الحمائية والقوانين المقيدة لحرية التعاقد.

إن استمرار العمل بقوانين تجعل مكافأة المتميز ومحاسبة المخطئ أو الاستغناء عن خدماته أمرًا معقدًا جدًّا، وربما مستحيلاً أو ذا تكلفة عالية بالنسبة لصاحب العمل، هو أحد أسباب زيادة البطالة، بالإضافة إلى أن تطبيق فكرة الحد الأدنى للأجور سيزيد من معدلات البطالة كذلك، أو سيزيد من معدلات البطالة المقنعة أو إهدار حقوق العاملين.

إن صاحب العمل الذي سيتم إجباره على أجر تشغيل معين سيفضِّل عدم تشغيل عامل جديد أو سيقوم بتشغيله دون عقد رسمي، أو سيقوم بتشغيله بعقد رسمي في مقابل ضمانات مالية ضده.

إن وضع قيود على حرية التعاقد بين العامل وصاحب العمل غير خاضعة للتفاوض بينهما لا يلحق إلا مزيدًا من الضرر بالباحثين عن عمل لا أكثر.

كما أن هذا يزيد من إضعاف قيمة العمل واحترامها في المجتمع ويشجع على الاتكالية ويقلل من قيمة الطموح الشخصي والنزعة الفردية والرغبة في تحقيق الذات.

سادسًا: المشاكل الاقتصادية (الفقر وانخفاض معدلات النمو وزيادة التضخم):

إن ضعف الاقتصاد المصري من منظورنا الليبرالي هو نتيجة طبيعية لضعف القدرة التنافسية، الذي ينتج بدوره عن تعطيل مناخ الاستثمار والتشكك في رجال الأعمال، ووضع تصور عن الاقتصاد أنه ينبغي أن يدار كمؤسسة وقفية أو خيرية.

إن آثار المنظومة الاشتراكية أثرت في مصر إلى درجة كبيرة، ولابد من إعادة الاعتبار للرأسمالية والسماح للمستثمرين بإقامة الأنشطة الاقتصادية المختلفة بسهولة أكبر ودون تعقيدات.

إن الرأسمالية ترفع مستوى معيشتك مع الوقت عندما تكون مستهلكًا أو منتجًا. إنها معركة ثقافة الوفرة أمام ثقافة الجوع للجميع، نوع من المساواة التي سادت لفترة غير قليلة.

إن فكرة الذنب من امتلاك استثمارات أو أموال هي فكرة عبثية، فأن يتم إشعارك بالذنب باستمرار بدون مبرر هو عملية تهدف للسيطرة النفسية عليك أو ابتزازك، الأفكار والأيديولوجيات المعتمدة على هذه الفكرة تحاول أن تنتزعك من زاوية أنه من الطبيعي أن تتعاطف مع الآخر- بحكم كونك إنسانًا- إلى زاوية كونك مجبرًا على شكل معين من التعاطف مع الآخر، وإلا فأنت لا تستحق الحياة.

وهو منهج بخلاف كونه شموليًا ويلغيك كفرد لصالح أفكار الجماعة أو غالبية المجتمع، فإنه يضر بتطور العلاقات داخل المجتمع.

في الطيف اليساري من الشيوعية وحتي اليسار الديمقراطي تتفاوت الصورة من خلق فكرة تسلط المجتمع عليك بداخلك منذ الصغر داخل مؤسسات الحزب والدولة والمدارس، إلى صورة مبسطة من إشعارك بالذنب الدائم على طريقة لماذا أكلت اللحم وهناك من لا يجد الخبز في أدغال أفريقيا؟ إنه لا يحثك على عمل إيجابي بقدر ما يحاول إخضاعك للابتزاز الدائم؛ لأنها كما ترى عملية لا سقف لها، وسقفها الوحيد أن تكون الأكثر فقرًا على الإطلاق.

كما أن فكرة أنه كلما كنت أكثر ثراءً فإن الوسيلة المثلى التي تحقق بها فائدة للمجتمع هي دفع المزيد والمزيد من الضرائب هي فكرة غير صحيحة؛ فلا يوجد ارتباط بين الأمرين.

مثلاً لو حقق أحدهم أرباحًا بمقدار مليار جنيه مثلاً فما الذي يحدث في هذه الأموال؟ إما أنه يستثمرها في مشاريع أخرى، أو أنه يضعها في البنك فتكون جزءًا من الأموال التي يتم إقراضها في الدورة البنكية أو ينفقها (وينفقها تعني أنه يشتري من مواطن سلعًا مختلفة صنعها هذا المواطن أو

استوردها أو نقلها... إلخ) إذن في الواقع ثروته يستفيد من وجودها مواطنون آخرون أو توفر فرص عمل لمواطنين بشكل مباشر في مصانعه أو تشغل مواطنين آخرين بشكل غير مباشر في مشاريع يتم تمويلها من البنوك باستخدام كبار العملاء.

إذن لا يوجد أحد يكنز الأموال في بيته، وليس بالضرورة أن زيادة الضريبة على الأغنى هي الوسيلة المثلي لتحقيق فوائد للمجتمع.

سابعًا: الإسكان :

إن مشكلة السكن في مصر جاءت نتيجة لجور القوانين المطبقة منذ الخمسينات والتي حولت المستأجر إلى وضع قوي جدًّا أمام المالك، وثبّتت قيمة الإيجار لسنوات بعيدة، بحيث أصبح مالك العقار يتحصل على بضعة جنيهات إيجارًا له، في حين أن قيمته الإيجارية تتجاوز آلاف الجنيهات، ونتج عن هذا أن تقلصت طبعًا رغبة المالك في الإيجار، وأصبح الكل يميل إلى البيع والشراء إن كان قادرًا على ذلك، وانخفض حجم الاستثمار العقاري لفترة، وانحصر في شركات حكومية، وأدى هذا كله إلى زيادة الطلب على المساكن مقابل نقص المعروض.

وبرغم تصحيح هذه المشكلة بصدور القانون الجديد للعلاقة بين المالك والمستأجر وبدء عودة الإيجار وحل المشكلة جزئيًّا، فإن تخصيصات الأراضي التي تقوم بها وزارة الإسكان تشكل نموذجًا لتحكم الدولة في عملية الاستثمار، فضلاً عن أنها تقود لنوع آخر من العلاقة غير المتوازنة؛ لأنها تقود لوضع المستثمرين العقاريين في وضع أقرب لوضعية الكارتل وليس لوضعية المنافسة الحرة، وذلك لأسباب متعددة.

ثامنًا: الزيادة السكانية :

برغم تعدد أسباب الزيادة السكانية فإنه لا يمكن فصلها عمومًا عن استمرار وجود الدعم الحكومي للسلع الغذائية وللطاقة، فمعدلات الإنجاب

المرتفعة تحدث في الأساس في الريف، فـإن اسـتمرار الـدعم يقـود إلى عـدم وجود تكلفة اقتصادية كبيرة للإنجاب، بـل إنـه يتحـول أحيانًا إلى هـدف، بغرض إيجاد مصدر إضافي للدخل عبر عمالة الأطفال.

على أي حال فإن قدرة المنظومة الليبرالية على توفير حلول عملية لهذه المشكلات يعتمـد بالأسـاس عـلى كونهـا منظومـة تعـترف بطبيعـة الإنسـان ورغبته في تحسين أحواله ليحقق منفعته الخاصة.

نحو صناعة قيم التقدم

محمد سعد محمد سعد



ليسانس آداب قسم اجتماع - جامعة الإسكندرية. عضو سابق بحزب الوفد وحزب الغد. عملت مرشداً سياحياً من ٢٠٠٣ - ٢٠١١ واعمل منسق برامج بالمعهد الجمهوري الدولي من ٢٠١١-٢٠١٣

تضمن القيم الليبرالية لمصر الخروج من أزمة الانتقال الديمقراطي المتعثر والتحول الاقتصادي المتراجع، وستسهم في إيجاد حلول واقعية وعقلانية لأزمات المصريين، ولن يتحقق ذلك إلا بتغيير حقيقي، ليس فقط في التوجه السياسي، بل في خلق وعي جديد بأدوات الليبرالية الأهم وهي الحرية والعقلانية، وحفز المبادرة، وكذلك الترسيخ للقيم التالية:

أولاً: التنافسية - تنافس لا إقصاء:

إن التنافسية حتى في الأفكار هي فكرة محورية في أفكار الليبراليين, وهي تنافسية لا تقوم على الإقصاء أو محاولة أي طرف استبعاد بقية الأطراف, بل هي تنافسية تقوم على بقاء الأطراف في التفاعل، بحيث يؤثر كل طرف في الآخر, لأن بقاءهم هو الضامن لتفاعل الأفكار، وهذا التفاعل هو الضامن الأهم للتطوير والنمو وهو روح التقدم, حيث تنمو الفكرة، ومن ثم المجتمع، من خلال الحركة (أي التفاعل والتنافس السلمي بين الأفكار) لا من خلال الثبات والتنميط وفرض فكرة على أنها الحتمية الوحيدة الصالحة، فكل حتمية دوجما والدوجما ضد التطور. كما يضمن التنافس أن يقدم كل فاعل سياسي واجتماعي واقتصادي أفضل ما لديه لكي يستمر في المنافسة، وهو ما يضمن ما يمكن أن نسميه التجويد الدائم، وتقديم أفضل الخدمات، وأفضل السلع، وأفضل الحلول السياسية, فمن سيقدم الأفضل سيستمر، وهذا التجويد الدائم هو ما تفقده المجتمعات التي تقمع التنافس لصالح فكرة واحدة تراها هي الأصلح، حيث يؤدي هذا القمع إلى خلق فاعل واحد في الحياة السياسية والاقتصادية أشبه ما يكون بالاحتكار؛ مما يؤدي بالتبعية إلى فقدان الدافع عند هذا الفاعل في تقديم الأفضل، فتدخل المجتمعات في حالة من الركود السياسي والاقتصادي، تستتبعها بلا شك حالة من الركود الحضاري والاجتماعي.

تضمن التنافسية العادلة نظامًا يتفاعل فيه الأطراف ولا فائز دائم ولا

خاسر دائم، بل ما يناسب الناس اليوم لا يناسبهم غدًا، ولا مطلق في الاختيار البشري؛ أي أن التنافس دائم ولا يمكن أن ينتهي، وهو ملازم للتطوير والتقدم. ومن خلال التنافس يضمن المجتمع أن يرى ويحكم ويختار بين الأفكار المتنافسة, وفي الأفكار- مثل السلع- يسعى الأفراد إلى اختيار الأكثر إفادة والأقل ضررًا، وهي قاعدة تضمن دائمًا ترشيد الأفكار وتنقيحها ومراجعتها في عملية التفاعل فيما بينها، وهي عملية جدلية يضمنها المجتمع الحر لمجموع أفراده، ويضمن لهم أن يختلفوا ويتنوعوا حول هذه الأفكار، لكي يضمن تحقيق هذا التنوع وهذا التنافس الصحي بين الأفكار والحلول, رافضًا فكرة التنميط والقولبة العقلية التي تضع البشر في قوالب صماء.

لو مصر ليبرالية سيتحقق التنافس الصحي ويدار أي صراع سياسي في إطار سلمي لا يخرج عن حدود التنافس على عقول وقلوب المصريين، بعد وضع قواعد للتنافس العادل في السياسة والسوق معًا..

ثانياً: الفرد والجماعة - قاعدة الكل فائز :

لا تضع الليبرالية تناقضًا بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، بل تحاول أن تصل لصيغة all winners status أو صيغة الكل فائز دون أن يوجد خاسر أو مهزوم، بحيث لا نخلق تعارضًا مبدئيًّا بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة. فإن حدث التعارض تدخلت الدولة لتنظيم المصالح بين الأفراد؛ فمثلاً من مصلحة المنتج أن ينتج بأقل تكلفة، ومن مصلحة المستهلك أن يحصل على أفضل سلعة، فماذا إذا تعارضت المصلحتان وقرر المنتج أن ينتج بأقل تكلفة منتجًا سيئًا.. تتدخل الدولة من خلال قوانين حماية المستهلك وتمكّن المستهلك من استرداد أمواله وأحيانًا أخذ تعويض من المنتج الذي حاول أن يقلب المعادلة من صيغة الكل فائز إلى صيغة فائز وخاسر، وهو ما ترفضه الفكرة الليبرالية في الأساس. ومثال إشارة المرور مثال جيد لهذه

الفكرة، فإشارة المرور تنظم حق الجميع في العبور والمرور، على الرغم من تعارض الاتجاهات أو تعارض المصالح.

وكذلك نؤمن كليبراليين بأن المجتمع الحر هو مجموع لأفراد أحرار ولا يمكن أن نحقق أبدًا المجتمع الحر إذا كان مجموع أفراده لا يتمتعون بالحرية أو تنتهك حقوقهم في الاختيار والتفكير والاعتقاد والتعبير، ولا يعني ذلك تفضيل مصلحة فردية عن مصلحة جماعية، ولكن يعني أننا نحاول أن نحافظ على حرية كل فرد؛ لأننا نؤمن أن انتهاك حرية فرد أو أقلية هو انتهاك لقيمة الحرية ذاتها وانتقاص لحق طبيعي من حقوق البشر، لا يملك أحد كائنًا من كان أن يصادره أو يحجبه، حتى ولو باسم الأغلبية.

لذا فقد ظهرت الليبرالية لتحرير ٣ فئات من ظلم استبداد ٣ فئات أخرى:

١- تحرير الفرد من استبداد الجماعة، فقبل الليبرالية كان الفرد عبارة عن جزء من إقطاعية أو قبيلة أو مدينة أو قرية أو دولة لا رأي له إلا ما رأت الجماعة، ولا حرية له إلا ما يترتب على وضع الجماعة.

٢- تحرير الأقلية من استبداد الأغلبية؛ أي تحرير الجماعات التي تختلف مع الأغلبية وتشكل أقليات صغيرة داخل المجتمع من إرهاب وطغيان الأغلبية، فالليبرالية لا تعني فقط حكم الأغلبية كالديمقراطية ولكنها حكم الأغلبية، مع ضمان حقوق الأقليات في الوجود والاعتقاد والتعبير والعيش الآمن.

٣- تحرير المجتمع من استبداد الحكومات والملوك. وهنا تظهر الليبرالية كفكرة وفلسفة تحاول أن تحرر الأضعف من سلطان الأقوى وتمنح الفرد استقلالية في الاختيار دون ضغط أو إجبار. وهنا تظهر فكرة الفردية في الليبرالية، وهي لا تعني الانعزالية أو الأنانية، كما يفهم من آراء منتقديها، ولكنها تعني الحق الكامل

لكل فرد في أن يفكر ويختار ويتصرف وفقًا لقناعاته، ما لم يضر الآخر، لكنها في نفس الوقت فلسفة آمنت بالعيش المشترك وطورت ما يسمى المجتمع المدني للتفاعل المجتمعي المنظم، في مواجهة الدولة، وحضت على قيم التسامح والتعاون بين الأفراد لتحقيق الخير العام.

فتطورت في المجتمعات الليبرالية ما يسمى بفكرة الـ Public space. أو ما نسميه المجال العام، وهي تعني مساحة مشتركة بين أفراد المجتمع أو مساحة التلاقي بين الناس، وهي فكرة تسمح بالتعاون والتعايش وتطوير ثقافة مشتركة وزيادة ما يسمى روح الفريق والعمل الجماعي، مثل النقابات والأحزاب ومؤسسات الوقف والعمل التنموي والخيري وغيرها من الأنشطة المشتركة, حتى الشارع يعتبر جزءًا من مساحة المجال العام.. انظر كيف يحافظ غيرنا على أناقته ونظافته، وانظر ماذا نفعل نحن في مجالنا العام، وأبسط مثال لها نظافة شوارعنا وقدرتنا المتدنية على العمل الجماعي في أحزابنا وتنظيماتنا التي تنفجر بما يفوق معدل الانشطار النووي.

مصر تحتاج إلى ليبرالية تستوعب الفرق بين المجال العام والحقوق الفردية وتدفع في مساهمة أفراد أحرار في تطوير مجتمعاتهم، من خلال العمل في حيز الفعل الجماعي، مع الحفاظ على اختياراتهم الحرة.

ثالثاً: نحو سوق حر وعادل :

ظهر السوق أولاً بأن تجمع الناس للبيع والشراء والتبادل، ثم ظهرت المدينة كظاهرة مصاحبة له.. لذا فالأصل أن الناس تتنافس في عرض منتجاتها وسلعها وأفكارها، ثم تظهر المدنية لتعكس استقرارهم وحضارتهم وثقافاتهم وتنظيم حالة التنافس بشكل سلمي.. فالسوق ظاهرة إنسانية تبقى ببقاء البشرية، وسيفشل كل من يحاول القضاء عليها، لكن يمكننا أن نرشّد من مساوئها ومخاطرها.. السوق حقيقة اقتصادية علمية كما السلطة

هي حقيقة سياسية علمية، ربما لا نرضى عليهما تمامًا ولكننا أبدًا لا يمكن أن نستغني عنهما ونبذل جهودًا مستمرة لجعلهما أكثر إنسانية وتنافسية وأخلاقية.

إن وضع قواعد لسوق حر، أي يمنح فرصة للجميع للمبادرة والمشاركة، على أن يتسم بالعدالة، أي يضع قواعد تمنع من ممارسات تقوض المنافسة أو تفرض احتكارات أو تمنع من نمو المبادرات الصغيرة... إلخ, نقول إن وضع هذه القواعد هو المهمة الأولى بالرعاية لإحداث أي نمو اقتصادي، فقد أثبتت التجربة أن تدخل الدولة كشريك في السوق أضر الدولة وأضعف السوق وأفقده بالتدريج مزاياه التنافسية, كما أثبتت التجربة أيضًا أن ترك السوق بلا قواعد تضمن الكفاءة والفاعلية قد أحدث أزمات كبرى.

يهدف اقتصاد السوق الحر إلى الوصول إلى اقتصاد الوفرة الذي يهتم أولاً بتحقيق النمو كهدف أول؛ حيث إن تقسيم كعكة تنمو وتكبر أفضل من تقسيم كعكة تنكمش، حتى لو كان التقسيم في الحالة الثانية يبدو أكثر عدالة. وقد اهتمت الاقتصاديات الموجهة كثيرًا بتقسيم كعكة الاقتصاد وتوزيعها أكثر من اهتمامها بنموها وزيادتها، فلم تجد فيما توزعه إلا مزيدًا من الفقر والركود وسوء الخدمات والسلع.

كما يحرك اقتصاد السوق رأس المال بصورة أكثر رشادة وعقلانية، فيحفز الادخار ويحركه لدعم المشاريع والمبادرات الاقتصادية، التي سرعان ما تحقق نموًّا يعود عائده على تحسين الخدمات وخلق فرص جديدة لاستيعاب الطلب على العمل وحفز المزيد من الفاعلين الاقتصاديين لتقديم مزيد من المبادارات التي تظهر في صورة مشاريع إنتاجية أو خدمية.

كما تخلق المنافسة في اقتصاد السوق حاجة دائمة للتطوير والتحديث التقني والتكنولوجي, فالتطور التكنولوجي الذي ينتجه العالم الآن هو نتيجة مباشرة لاقتصاد السوق وروح التطوير التي يبثها، بما في ذلك ثورات الأتصال، التي خلقت ثقافة عالمية تفيد وتستفيد من التطور التكنولوجي في

أي مكان على سطح الأرض. والمدهش حقًّا أن كل من يهاجم اقتصاد السوق يهاجمه من خلال وسائل أنتجها السوق نفسه, فكل مواقع التواصل الاجتماعي عبر شبكة الإنترنت التي يستخدمها خصوم السوق وأعداؤه بل وشبكة الإنترنت نفسها والهواتف الذكية وأدوات الاتصال وغيرها هي نتاج لثورة التواصل التي أنتجتها ثورة التكنولوجيا الناجمة عن اقتصاد السوق.

ولكي يعمل اقتصاد السوق في مصر بنجاح يلزمه حزمة من الإجراءات المصاحبة:

١-أن يتم تحرير الاقتصاد من التوظيف السياسي، حيث إن الهدف من الاقتصاد هو تحقيق النمو والتنمية، وليس استخدامه من قبل الدولة لتوزيع الموارد على بارونات من المنتفعين بالنظام السياسي, أو شراء ولاء قطاعات من المجتمع.

٢-أن يدعم المجتمع المبادرات الجديدة وتحريك رأس المال في السوق بصورة شفافة وفعالة وعلى درجة عالية من الكفاءة، بحيث يشبع الاحتياجات الفعلية للناس.. ولما كان التخطيط المركزي غير قادر على تحقيق ذلك فإن اقتصاد السوق يترك ذلك لمبادارت المجتمع وأفكاره القادرة دون توجيه سلطوي على إشباع الاحتياجات وتقديم الخدمات والسلع..

٣-تحتاج دولة مثل مصر حديثة عهد بالاقتصاد الحر واعتاد مواطنوها في فترات طويلة على دور اجتماعي للدولة كدولة راعية من المهد إلى اللحد، تحتاج لدور آخر للدولة لضمان فاعلية اقتصاد السوق ومنع تركيز عوائد النمو بين عدد محدود من المواطنين. وأن يتدخل المجتمع المدني لتنظيم العلاقة بين المنتج والمستهلك، وتقوم الدولة هنا بدور الوسيط النزيه لضمان أن يسير اقتصاد السوق بفاعلية. والدول التي تتشابه مع مصر تنجح في التحول إلى اقتصاد السوق كلما كان هذا التحول مقترنًا بتحسن حقيقي وملموس في حياة الناس، وهذا التحسن لن يتم إلا بدور للدولة والمجتمع لتثبيت

قواعد عدالة المنافسة ورفع معدلات الادخار وضمانات الائتمان وإجراءات ضريبية لصالح التوزيع العادل لعوائد النمو.

٤- اقتصاد السوق يرتبط بتطوير تقني وتعليمي.. ونظام تعليمي يحفز على المبادرة والتفكير الإبداعي, وكذلك منظومة تعليمية تخدم احتياجات السوق وتساعد على سد احتياجاته وتطوير أدائه.

٥- يكمن جزء كبير من أزمات الاقتصاد المصري في أن جزءًا كبيرًا من عوائده يستخدم في تقديم خدمات دعم غير رشيدة ولا يستفيد منه في أغلب الأحوال الفئات المعنية به, لذا فإن من الأفضل في نظام السوق إعادة توجيه هذه العوائد لتطوير قدرات المصريين ومكافحة الفقر وتحسين القدرات التنافسية للسوق، بما يضمن أن تنتقل قطاعات أكبر من خانة الفقر والاعتماد على الدولة إلى خانة المساهمة في النمو الاقتصادي والاستفادة منه.

٦- أن يوجه جزء من الدخل القومي لدعم التدريب ورفع كفاءة ومهارات العمل ودعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وذلك كأساس لرفع المزايا التنافسية للسوق المصري.

٧- يضمن اقتصاد السوق فرصًا متساوية للجميع في الإنجاز، من خلال مجتمع يحفز على النجاح والتطوير الذاتي ويعطي فرصة للجميع للصعود الاجتماعي بحسب قدرات ومواهب كل فرد. ويتحقق ذلك من خلال منظومة قانونية وسياسية تضمن المساواة في الحقوق والواجبات والمحاسبة السياسية والحريات المدنية والفردية، وهو ما ينقلنا لنقطة أخرى وهي الديمقراطية ودولة الحريات.

رابعاً: الديمقراطية ودولة الحريات :

ينتشر مفهوم خاطئ عن الديمقراطية أنها مجرد تمرير القرارات أو الحكم باسم الأغلبية حتى لو قررت الأغلبية أن تمارس باسم أغلبيتها قمعًا وافتئاتًا على حقوق الأقليات، وهو ما أفضِّل أن أسميه الديمقراطية العددية التي لا تعترف إلا بالعدد الجبري، وتمارس الاستبداد باسم صندوق

الانتخاب، وهو واحد من أخطر أنواع الاستبداد؛ لأنه لا يستند إلى مستبد واحد، بل يستند إلى أكثرية من المستبدين.

وهذا النوع من الديمقراطية يحاول البعض إعادة الحياة له من جديد في تجربة بناء الديمقراطية المصرية؛ بحيث يستند إلى أغلبية عددية في صندوق الانتخاب تترجم إلى ديكتاتورية برلمانية، يحق لها أن تعتدي على حقوقنا وحرياتنا باسم إرادة الشعب. لا تعترف الديمقراطيات الحديثة بهذا النوع من الديمقراطيات العددية، بل تعترف بما يمكن أن نسميه بلديمقراطيات التعددية، والتي تقر أن المجتمع متنوع ومتعدد وليس كتلة مصمتة من الأفكار، وتعترف بأن للجميع نفس الحقوق وأن الأقليات لها حق أن تختلف وأن يكون لها الحق في التعبير عن اختلافاتها وأن أفضل ضمانة لأمن المجتمع وسلامته ليس قمع الاختلاف بل إدارة الاختلاف بطريقة سلمية تعطي الجميع الحق في التعبير والمناقشة والإبداع والتميز.

والديمقراطية التعددية تقبل أن أي أقلية هي بذرة لأغلبية, وأن من حق الأقلية أن تتمتع بنفس حقوق الأغلبية وأن أي انتهاك لهذه الحقوق (ولو انتهاك لحق فرد واحد في التعبير والاعتقاد والاختلاف) هو مقدمة لتدمير حقوق المجتمع كله وقمع حريات كل الناس، فالطغاة لا يمارسون طغيانهم بالجملة بل يمارسونه بالتقسيط، بحيث يبدأ بأضعف الحلقات في المجتمع ثم يستدير للآخرين على دفعات.

لو مصر ليبرالية ستضمن القيم الليبرالية الآتية:

١- تضمن الحريات التي توفرها القيم الليبرالية سواء الحريات الفردية أو المدنية مجتمعًا مفتوحًا تسهل فيه مواجهة أي استبداد سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي.

٢- تضمن الليبرالية نظام حكم يخضع لترتيب قانوني مسبق ودستور يضمن الحقوق والحريات ويوازن بين السلطات ويضمن محاسبة الحكومات ومراقبتها.

مصر تحتاج إلى قيم ليبرالية حقيقية تضمن الحرية والمحاسبية ومكافحة الفقر.

حلم شاب ليبرالي

محمد على شعبان عمر



مواليد ١٩٨٧، حاصل على دبلوم الكترونيات وكمبيوتر. صاحب شركة وايت لاين لعموم الاستيراد والتصدير. من ضمن هواياتي البحث والاطلاع والكتابة والسفر والتصوير.

ربما كان النظام السياسي في مصر يشبه إلى حد بعيد ذلك الصراع الأزلي من شاب، خرج منذ أمد قصير من سطوة المراهقة إلى حال النضج، لكن مازالت تمارس عليه تداعيات السلطة الأبوية التي تعوق حركته وتفكيره.

لم أكن أشعر في نفسي بثمة تمرد على هذه السلطة، لكن ظلت أدواتها، مقارنة بما نعيشه ونلمسه من تفاصيل وآليات تأتينا بوسائط الاتصال المختلفة، تعمق فينا شرخًا لا يمكن الصبر عليه أو للأمانة فهمه.

كان حديث الجميع من أبناء جيلي متجهًا لفكرة الليبرالية، دون أن أفهم بوضوح ما هو أبعد من كونها الحرية على الترجمة الأشهر للمصطلح، ودائمًا ما كانت تقابل هذه الفكرة إما بالرفض، أو بسوء فهم لحقيقتها، وأهدافها، وكأنها فكرة قد نبتت في أرض للشيطان.

ظل يؤلمني دائمًا هذا الشعور الطاعن أننا جيل بلا مرجعية، أو كبير يحكم ويصوب ويحدد الطريق الذي يساعدنا لأن نكتشف أنفسنا، في خضم عالم يموج بالكثير من عناصر التطور اللاهث والمتنوع.

ربما في قادم الأيام، ولاسيما بعد الثورة قد حدث تعاط كبير مع المصطلح، بل وكان مادة للجدل والحوارات الكثيرة التي تمت قبل يناير وبعده، بصورة أكبر وأعمق. وكان السؤال: ما الأزمة أن نكون أحرارًا؟

لاشك، كانت الثورة على عكس ما رددت النخب اليائسة، إشارة دالة وموحية أن الناس لم تعد تدمن الاستبداد والقمع الذي كان حادثًا، والدليل أن الطليعة الثورية من الشباب قد تعاطفت معها الجماهير التي هبت للالتفاف حول الثورة، وما طرحته من شعارات جاذبة وطموحات كبيرة، كنا مطالبيْن بالسعي لتحقيقها.

لم نكن نستطيع المصادرة على الحقيقة أن الناس بالفعل متعطشة لأن تمارس حريتها، بعد هذه السنوات الطويلة من الاستبداد والديكتاتورية النوعية في الحقيقة. في هذه اللحظة كنت توّاقًا لأن أعيش أكثر مع المعنى

الليبرالي، لا كمصطلح نردده، وإنما بوعي مدروس لكينونة الحل الليبرالي نفسه، كوسيلة نؤسس على ضوئها شكل قادم الأيام بُعيد ثورة جاءت بمثل هذا الزخم.

أعترف صادفت بعد فترة إحساسًا متداخلاً بالغموض حيال الحديث مع الناس حول هذا الحل الذي نريده، وضرورته على ضوء الوضع وما نتج عنه. وجدنا الأصوليين ينعتوننا بأوصاف تبدأ من كوننا أنصارًا للإباحية، وصولاً للاتهام بالكفر الصراح. بل سمعت من يعرب عن دهشته عندما رأى شابًّا من جيلي قد خرج من المسجد بعد الصلاة رغم اعترافه السابق بكونه ليبراليًّا. بالضرورة لم نكن نؤمن بفكرة تأتي كوقود لهذه التهمة، وإنما كنا نعرب عن دهشتنا للمنطق الضعيف الذي تأسست عليه هذه التهمة، فلسنا كفارًا من حيث المبدأ، وليست الليبرالية تسعى لذلك، وإنما لا نريد أن يتم تصنيف الناس على أسس دينية أو مذهبية، ولاسيما أن العلاقة الروحية التي تميز المؤمن عمومًا، علاقة متصلة بين الإنسان وخالقه، فلكم يتردد على المساجد والكنائس من بشر، ولا يمارسون سلوكًا واحدًا يثبت حقيقة انتمائهم لأي دين. فالليبرالية تريد مخلصة أن تحل هذا المشكل، تنتصر للإنسانية، دون أن تتجاوز أو تحاول المصادرة على فكرة الإيمان نفسها. لذلك إن حدث هذا فبالضرورة سيتم تجفيف منابع أي حديث عن فتنة طائفية أو صراع مذهبي يهدم بأكثر مما يبني، وخصوصًا أن المجتمع المصري ليس بهذه الحساسية في جوهره أمام فكرة الدين والاختلاف فيه؛ كل يعبد الله حسبما يرى ويجتهد في إطار هذا المعنى. ووفق إطار الحرية التي تكفل أن يمارس الإنسان شعائره دون وصاية من أحد.

كان شعار العدالة الاجتماعية حين نسمعه من أصدقائنا في ميادين الثورة المختلفة إشارة دالة على أن هذا الشخص أو ذاك ذو ميول اشتراكية. كانت حداثة التماس مع أيديولوجيتنا الليبرالية تشعرنا بشيء من الغيرة، أو ربما الشعور بالغربة، وكأن الليبرالية التي نريدها لم تضع للعدالة الاجتماعية مكانًا في مفكرتها. ورغم إيماني المبدئي بأن الاقتصاد الحر الذي يسمح للأفراد

أن تؤسس كيانات اقتصادية بعيدة عن صولجان الدولة وتدخلها المباشر، لكن ما لم أكن أفهمه وقتها أن العدالة الاجتماعية كتوجه ليست بعيدة بأي حال عن طبيعة ما نطرحه من حل ليبرالي، بل إن التدخل الاشتراكي من جملة تفاصيل تتجه لتبني منظومة الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وكفالة التعليم المتميز، لم تغِب عن تفاصيل هذا الحل الذي آمنا به، ولاسيما أن عدم مشاركة الدولة للأفراد في نشاطاتهم الاقتصادية لا يسمح لها بأن تغادر دورها الأهم والأبرز في صيانة البسطاء والمهمشين. في مجتمع حدد للدولة أن تكون حاضرة بقوة من أجل نصرة هذه الأنماط. كنت أعتقد ومازلت أن الحرية الفردية في مجال تأسيس النشاطات الاقتصادية المختلفة هي الأنسب يقينًا لطبيعة النفس البشرية التي تبتغي الربح والتواجد الناجح لإنجاز أهداف تنعكس بدورها على الحياة إجمالاً، بل كنت أتوجس من بعض الممارسات المستغلة أو الاحتكارية التي قد تنشأ عن ذلك التعاطي، بيد أن هذا الجانب الاجتماعي لليبرالية جعلني لن أقول مطمئنًا لسلامة طوية الحل الليبرالي الذي آمنت به، وإنما منحني حالة من اليقين الراسخ وأنا أدافع عن الليبرالية كحل في مواجهة المرتابين منها، فمن المؤكد أن الليبرالية وما تؤمن به لن تأتي على الحد المقبول لحياة الإنسان. ولاسيما أن الليبرالية تؤسس لوجودها، لا كمجرد برنامج لإدارة الأزمة، ولكنها تؤسس من خلال وجودها لإعادة الاعتبار لمنظمات المجتمع المدني التي ستكون بلا شك وسيلة الاتصال الناجح والحاسم بين الفكرة كإطار، والناس كمعنيين بالحل.

إن مساحة الحرية التي تبتغيها المفكرة الليبرالية كان يخيف الناس على الإطار العام للمنظومة الأخلاقية، وكان هذا الهاجس مؤرقًا لنا نحن المؤمنين بالحل، ولاسيما في حوارات ممتدة مع خصومنا، أو المتوجسين منا.

كنت أشعر بمعنى شديد الغرابة عند التماس مع هذه المشكلة. هل نحن بالفعل ضد الأخلاق؟

في المبتدأ لم أحرص على التأكيد على كون ما نطرحه لا يبتغي الفوضى التي قد تخيف الآخرين من مقولة الحرية كفكرة رئيسية.

لاشك كنت أرى وقتها أن مخافة الناس على الأخلاق تحمل في طياتها خطابًا انهزاميًا بامتياز، فلا الأخلاق مهددة من الحرية، ولا الحرية تبتغي الانفلات من الأطر الأخلاقية. ولاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المجتمع هو مصدر كل إلزام خلقي بما ارتضى به الضمير الجمعي الذي يفند ويطور السلوك والفضيلة التي تتحرك في ثنايا هذا المجتمع مهما بلغ تعقيده.

إن حريتي أن أحترم كونك حرًا، لأنك ملزم وقتها أن تحترم وتصون علاقتك بحريتي التي أمارسها دون التورط في إيذائك.

إن طول فترة الاستبداد التي عشناها، كانت تتطلب أن نطرح على الناس مهمة الحل الليبرالي الذي ينطوي على الحل الديمقراطي بالأساس، لأن الديمقراطية هي التي ستمنح الشعب معنى السيادة الحقيقية في أن يحكم نفسه بنفسه. في إطار عملية سياسية مكتملة الأركان، أحزاب حقيقية وبرامج، وكوادر واستفتاء من الأنصار والمؤمنين بهذا البرنامج من أجل تفعيله، وصياغة حاضر الدولة ومستقبلها. لكن تبدو مسألة الحل الذي نتمناه، محتاجة لمجهود جد كبير، لأن الناس تقريبًا قد خرجت من سلسلة طويلة من الارتجال والعشوائية التي ضربت كل شيء. تجعلها قليلة الثقة في النخب وفي كل ما يطرحونه من برامج وأفكار تبتغي صالحهم. فباليقين القطعي إن جهود الليبراليين ليست في كوادرهم بقدر ما هي في أزمة تواصلهم مع الجماهير، للتأكيد على جدارة ما يطرحونه من أفكار لأن تحكم وتدير، وفق آليات الممارسة الديمقراطية الفاعلة، لأن فكرة الديمقراطية متى طرحت على أناس لديهم الحد المقبول من الفهم تجعلهم يعتقدون أنها قد تكون مجلبة للخطر، وهذا تصور تنقصه الدقة، لأن الأغلبية التي تحكم لا تؤسس لديكتاتورية الأغلبية كسلطة قاهرة، وهذا ما يرفضه الحل الليبرالي، وإنما أحقية الأقلية بالاحترام، بل والاستماع لما تطرحه

من حلول تبدو تضامنية مع أيًّا من كان يحكم. شريطة أن نؤسس على المدى المنظور مخططًا فاعلاً لتنوير وتبصير الناس بحقيقة الديمقراطية، بل ويكون من جملة أهداف من يحملون المشروع الليبرالي على عاتقهم، أن يؤسسوا حالة من الجدل والنقاشات التي تبلور فكرة الحل التي نريدها. أما على مستوى القاعدة الجماهيرية فشباب الليبراليين مطالبون بالدخول إلى معترك الحياة، ولو ببرامج تدعمها الأحزاب وخصوصًا الليبرالية لمحو الأمية وتثقيف الشباب.

إن المجتمع المصري ليبرالي- ربما- بالفطرة، وأثناء التجوال على الناس الذين ينعتهم الإعلام بالبسطاء، كنا نكتشف مدى تعطش هؤلاء الناس لأن يسمعهم أحد، مشاكلهم لا تحتاج لبرهان، بل هي شاخصة للعيان، لكنهم يريدون من يعطيهم الطريق، لا يريدون توريث أزمات زمنهم لأولادهم، قد يقبلون طواعية أن تهزمهم ظروفهم ولكنهم لا يريدون هذا المصير للقادم بعدهم، لذا تعاطفوا مع فكرة أن يكونوا أحرارًا، أعجبتهم فكرة الديمقراطية، بل كانت الفكرة الأكثر رواجًا وتعاملوا معها بأريحية كبيرة، فكرة التصويت العقابي عندما شرحناها لهم، كونك من الممكن أن تكون متعاطفًا معي ذات استحقاق انتخابي معين، وتعطي صوتك لمن ينافسني، كوني لم أكن ناجحًا في الاستحقاق الماضي. وعندما يأتي استحقاق جديد قد تأتي بي مجددًا، بعد أن أكون قد تداركت الأخطاء التي صرفتك عني. وأعجبوا كذلك بفكرة حياد الدولة كونها تمثل فقط القانون والمظلة والحماية وليست في معرض خصومة مع أحد، وأن الدولة ككيان لا دين لها، تتعامل مع مواطنين وكفى، والدين شعيرة تمارس في بيوت الله، سواء مساجد أو كنائس وأديرة. وكانت فكرة احترام الإنسان وتقدير حقوقه والحفاظ عليها كواجب من واجبات الدولة مسألة جعلت من الجميع ينظر لفكرة الليبرالية لا كحل في الحقيقة، ولكنها كأسلوب حياة، يجنّب الناس التورط في صراعات لا طائل منها.

إن الليبرالية كحل، ليست منغلقة على نفسها، بل هي أقرب للدين الذي يرى أي ممارسة من شأنها إصلاح ما فسد في حياة الناس من صميم الدين نفسه، وهذا ما كنا نحرص على تصديره للبسطاء حال لقائهم؛ كي يفهموا بوضوح أنه لا خصومة بأي حال مع الدين، وليست كذلك ضد الأطروحات الأخرى، ولكنها منفتحة على كل آليات إنجاز الحياة التي يقبلها الناس ويرضون عنها، وفي ذات الوقت فإن الحل الذي نطرحه ما كان إلا للانتصار للإنسان في زمن معقد، نريد خلخلته من هذا التعقيد؛ كي نفتح للإنسان الذي هو وسيلة أي تنمية وهدفها في آن كل الأبواب التي تمنحه سبل الإبداع والتميز وإنتاج الحضارة التي تنعكس بدورها على كل تفاصيل حياته.

إشكالية الحل الليبرالي

محمد على محمود كمال



مواليد١٩٨٧، درست بكلية السياحة والفنادق بجامعة الإسكندرية - التعليم المفتوح. أعمل حاليا مدخل بيانات بالشركة القابضة للنقل البحري والبرى. عضو مكتب الأمانة العامة لحركة كفاية ومنسق شباب الحركة بالإسكندرية ومسئول عن كتابة البيانات الخاصة للحركة

هل أصبح الواقع المعاش لا يستحق أن يتبنى المرء فيه أيديولوجية معينة، يؤصلها ويدافع عنها، ويحاول اختبارها وفق معطيات واقعه؟

بعد سقوط الشيوعية أو تكاد في دولة المنشأ إذا جاز التعبير، وتسلل بعض مفردات المفكرة الاشتراكية إلى معسكر الرأسمالية؛ للتخفيف من غلواء تطرفها، ربما شعر المثقف العربي بشعور طاعن بالاستغناء عن أي إرهاصة أيديولوجية من شأنها حل أزمة الإنسان والمجتمع في آن. والحقيقة كانت إشكالية هذا السؤال، هي التي دفعت -ربما- جيلي كاملاً؛ لأن يفكر مجدداً في المفكرة الليبرالية كوسيلة للحل، ولاسيما أن الاتجاهات الأصولية إجمالاً كجزء من المشهد، قد أصابها الكثير من تداعيات الجمود الذي جعل منها أيديولوجية خارج الزمن تقريبًا، والأيديولوجيات الأخرى لم تؤصل نفسها؛ كي تتسق مع مستجدات الوضع القائم.

في حقيقة الأمر أن إشكالية الحل التي من المفترض أن يقدمها المشروع الليبرالي في الطقس المصري، تدفعنا للاعتراف بوجود أزمة تواصل، بل قد تبدو القضية الأكثر إلحاحًا أن المفكرة لا تعاني أزمة وجود، بقدر ما تتعرض لاتهامات عدّة، لم تجد من يدافع عنها بإخلاص وصبر. ناهيك عن هذه المسافة التي تمتد من القاعدة (المجتمع) إلى القمة (منظّري المشروع).

من الشائع هنا أن جماعة الليبراليين يصادفون اتهامًا يجوز توصيفه كلاسيكيًا. كون ما يطرحونه منافيًا للدين، أو يقف منه موقف الضد أو الرفض. والحقيقة في زعمي أن الأيديولوجية التي تنطوي في دواخلها على هذا المعنى؛ ربما تكتب شهادة وفاتها، إذا كانت يقينًا تبتغي هذا التوجه، ولاسيما في الطقس المصري. بل من البديهي هاهنا أن نقر صراحة بأنه لا توجد ثمة تعارض بين الدين والليبرالية كنتاج بشري، بالضرورة ليس مقدسًا.

إن الجمود المرجعي للأفكار قد يصيبها بالانحراف عن غاياتها الكبرى؛ لذا من الضروري أن يفهم الناس أن الليبرالية بوجه عام ليست كما يدّعي الكثيرون ضد المقدّس، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الدين نفسه أطروحة

ليبرالية، تدعو مجتمعًا ما لأن يتخلى عن جموده، ويحرر عقله وأفكاره بالضرورة. وفي ذات الوقت لا تعني تجاوز الدين في صعودها المُمَنهج لإدراك أعلى مستويات الممارسة الليبرالية، وإنما تدعو كل أصحاب الأيديولوجيات المتسقة أو المختلفة معها، إلى تأصيل رؤية أكبر وأشمل لآليات الحل لأزمة الإنسان.

إن المنعطفات الحضارية الفارقة سواء بالسلب أو الإيجاب، هي التي تدفع بالمفكرين والفلاسفة للبحث عن الإنسان في خضم هذه المتاهة التي كانت سببًا في ضياعه تحت وطأة هذه الكوارث الحضارية والانتكاسات الأيديولوجية. ولستُ في معرض التذكير هنا أن أثينا الفلاسفة قد سقطت أمام إسبرطة الغوغاء، ما أدى إلى ظهور مناخ سفسطائي هائل، جعل الناس تشك حتى على مستوى الحقائق المرجعية اليقينية بالضرورة. سقط اليقين، وسقط الإنسان الذي ظل حائرًا بين العديد من المعطيات، التي لم تقدم له الحل، ولم تساعده لأن يدرك ذاته، ودوره في مجتمع على وشك الانهيار.

إن الأصل والجوهر أن الإنسان حر، يرفض تلقائيًا الانصياع لأي فكرة، أو إرادة تسلبه هذه الحرية، ولما كانت المجتمعات في طور التكوين والاتساع، ابتكر المجتمع ما يصون هذه الحرية ويمنعها من التطرف الذي قد يصل بها لحدود الفوضى؛ لذا لا يستطيع بأي حال غلاة الليبراليين أن يؤسسوا أي مقولة عن الحرية، وهم يقينًا يقصدون الفوضى، لأن المسافة بين الحرية في قمة تطورها والفوضى قد تقاس بالسنوات الضوئية؛ لذا كان ضروريًا أن نحدد ما نقصده بالحل الليبرالي للأزمة في ظل الإيمان الكامل بالحرية الفردية. ولاسيما أننا نصادف خصومًا لم يحددوا بوضوح؛ أي قيود من شأنها أن تجعل من مفهوم الحرية الذي نقصده- كليبراليين- أكثر موءمة واتساقًا مع الأطر الجامعة لحركة المجتمع، بمعنى أن الشعور المرعب الذي يصادفه المثقف الليبرالي متى تحدث عن الحرية، لا يجد مساحة موازية أو ضدية تحدد له: أي حرية من الممكن أن يقبلها المجتمع؟ بيد أن من الأهمية بمكان التدليل على كون الحرية التي نقصدها لا تعني

في التفسير البريء، اعترافنا بأن المجتمع في سجن، لكننا نسعى لأن نحرر هذا المجتمع من القيد القائم، وتحصينه من القيود المحتملة. دون أن نؤصل في يقينه أن القيود التي نقصدها، هي الأطر الأخلاقية كهدف مبدئي ونهائي، لكننا نناصب كل من يمنعه حريته العداء.

إن صيانة الحرية من الانزلاق لحدود الفوضى يأتي ضمنيًّا من خلال الإحساس بأن هذه الحرية مفطورة على احترام الضمير الجمعي، والذي انبثق منه القانون الحاكم الذي لا يصادر على الحريات، بقدر ما يصطنع مرجعية معينة نقيس على ضوئها معالم حريتنا، بمعنى أن الحرية كفاعلية ليست يقينًا بلا سقف، وإنما تنطوي في دواخلها على إيمان لا تحركه النوازع أن هذه الحرية ليست حصرية لفصيل بعينه أو جماعة بعينها، لكنها تشبه إلى حد بعيد جدلية فلسفية مفادها أنك حر دائمًا شريطة أن تدرك أن للآخرين حرية من حقهم أن يمارسوها، وأن الضمير الجمعي والأطر الأخلاقية التي تحكم حركته، لا تضبط أو تحكم حريتك إذا كنت تريد - فرضًا- الانفلات من هذه الأطر، وإنما تريد أن تمنحك حقك الفطري في صيانة حريتك متى كنت أحرص على صيانة حرية الآخرين تحت مظلة قانون، هو في ذاته خلاصة ما تمخض عنه المجتمع إجمالاً، من خلال إرادات أفراده المتسمة بالحرية أصلاً.

إن الحرية كفكرة مركزية، قد تبدو في المفكرة الليبرالية إشكالية إلى حد بعيد في طقسنا المصري؛ كي نتفادى هاجس الجماعة الاجتماعية من مخافة الفوضى على اختلاف أشكالها، أو حدوث تجاذبات بين الأهداف والمصالح، بين النوازع الفردية، والأهداف الكبرى للمجتمع. وهذا الهاجس في إطار أطروحة الحل مردود عليه، ولاسيما أن من أهم معطيات الحل الليبرالي قدرته الدائمة على تصحيح نفسه بنفسه، فإذا كان الاقتصاد الحر-على سبيل المثال- لا يميل لتدخل الدولة المباشر في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، طالما أن الأفراد يستطيعون إنجاز ذلك النشاط، فإن الضفة الأخرى من النهر

قد تخلق هاجسًا آخر؛ هاجس الخوف من التحكم في ذلك السوق بالممارسات الاحتكارية، وغيرها من ألوان الاستغلال.

بطبيعة الحال، رغم وجاهة هذا الهاجس، ولاسيما في إطار مجتمع ناشئ كالمجتمع المصري، فإن التحدي الأبرز للحل الليبرالي.. كيف يمكن صيانة الأفراد الذين لا يتماسون بشكل مباشر مع الأنشطة الاقتصادية المختلفة؟

إن عبقرية الحل الليبرالي -في زعمي- تكمن في حقيقتين على درجة كبيرة من التباين:

الأولى: التجدد الدائم في تناول المرجعيات التي تستند عليها آليات الحل، كونها لا تجد غضاضة في الانفتاح على أي أيديولوجيا تنتج حلاً لأزمة الإنسان، وصيانة حريته.

الثانية: الإيمان الكامل بأنه لا توجد أيديولوجيا مهما بلغ كمالها تستطيع أن تطور خطابها من الداخل.

لذا وجدنا الليبرالية في توجهها الاجتماعي، وكأنها تؤسس عملية الصيانة للأنماط المهمشة التي لا تتفاعل بشكل واضح ومباشر مع الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ها هنا يأتي دور الدولة في إطار الحل الليبرالي، كآلة جبارة تصون وتضبط البوصلة، وتتدخل كحكم عدل، يمنع الرأسمالية من تطرفها، بصبغ الممارسات الاقتصادية على تنوعها بمسحة اشتراكية، تزن الأمور، دون المصادرة أو الإجحاف على فاعلية وآليات ذاك السوق الحر المفتوح للإرادات الفردية الفاعلة فيه، وفي ذات الوقت تدبير الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي، وغيرها من الأدوات التي تمنع كل ما يشير لتطرف الممارسات الاقتصادية حال وقوعها، والتي قد تأتي على الحد الأدنى من حياة المواطن.

قد يعتقد البعض هنا أن الدولة مدعوة للتدخل في الإطار الكلي للحل، وهذا غير صحيح بالكلية، هي حاضرة وحسب لصيانة الأنماط المُهمَّشة اجتماعيًّا، لكنها في الإطار الفعلي للحل الليبرالي من السهل أن نحيدها تحييدًا إيجابيًّا، يجعلها تقف أمام الجميع، لا كخصم، وإنما كمظلة جامعة عادلة تتسلح بالقانون، في مجتمع لا تتأسس معايير العدالة فيه على أي اعتبارات طائفية أو حزبية أو إثنية؛ لذا فإن كلمة السر في ذلك الحل هي النزوع الدائم والمتنامي لإدراك أعلى مستوى ممكن من الممارسة الديمقراطية الناضجة، لأن مقولة السيادة للشعب في الإطار الليبرالي ليست مقولة للاستهلاك، لكنها هدف مقصود لذاته. يحترم الأغلبية التي أتت بها صناديق الاقتراع، وفي ذات الوقت تكون الأقلية والمعارضة فيه، في قوة الأغلبية، الفرق الوحيد -هاهنا- أن الحظ لم يسعفها أن تكون أغلبية تحكم وتدير. وهذا المعنى في الحل الليبرالي، تحتاجه المجتمعات العربية برمتها، للتخلص من موروث استبداد قد طال أمده. مما يفتح الآفاق لتأسيس مفهوم جديد للتأصيل الثقافي والاجتماعي؛ لبلورة حلم المجموع، في مجتمع ناهض متطور.

الليبرالية وإنقاذ مصر

مصطفى حمدى كمال شلتوت



مواليـد١٩٩١، حاصـل عـلى بكالوريوس العلوم الطبيـة - قسـم البايوميديكال وحالياً طالب بكلية حقـوق عـين شـمس. عضـو لجنـه المقومـات الأساسـية في لجنـه الدستور الموازية ٢٠١٣ التي أعدها مركز ابن خلـدون. حضر أكـثر مـن لجنه استماع بمجلس الشـورى مـع أغلـب أعضـاء لجنـة الخمسـين وتقـديم الكثـير مـن المقترحـات للجنـة. مـدرب بالمعهـد المصري الديمقراطي ونائب المدير التنفيذي للمقـر الإقليمـي بالـدلتا ومسئول الركن الليبرالي بفرع الـدلتا وشـارك في تـدريب العديـد مـن الـدورات والمدارس السياسـية بالمعهـد. احـد مؤسسي رابطـه الطـلاب الليبراليـين ومنسقها العام بجامعـه المنصـورة. مـدرب بمنتـدى التحريـر "جمعيـه السـادات" وشـارك في تـدريب برنـامج بنـاء الأحـزاب السياسـية الذي أقيم بالغربية.

لن أبدأ مقالي بارتجال كلام عن تاريخ الليبرالية أو عن تطورها أو عن نظريتها المجردة غير القابلة للتطبيق لصعوبتها.. ولكن سأتحدث عن الخلاصة أو كما نقول باللغة العامية البهاريز..

سأبدأ بالحلول العملية التي سوف تدخلها الليبرالية على المشكلات المجتمعية التي سوف تذوب كالجليد وتنصهر كالحديد.. متقهقرة أمام الحلول العملية المنطقية القابلة للتطبيق العملي، والتي طبقت بالفعل

في دول كانت مظلمة نورت بالحرية..

ومن الغباء القول بأن الليبرالية مجرد تقليد أعمى للغرب؛ لأن الليبرالية لفظ أصبح يطلق على الحرية أو أنه منهج نابع من فكرة الحرية، وما هي إلا لفظ من أصول لاتينية.. وإن تاريخ الليبرالية إما الناتج والمدون عن الثورات الأوربية ومفكري وفلاسفة الغرب الليبراليين ليس إلا لتفسير المعنى ووضوحه وعن وسائل تطبيقه على أرض الواقع..

فقد ساعد الفلاسفة في تحول الفكرة لمنهج ولكنهم ليسوا بمبتدعي الحرية؛ لأن الحرية فطرية تولد مع الإنسان وتؤكد إنسانيته؛ لأن مصير الإنسان لابد وأن يتحدد بمنتهى الحرية دون عقبات، بعيدًا عن الإجبار، فلابد أن يكون نابعًا من عقله الذي هو أساس حياته ومحدد مصيره، وهو الذي يميزه عن قطيع الخرفان، ولإثبات أن الحرية فطرية وليست تقليدًا للغرب.

فإذا فرضنا أن هناك طفلاً ولد وترعرع في كنف خمسة أشخاص مختلفي الدين واللغة والثقافة والعادات... إلخ، إنه سوف ينمو في هذه البيئة وسيتعرف على كافة الثقافات والأديان وغيرها، ولكنه حين يختار سيفضل الدين واللغة والثقافة الأنسب لعقله والتي سيقبلها منطقه الفطري الذي ولد عليه، ويثمر ذلك عن أن الحرية هي الشيء الوحيد الفطري، أما اللغة والدين وغيرهما فهي مجرد مكتسبات، لذلك من يبتدع تاريخًا لليبرالية أو من يقول إنها تقليد أعمى للغرب فهو إما جاهل أو جاهل..

إن جميع المشكلات والكوارث التي تشهدها مصر ناتجة من المشكلة الأم والتي بإصلاحها ستحل جميع المشاكل، ألا وهي التعليم، ولكن لابد من إصلاح جميع المشكلات على التوازي، مع إعطاء نصيب الأسد من الاهتمام للتعليم...

في مصر فقط تستطيع أن تسأل أي شخص في وظيفته الحالية: "ماذا كنت تريد أن تكون.. أو ماهي الوظيفة التي كنت تريدها" سيقول الطبيب كنت أريد أن أعمل بالمحاماة، ولكن نظرة المجتمع الحقيرة لغير كليات القمة قد منعتني، وعندما تسأل المحامي سيقول إنه كان يتمنى أن يصبح رسامًا أو مصمم ديكور.. والجيولوجي كان يريد أن يصبح معلمًا، والمعلم كان يريد أن يصبح مرشدًا سياحيًا.. وهكذا إذن فقد اكتشفنا العقبة الرئيسية أو مربط الفرس ألا وهو العته المغولي المسمى بمكتب التنسيق.. فبإدخال النكهة الليبرالية على التعليم سيلغى مكتب التنسيق ويكون للطالب الحرية في دراسة المجال الذي يراه مناسبًا لعقله ولطموحه؛ مما يؤدي إلى الإبداع بدلاً، من إنتاج قوالب متشابهة من ألوف الخريجين، وكأنهم منتج يمر عبر خط إنتاج تكون نهايته المقاهي بالطبع.

وبإدخال النكهة الليبرالية للتعليم أيضًا في مراحله الابتدائية والإعدادية سيلغى مبدأ الحفظ والنسخ وسيتبدل بمبدأ الفهم والبحث..

مشكلة أخرى مثل الفساد الإداري والبيروقراطية سوف يحل جزء كبير منها، عن طريق كسر القيد العام المسمى بشرط السن للترقي واستبداله بجزء من الحريات العامة، التي تتبناها الليبرالية والمسمى بالتدرج الوظيفي المعتمد على الكفاءة وليس السن، وبذلك سوف يحدث ديناميكية في مستويات الإدراة المختلفة، وإعطاء الحرية للشباب في تقلد المناصب العليا دون التقيد بشروط السن وغيرها؛ لأن ذلك سيخلق نوعًا من المنافسة داخل الموسسة يكون الفائز فيها الأكثر ديناميكية وسرعة في إنجاز العمل دون الرجوع للبيروقراطية..

أما عن الرأسمالية أو الليبرالية الاقتصادية فهي بالطبع سوف تساعد في تقليل نسب البطالة ونمو الاقتصاد، وعندها ستتحول الدولة إلى رقيب دون تدخل، وسوف نجسدها بمثال بسيط فمثلاً:

نفرض أن هناك منتجًا معينًا يعمل على إنتاجه مصنعان فقط فسوف نعطي الحرية لكثير من الشباب في عمل أكثر من مصنع لإنتاج نفس المنتج، وذلك بالتحرر من القيود الضرائبية والجمركية؛ تشجيعًا لهم

(دعه يعمل دعه يمر) آدم سميث...وسوف يستوردون المواد الخام لينتجوا جميعًا ذلك المنتج ويعطي لهم الحرية في المنافسة الشريفة بتحرير سعر السوق، وبذلك سيتنافسون جميعًا على إخراج منتج ذي جودة عالية وبسعر أقل من المنافس الآخر ليكسبوا ثقة المستهلك؛ وبذلك يكون أمامنا منتج ذو سعر منخفض وبجودة عالية، سيستفيد منها المستهلك، وستقل نسب البطالة بتوفير فرص عمل بإنشاء تلك المصان.. ولكن ثبت أن الرأسمالية المطلقة قد أثبتت فشلها.. بحيث إن بعض الدول تفضل ما يسمى الليبرالية الاشتراكية، وذلك بوضع حدود معينة، بحيث تتدخل الدولة لمنع الاحتكار وللحفاظ على حد أقصى من السعر المعروض في السوق.

الكرامة الإنسانية.. بالطبع أصبح تحقيق ذلك المصطلح أمرًا هامًّا بعد أن ضحى من أجله الكثير من الشهداء، وبات حلمًا وشيك الحدوث، بعد أن كان من المستحيلات في العصور الظلامية المباركية منها والمرسية، حيث كثير من التعذيب والمعاملات غير الآدمية في السجون وأقسام الشرطة والحبس الاحتياطي والاعتقالات وحالات الطوارئ، وكان يحرم بكل بساطة مواطن من حريته لمجرد أن رأى فرد أمن ذلك، فيما يسمى بحالات الاشتباه، وكأن ذلك الشرطي هو من أعطى المواطن تلك الحرية أو أعطاها له الحاكم، ولم يتعلم أن الحرية شيء مقدس ومحرم التقرب منه أو المساس به.

وترتبط الليبرالية ارتباطًا وثيقًا بالكرامة الإنسانية، وهما شيئان لا ينفصلان لأن بفقدان الحرية تفقد الإنسانية.. وحل هذه المشكلة يتلخص

في وضع مواد بالدستور تضمن عدم التقرب من حريات المواطنين بالحس أو بالاعتقال أو بالاشتباه أو غير ذلك، ويكون الحبس فقط عن طريق عنصر قضائي يتواجد إلزاميًّا على مدار اليوم في قسم الشرطة، يقوم بتحقيق فوري، ووضع مواد بالدستور أيضًا تكرس قيم الإنسانية، مع اتخاذ عقوبات رادعة ضد أفراد الأمن إذا ثبت تورطهم في التعدي الجسدي أو حتى اللفظي على المواطنين، حتى الخارجين منهم على القانون، مع تواجد مندوب من المجلس القومي لحقوق الإنسان، ومع إعطاء منظمات حقوق الإنسان الحق في التفتيش في أي وقت على السجون وأقسام الشرطة..

وهناك الكثير من الحريات العامة التي بإدخالها على الحياة العامة للمصريين بوضعها في مواد الدستور سوف تأتي بنتائجها بالأفضل على المجتمع المصري.

فلو كانت مصر ليبرالية في الآونة الأخيرة فستتم محاكمة رئيس الدولة بتهمة التعدي على حريات المواطنين بفرض حالة الطوارئ وإجبارهم على التخفيض من استهلاكهم من الكهرباء والمياه وغيرهما وإجبارهم على غلق محلاتهم في أوقات معينة، فلن يجرؤ حاكم في الدولة الليبرالية على التعدي على حريات الموطنين العامة بأي شكل من الأشكال، وفرض حالة الطوارئ يكون في ظروف استثنائية خاصة.

وهناك الكثير من الأمراض الاجتماعية كالتدين الظاهري والازدواجية والنفاق المجتمعي لن تحل إلا بواسطة الفكر الليبرالي الذي يضمن حرية العقيدة والفكر ويجبر الدولة على حماية ذوي الأفكار المختلفة والأديان والمعتقدات الأخرى، وتضمن الدولة الليبرالية أيضًا عدم التميز على أساس الجنس أو اللون أو الدين؛ وذلك بتوقيع أقصى العقوبات على من يثبت تورطه في ذلك..

ولابد من غرس تلك القيم في النشء عن طريق إدراكها في مناهج التعليم وتغير الخطاب الديني.

ولا يمكن أيضًا إهمال الحلول الليبرالية على الصعيد السياسي، فبذلك نضمن انتخابات نزيهة، مع المطالبة بإشراف دولي محايد على العملية الانتخابية برمتها وإعطاء الحق لأي مواطن بترشيح نفسه بحرية كاملة بدون قيود أو شروط عقيمة، فلابد من إعلاء قيم المساواة لأنها أحد مبادئ الليبرالية.. وإعطاء الحرية الكاملة لإنشاء الأحزاب والحركات والتكوينات المختلفة (غير المسلحة) وإعطاء الحق في حرية التظاهر والاعتصام، مع إجبار الدولة على حمايتهم.. فبدون إعطاء تلك الحريات سيتحول الحاكم إلى ديكتاتور؛ لأنه ضمن عدم المساءلة الشعبية، ويكون الجميع أمام القانون سواء، ابتدء من حارس العقار مرورًا بأعضاء البرلمان ووصولاً لرئيس الدولة، وذلك لن يتحقق إلا بتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات الذي فسره المفكر الليبرالي جون لوك..

وجاءت الليبرالية أيضًا لتروض الديمقراطية ولا تحولها لديكتاتورية الأغلبية؛ لأنها تعطي قدسية للأقليات في حرية التعبير عن آرائهم وإجبار الأغلبية على احترامها ووضعها في الاعتبار، وفي أحيان كثيرة تستغني الليبرالية عن الديمقراطية للحفاظ على قدسية الأقليات، مثل حالات وضع أو تعديل الدستور الذي جاء في الأصل ليحافظ على حقوق الأقليات، ولذلك لن يتم إقرار الدساتير في الدول الليبرالية إلا بإجماع الآراء وليس بأغلبية الآراء..

ومبدأ الإقصاء أو الفكر الإقصائي من المحرمات لدى الدولة الليبرالية لأن الدولة الليبرالية تحترم الجميع وتسعى للجميع..

"إنني مختلف معك تمامًا ولكنني مستعد للموت من أجل أن تقول ما تريد" جيفارا.

"من عيوب الليبرالية أنها تحترم آراء الحمقى"

وحرية الرأي والتعبير أيضًا مكفولة في الدولة الليبرالية، وتلك الحرية بالذات ستحل كثيرًا من المشكلات، منها تفشي الفساد في المجتمع، وذلك لتفشي رموزه، وبالليبرالية سترفع الصحافة ووسائل الإعلام الغطاء عن هؤلاء الفاسدين وستضرب ناقوس الخطر للمشكلات والظواهر المجتمعية المهددة بمنتهى الجرأة والحرية دون التوجس من الحبس أو تكميم الأفواه أو مصادرة الصحف وغلق القنوات..

ولا ننسى أيضا التجنيد الإجباري الذي يجبر الشباب على أداء الخدمة العسكرية دون تعويضهم، عن طريق إعطاء أفضلية عن زملائهم في فرص العمل وغيرها، وكأن من أخذ إعفاء من الخدمة كأنه نفد من العقوبة.

وبإلغاء التجنيد الإجباري سيبنى الجيش على نظرية التطوع، وبذلك سوف يصل إلى مرحلة الاحتراف، لأن من يجبر على شيء لن يؤديه كما ينبغي، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك بعض الظروف الاستثنائية التي يفرض فيها التجنيد الإجباري في الحروب والقضاء على البؤر الإرهابية في سيناء وغيرها، ولكن لابد أن يلغى بزوال تلك الظروف الاستثنائية.

وهناك بعض الاقتراحات بأن يبقى التجنيد الإجباري كما هو لكن مع تحقيق مبدأ المساواة، بحيث يجند جميع الشباب عدد سنوات معينة مع إلغاء مسمى السن أو المؤهل... إلخ.

كانت هذه بعض مبادئ الليبرالية وكيفية تطبيقها عمليًا لخدمتنا في حل مشاكلنا المستعصية ولنمو اقتصادنا ولقوة جيشنا ولثقافة مجتمعنا وانتشاله من مستنقع الجهل والبلادة.. مستنقع العالم التالت.

وذكر في هذا المقال الجزء وليس الكل، وهناك الكثير لدى الليبرالية ولكن كان هذا أهمها من وجهة نظري.. ولا ننسى أنه لا توجد حرية مطلقة ولكن لكل حرية حدود يتفق عليها أفراد وشركاء المجتمع في دستورهم، وهذه

الحدود تسمى بالضوابط لأن المجتمع أجمع عليها، أما إذا فرضت على المجتمع من قبل الحاكم فتسمى قيودًا وهذا هو الفارق بين الضوابط والقيود..

ولا توجد صورة ثابتة لليبرالية، بحيث إننا نأخذ منها ما يفيدنا؛ لأنها ليست نمطًا أو قالبًا واحدًا بل تتبلور وتتشكل بحيث تصلح لجميع المجتمعات.

لأنها لو كانت قالبًا واحدًا لأصبحت منهجًا ميتًا وأيديوولوجيا منغلقة على نفسها غير قابلة للتطور، فمرونتها هي سر استمرارها، وتختلف باختلاف المجتمع وأخلاقياته.

"ليس هناك أمريكا المتحررة وأمريكا المحافظة.. بل هناك فقط الولايات المتحدة الأمريكية" أحد خطابات باراك أوباما.

ولا يمكن تطبيق الليبرالية بشكلها الذي ذكر في المقال أو بشكلها المثالي إلا بإصلاح التعليم، ثم التعليم ثم التعليم.. لأنه هو الأساس وبإصلاحه ينصلح المجتمع وتحل جميع مشكلاته..

نعم لليبرالية.. لخلق جيل جديد.. يستنشق حري.. قادر على التفكير.. قادر على الإبداع.. قادر على الحياة.

العالم الليبرالي هو حلم أو رؤية سياسية لمجتمع فيه الناس (كل الناس) يتمتعون بالحرية الشخصية وتكافؤ الفرص وسيادة القانون و - قبل كل شيء - الكرامة الإنسانية. النصوص في هذا الكتاب تعبر عن رؤى شباب مصري لمثل هذا العالم. الكُتاب تناولوا أسئلة مثل لماذا يجب أن تكون مصر ليبرالية وكيف يمكن أن تصل لذلك و - أخيرا - كيف ينبغي لمصر الليبرالية أن تبدو.

هذا الكتاب يؤكد أن الأفكار الليبرالية قوية بين الشباب المصري. والأمر متروك لهم، وليس لسواهم، لتحقيق حلم أن تكون مصر ليبرالية.



ISBN#978-977-313-491-4



مركز المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات